



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زور محمد إبراهيم القاسم

التخصص: علاقات دولية

مذكرة تخرج

ب عنوان

التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي وأثره على ميزان القوى الاقليمي والدولي

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

- تاحي طارق

- برحال يسمينة

جامعة الجزائر 03	د. فلة قصدي	الأستاذ الممتحن
جامعة الجزائر 03	د. تاحي طارق	الأستاذ المشرف
جامعة الجزائر 03	د. ابتسام اوعشرين	الأستاذ المناقش

السنة الجامعية: 2025 - 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الشكر والتقدير

أنتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ تاحي طروق، المشرف على هذه المذكرة، على ما قدمه لي من توجيهات علمية قيمة، وملاحظات بناءة، ونصائح ساهمت في إنجاز هذا العمل وإخواجه في صورته الحالية.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة الذين رافقوني طوال سنوات الدراسة، وقدموا لي العلم والمعرفة والدعم الأكاديمي.

ولا يفوتني أن أنتقدم بالشكر والتقدير إلى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية والعاملين بها، لما وقّروه من ظروف مناسبة ساعدتني خلال مسلي الجامعي.

وأتوجه بخالص الامتنان إلى عائلتي الكريمة على دعمهم المتواصل، وتشجيعهم الدائم، وصوبهم ومساندتهم لي طوال هذه الموحلة.

كما أشكر أصدقائي وزملائي، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي ودعمي لإنجاز هذا العمل.

وفي الأخير، أحمد الله تعالى على توفيقه وإتمام هذا الجهد المتواضع.

والله ولي التوفيق



الإهداء

إلى من كانا سبب وجودي في هذه الحياة، إلى من غمراني بالحب والدعم دون انتظار مقابل، إلى أبي وأمي العزيزين، حفظهما الله وأطال في عمرهما.
إلى من ساندني ووقف بجانبني في أصعب اللحظات، إلى كل من شجعني وآمن بقدراتي ولو بكلمة بسيطة.

إلى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا عليّ بالعلم والتوجيه، وكانوا لي نوراً في طريق المعرفة.

إلى أصدقائي وكل من شاركني لحظات النجاح والتعب خلال مسيرتي الدراسية.
إلى كل من يحب العلم ويسعى للنجاح رغم الصعوبات.
أهدي هذا العمل المتواضع، راجية من الله أن يكون خطوة نحو مستقبل أفضل.



ملخص:

بات بحر الصين الجنوبي نقطة ارتكاز أساسية للصراع بين الصين الصاعدة من جهة، وأمريكا وحلفائها في منطقة جنوب شرق وشرق آسيا من جهة أخرى. وباتت السيطرة على البحر وما يحويه من إمكانات طاقة وسمكية، إضافة إلى موقعه الاستراتيجي كنقطة التقاء بين المحيطين الهندي والهادئ، هدفاً إقليمياً تسعى إليه دول الآسيان، لما له من أهمية استراتيجية في حفظ أمنها القومي، وتعزيز اقتصاداتها وتحريرها لناحية حرية حركة ناقلاتها عبره منها وإليها. وأيضاً صار بحر الصين هدفاً دولياً، سيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الطامحة إلى استدامة هيمنتها على العالم من خلال التحكم بمعابر الملاحة العالمية.

من هنا كان الإصرار الصيني على الاحتفاظ بنسبة 80% من مساحة بحر الصين الجنوبي، كخط دفاع لحماية صعودها واحتياجاتها الطاقوية الضرورية لاستدامة النمو في اقتصادها، وما يتطلبه هذا الاقتصاد من شراكات استراتيجية عالمية، تؤسس لواقع دولي جديد تكون للصين فيه الأفضلية انطلاقاً من تعزيز تفوقها الإقليمي المُهدّد من الوجود الأمريكي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي، الصراع، واقع دولي جديد.

Abstract :

The South China Sea has become a crucial focal point in the conflict between the rising China on one side and the United States and its allies in Southeast and East Asia on the other. Control over the sea and its energy and fishing resources, in addition to its strategic location as a meeting point between the Indian and Pacific Oceans, has become a regional goal pursued by ASEAN countries due to its strategic importance in maintaining their national security, enhancing their economies, and ensuring the freedom of movement for their vessels thru it. And the South China Sea has also become an international target, especially for the United States, which aspires to maintain its global dominance by controlling the world's maritime passages.

Keywords: South China Sea, conflict, new international reality.

الفهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

ملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

1.....مقدمة

الفصل الأول

الإطار النظري للتنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: محاور التنافس الصيني الأمريكي	13
المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي:	13
المطلب الثاني: التنافس للسيطرة على بحر الصين الجنوبي	20
المطلب الثالث: التنافس الدولي على النفوذ في منطقة شرق آسيا:	22
المطلب الرابع: التنافس على النفوذ العالمي	25
المبحث الثاني: المقاربات النظرية للتنافس الصيني الأمريكي	27
المطلب الأول: نظرية لعب	27
المطلب الثاني: مقارنة ثيوسيديت	30
المطلب الثالث: نظرية مقارنة قوة البحرية ماهان	32
المطلب الرابع: النظرية الواقعية	37

الفصل الثاني

موقع بحر الصين كفضاء استراتيجي للتنافس الدولي بين الصين والو. م. أ

تمهيد.....	49
المبحث الأول: مقومات بروز الصين كقوة عالمية في النظام الدولي	50
المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والعسكرية للصين	50
المطلب الثاني: السياسة الطاقوية للصين	57
المطلب الثالث: المقومات التكنولوجية للصين في ظل التنافس الدولي	62
المبحث الثاني: مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي	65
المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية	65
المطلب الثاني: التفوق الأمريكي في المجال الطاقوي	78
المطلب الثالث: التفوق الأمريكي في مجال التكنولوجيا	80
المبحث الثالث: موقع بحر الصين الجنوبي كفضاء استراتيجي للتنافس الدولي	82
المطلب الأول: الجغرافية السياسية لبحر الصين الجنوبي وأهميته	82
المطلب الثاني: منطقة بحر الصين الجنوبي من جهة جيو استراتيجية	89
المطلب الثالث: دواعي استمرارية المعضلة الأمنية في بحر الصين الجنوبي	103
المطلب الرابع: طبيعة النزاعات في بحر الصين الجنوبي:	107
خلاصة الفصل:	114

الفصل الثالث

التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي وانعكاساته على ميزان القوى الإقليمي والدولي

تمهيد.....	116
المبحث الأول: ملامح النزاع في بحر الصين الجنوبي.....	117
المطلب الأول: دوافع التنافس الصيني الأمريكي على بحر الصين الجنوبي (المباشرة / الغير المباشرة)	
.....	118
المطلب الثاني: الصعود الصيني وإستراتيجية التوسع الإقليمي	120
المطلب الثالث: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الاحتواء الصين	125
المبحث الثاني: دور الدول الإقليمية في هذا التنافس الصيني الأمريكي.....	128
المطلب الأول: دور دول جنوب شرق آسيا الفاعلون المباشرون في النزاع	128
المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية الصاعدة خارج آسيا منها (اليابان، الهند، أستراليا)	149
المبحث الثالث: أثر التنافس على ميزان القوى الاقليمي وميزان القوى الدولي.....	153
المطلب الأول: مستقبل التنافس الصيني - الأمريكي وآثره على القوى الإقليمية والاستقرار العالمي .	153
المطلب الثاني: تأثير الصراع الأمريكي الصيني على أمن المنطقة.....	166
المطلب الثالث: مستقبل المنطقة في ظل التحولات الراهنة	168
خلاصة الفصل:.....	174
خاتمة	177
قائمة المراجع.....	181

قائمة الجداول

- الجدول رقم 01: مقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة والصين لسنوات مختارة بالترليون دولار 69
- الجدول رقم 02: انتشار الافراد العسكريين الأمريكيين حول العالم وفقاً لعام 2022 76
- الجدول رقم 03: تصاعد الانفاق العسكري الأمريكي لسنوات مختارة (بالمليار دولار) 77
- الجدول رقم 04: يبين احتياط وإنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة الاميركية وفق معطيات التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك لعام 2019 79
- جدول رقم 05: تطور حجم الإنفاق العسكري الصيني وزيادة القوة البحرية الصينية 112
- جدول 06: تطور الميزانيات العسكرية للصين والدول الإقليمية: 113

قائمة الخرائط

- الخريطة رقم 01: القواعد العسكرية الأمريكية 66
- الخريطة رقم 02: خريطة تبين الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي 83
- الخريطة رقم 03: المسارات الجيو - استراتيجية لمبادرة الحزام والطريق 123
- الخريطة رقم 04: جزر بحر الصين الجنوبي 155

مقدمة

مقدمة:

يتسم المشهد الجيوسياسي والأمني في بحر الصين الجنوبي بقدر هائل من التعقيد والأهمية، إذ يعتبر البحر حلقة وصل يتلاقى فيها التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعلاقات الدولية. وتظل هذه المنطقة الحيوية محل توترات مختلفة بين الدول الإقليمية والقوى العالمية، تجلى آخر مظاهرها في إطلاق سفينة تابعة لخفر السواحل الصيني مدافع السواحل الصيني مدافع مياه على نظيرتها الفلبينية في منطقة متنازع عليها في البحر. من جهة أخرى، تعزز كل من الصين والولايات المتحدة تواجدهما العسكري في المنطقة، حيث تعزز واشنطن تفعيلها لشبكة تحالفاتها الإقليمية، بالتزامن مع سعي بكين إلى توسيع قدراتها العسكرية

إن القوى الإقليمية تتنافس اليوم في بحر الصين الجنوبي كقوى دولية مهمة مجال حيث إن القوة الأمريكية لديها مصالح استراتيجية محددة في بحر الصين الجنوبي وعمادها الأساسي حرية الملاحة فيه للسفن الأمريكية التي تجوب هذا النطاق الأعراض تجارية وعسكرية إضافة إلى تأمين جميع السبل التي تحمل من تحويل هذا البحر إلى مجال حيوي للمصالح الصينية فحس بالإضافة إلى الرغبة الأمريكية في المطائف التي تحيط به سواء عن طريق نشر القواعد العسكرية أو عن طريق التحالف مع القوى المطلية عليه.

وقد شكل بحر الصين الجنوبية أزمة كبيرة على دار السنوات القليلة الماضية واصبحت الأوضاع في هذه المنطقة تنذر باحتمال تحولها الى منطقة نزاع، في ظل عدم التدخل لوقف هذا الخطر المحدق، وشهدت عددا من النزاعات الاقليمية المتقاطعة، في ظل السياحة المتنازع عليها بين العديد من الدول، بالإضافة على المزاعم التوسعية للصين، ثمة حول أخرى لها المزاعم نفسها في السيادة على هذه المنطقة مثل الفلبين، فيتنام ماليزيا، تاوان وهناك قلق حقيقي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتنازعة من محاولات الصين تقييد حرية الملاحة في المنطقة من دون مراعاة القيود التي حددتها اتفاقيات الأهم المتحد حول البحار.

وقد أبانت التطورات الدولية على بروز الصين كمنافس حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية لما يتمتع به من مؤهلات المنافسة. وبالفعل، ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تستشعر خطر الصعود الصيني كمنافس جدي لها، خاصة على المستوى الاقتصادي، لما لهذا المستوى من ثقل وأهمية في مسارات تحول القوة.

وهكذا، أصبحت الصين في طليعة الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، والساعية إلى العودة لنظام الثنائية القطبية أو تعدد الأقطاب، الأمر الذي بلور ملامح حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تكريس لحظة التفوق والريادة بتفعيل نظرية الهيمنة، والصين التي تعمل على مجابهة الخطوة الأمريكية بتفعيل نظرية تحول القوة.

أما بالنسبة لنظرية اللعب تنتظر واشنطن إلى تهديد النفوذ الصيني كخضم مباشر لهيمنتها العالمية فمكسب الصين في زيادة قوتها العسكرية، يعني تلقائياً خسارة لأمريكا.

تمكن نظرية صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والصين من التنبؤ بخطوات الخصم المضادة، مما يساعدهم على إعداد مصفوفة قرارات تأخذ في الاعتبار حسابات الربح والخسارة.

أدبيات الدراسة:

نظرا لكثافة التدفق المعرفي الذي يعرفه هذا العصر، حاولنا إبراز أهم المراجع التي تلم بموضوع دراستنا المتشكلة في:

* كتاب توماس شيلينغ " استراتيجية الصراع "، الذي نشر سنة 2010 بالدار العربية للعلوم ناشرون.

أبرز هذا المرجع عناصر نظرية الإستراتيجية ونظرية اللعب، يغوص الكتاب في أعماق الديناميكيات الخفية التي تحكم التفاوض والردع، وإدارة الأزمات.

ويعد هذا الكتاب من أهم الأعمال في نظرية الألعاب الحديثة، ويستخدم في تحليل السياسة الدولية، التفاوض والاستراتيجية العسكرية والاقتصادية.

ويُبرز الكتاب كذلك كيف أن موقع الدول، وامتداد سواحلها، وعمق أراضيها، وارتباطها بالممرات البحرية أو الصحراوية، كلها عوامل تحدد إمكاناتها وفرصها ومخاطرها. ففي نظر "كابلان"، تشكّل الجغرافيا "قدر الأمم" الذي يقيّد خياراتها ويمنحها في الوقت ذاته أدوات للمناورة. ومن خلال هذا المنظور، يقرأ المؤلف قضايا الأمن العالمي، وصعود القوى الإقليمية، وتحولات النظام الدولي، مبرزاً كيف تتفاعل الجغرافيا مع القوة الصلبة والناعمة لتشكّل معاً المشهد الجيوسياسي المعاصر.

ويخلص المؤلف إلى أنّ تجاهل المحدّدات المكانية يؤدي إلى قراءات منقوصة للواقع، وأنّ فهم تضاريس الأرض وتوزيعاتها الطبيعية والبشرية يظلّ شرطاً أساسياً لاستشراف المستقبل. ومن ثمّ، يصبح كتاب "انتقام الجغرافيا" دعوة لإعادة الاعتبار للعامل الجغرافي في التحليل السياسي، وإدراك أنّ خرائط اليوم، رغم ما تبدّل فيها من حدود، ما تزال تُخفي ثوابت لا تتغيّر، تحدّد مصائر الدول وتوجّه حركة الصراع والتفاعل بين القوى الكبرى.

* كتابات البروفيسور جون ميرشايمر النظرية، لاسيما كتابه التأسيسي: "مأساة سياسات القوى العظمى (John Mearsheimer, The tragedy of Great Power Politics) الذي نُشر سنة 2001، وتضمن عمله التأسيسي الأشهر لتيار الواقعية الكلاسيكية الجديدة، الذي إعتمدته دراستنا هذه كإطار نظري لها. وكذا كتاباته النظرية عن الصعود الصيني والإتجاه الذي سيأخذه هذا الصعود في المستقبل القريب. أهم ما كتبه هذا دراسة بعنوان: "العاصفة المتجمعة: التحدي الصيني للقوة الأمريكية في آسيا" على المجلة الصينية للسياسة الدولية سنة 2010.

(John J. Mearsheimer, The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia)

بالإضافة إلى دراسة حديثة له رفقة البروفيسور ستيفن والت على مجلة الفورين أفيرز صيف 2016 بعنوان: "مسألة التوازن خارج المجال: إستراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى"

(John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy)

تعتبر هذه الدراسة أحدث ما كُتب بين رواد الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى الآن عن الإستراتيجية الأمثل بالنسبة للولايات المتحدة لإدامة تفوقها الكوني وتقويض المنافسين المحتملين وعلى رأسهم الصين.

كتاب Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? لغراهام أليسون الصادر 2017:

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن السؤال: لماذا يُعدّ "فخ ثوسيديديس" أفضل عدسة لفهم العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في القرن الحادي والعشرين. ومن خلال أوجه التشابه التاريخية الغربية وسيناريوهات الحرب، فإنه يوضح مدى قربنا مما لا يمكن تصوره. ومع ذلك، يؤكد أليسون على أن الحرب ليست حتمية، ويكشف أيضًا كيف حافظت القوى المتصادمة على السلام في الماضي – وما هي الخطوات المؤلمة التي

يجب على الولايات المتحدة والصين اتخاذها لتجنب الكارثة اليوم. ويدرس خلال 500 عام 16 حالة تم فيها تجنب الحرب في أربع حالات فقط.

الدراسة السابقة:

دراسة سمير براهيم بعنوان "التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022. تناولت هذه الدراسة الأهمية الجيو إستراتيجية لبحر الصين الجنوبي باعتباره مسرحاً للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية وبناءً على ذلك تم طرح إشكالية مفادها كيف يمكن تحديد سمات التعاون والتنافس بين الصين والو.م.أ في بحر الصين الجنوبي، وأي سمة ستغلب في الأخير حسب المؤشرات المتوفرة.

تم إدراج المنهج الوصفي والتاريخي بغرض وصف وتحليل حيثيات الصراع وتتبعهما.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- تحول الو.م.أ لإحتواء الصين وحصرها في المنطقة.
- تنتهج الصين سياسة خارجية عدوانية في مجال سياسي وعسكري لكونها ترى أن هذه القضية تتعلق بسيادتها وأمنها القومي.

استفدت من الدراسة السابقة أنها قدمت إطاراً تحليلياً لفهم طبيعة التنافس بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، حيث أوضحت أن المنطقة أصبحت مجالاً للصراع على النفوذ والهيمنة بين قوتين عظميين. كما ساعدتني في تحديد أهم أبعاد هذا التنافس، خاصة البعد الجيوسياسي، العسكري، والأمني، إضافة إلى إبراز أهمية بحر الصين الجنوبي باعتباره ممراً استراتيجياً للتجارة العالمية ومجالاً لحماية المصالح القومية لكل طرف.

كما استفدت منها في فهم دوافع الطرفين؛ فالصين تسعى إلى تعزيز نفوذها الإقليمي وتأكيد مطالبها السيادية في المنطقة، بينما تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على التوازن القائم ومنع توسع النفوذ الصيني عبر تعزيز وجودها العسكري وتحالفاتها مع دول المنطقة.

الإشكالية:

لطالما اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة بحر الصين الجنوبي حتى قبل بزوغ الصين كقوة اقتصادية وعسكرية في المنطقة وزاد هذا الاهتمام بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتسم بالتعاون والتنافس في آن واحد.

إن الظهور قوى صاعدة جديدة في ضوء هيمنة قوة أخرى في النظام أحادي القطبية يؤدي إلى صراع القوة الصاعدة والقوة الهيمنة أو أكثر ما تحول هذا الصراع إلى صدام مباشر وتسعى الصين بوصفها قوة صاعدة لأن تتبوأ مكانة دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة.

◀ كيف يمكن للتنافس الأمريكي الصيني في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية؟

الأسئلة الفرعية:

يتفرع من الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؟
- ما طبيعة المصالح الأمريكية والصينية حول بحر الصين الجنوبي؟
- ما هي أبعاد التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي؟

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة ارتباطية بين أهمية الموقع الاستراتيجي لبحر الصين الجنوبي وبين تصاعد التنافس الأمريكي الصيني لتوسيع نفوذهما.
- من يسيطر على مناطق الارتطام الجيوبوليتيكي، يحظّ بالنفوذ على المنطقة.
- من المحتمل أن تتمحور المصالح الأمريكية والصينية في بحر الصين الجنوبي حول اعتبارات اقتصادية وأمنية واستراتيجية متنافسة تؤثر في طبيعة التفاعلات بينهما داخل المنطقة.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

- المنهج الوصفي من خلال عرض مسار الدول الإقليمية المطلة على بحر الصين الجنوبي وعرض التوجه الصيني على وجه الخصوص بالإضافة إلى عرض التفسيرات النظرية التي تصفي الصعود، وكذا عرض محدد السلوك الأمريكي في مواجهة هذا الصعود فضلاً عن وصف طبيعة العلاقات الاستجابات والتوازنات الإقليمية تجاه الصين.
- كما اعتمدنا على المنهج المقارن حيث تسعى لكشف الاستراتيجية الأمريكية والصينية المستخدمة بالاستلاء على البحر الصين الجنوبي، حيث تعالج التوجهات الكبرى لكل من استراتيجية الصينية والأمريكية في إقليم بحر الصين الجنوبي وما وراءه.
- منهج دراسة حالة قمنا باعتماد عليه كونه تطرقنا إلى بعض النزاعات من الدول الإقليمية للبحر الصين الجنوبي كونها يمكن أن يتسبب في حدوث مواجهة مسلحة بين الصين والولايات المتحدة وكون هذه الدول منحازة كل منها إلى طرف بين أطراف الصراع.

مبررات اختيار الموضوع:

أ. العوامل الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار الموضوع هو الانبهار بموقع استراتيجي لبحر الصين الجنوبي وحب التطلع حول أهميته التي جعلت من أكبر دول العالم في تنافس حوله.

ب. العوامل الموضوعية:

- إن التنافس المتزايد حول الموارد الطبيعية والمعادن ومصادر الطاقة يشكّل ضغطاً متزايداً على الموارد المتاحة في العالم، مما يرفع من احتمالات المواجهة والصراع بين الدول. وقد ازدادت حدة هذا التنافس مع بروز الصين كقوة دولية صاعدة تسعى إلى تأمين احتياجاتها المتنامية من الموارد، في مقابل سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على مكانتها ونفوذها العالمي، الأمر الذي جعل الموارد الاستراتيجية أحد أبرز مجالات التنافس بين القوتين.
- محاولة فهم الخلفيات التنافس بين قوتين الأمريكية الصينية واستشراف نتائجه على المدى المتوسط والبعيد.

- كلما ازدادت الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، اتخذ التنافس بين الصين والولايات المتحدة أبعادًا متعددة تشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية والدبلوماسية.

أهمية الموضوع:

- بين موضوع الدراسة أن له أهمية علمية وأكاديمية والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحت له تطورات تثير الفضول لمستقبل العلاقات بين الدولتين ويمكن إبراز أهمية الموضوع من خلال:
- إضافة معلومات تتناول التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي في ظل التطورات الإقليمية والدولية فطبيعة التفاعل في المنطقة له اهتمام كبير من قبل الباحثين فهذا النزاع له دور رئيسي ومهم في العلاقات الدولية في المستقبل.
- هذه الدراسة ستساهم في تنوير الرأي العام ومساعدة صناعي القرار لفك النزاع حول بحر الصين الجنوبي.

أهداف الدراسة:

- ✓ تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة منافسة الصين للهيمنة الأمريكية ضمن منظور تحول القوة.
- ✓ تحليل المصالح الأمريكية الصينية في بحر الصين الجنوبي.
- ✓ التعريف بالموقع استراتيجي وأهميته لبحر الصين الجنوبي.

الإطار النظري

يعتمد الاقتراب الجيوبوليتيكي في تفسير التنافس الصيني-الأمريكي على تحليل البعد الجغرافي والاستراتيجي للصراع، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى تعزيز نفوذها في المناطق الحيوية، خاصة في منطقة الهندي-الهادئ وبحر الصين الجنوبي، لما تمثله من أهمية اقتصادية وعسكرية. كما يرتبط هذا التنافس بالسيطرة على الممرات البحرية وشبكات التجارة العالمية، وهو ما يجعل الجيوبوليتيكا مدخلًا مناسبًا لفهم طبيعة الصراع بين القوتين.

وتمثل النظريات إحدى إستراتيجيات لمعرفة التوقع لصناع القرار في الصين او الولايات المتحدة الأمريكية ترسم استراتيجيات الهيمنة، وتحدد مجالات الصراع (اقتصادي، تكنولوجي، عسكري)، وتوجه إدارة الأزمات تتمثل أهمية النظريات في إدارة هذا التنافس الاستراتيجي في المحاور التالية:

تُعد نظرية اللعب (Game Theory) إطاراً رياضياً وتحليلياً يُستخدم لدراسة التفاعلات الاستراتيجية، حيث تعتمد نتائج قرار كل طرف على قرارات الأطراف الأخرى. في التنافس الصيني-الأمريكي، تُوظف هذه النظرية كـ "شترنج استراتيجي" لفهم وتوقع تحركات الطرفين في مجالات التجارة، التكنولوجيا، والنفوذ الجيوسياسي. يلجأ صناع القرار في واشنطن وبكين إلى تطبيقها.

يُقصد بـ "فخ ثيوسيديديس" نظرية سياسية تصف الميل الحتمي نحو الصراع عندما تهدد قوة صاعدة (الصين) مكانة قوة مهيمنة قائمة (أمريكا). في التنافس الصيني الأمريكي، تعمل هذه المقولة كإطار تحليلي يفسر مخاوف واشنطن الاستراتيجية من تمدد بكين، مما يدفعها لسياسات احتواء قد تؤدي إلى صدام حتمي. أبرز ملامح فخ ثيوسيديديس في التنافس الصيني الأمريكي هو خوف من زوال الهيمنة: يستند التحليل إلى التاريخ، حيث أدى صعود أثينا إلى إثارة الرعب في إسبرطة، مما جعل الحرب أمراً لا مفر منه. اليوم، ترى واشنطن في الصعود الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري للصين تهديداً مباشراً لنظامها.

نظرية "القوة البحرية" للمفكر والأميرال الأمريكي ألفريد ماهان، تقترض أن السيطرة على البحار هي المفتاح الأساسي للسيادة العالمية. تؤكد النظرية أن الدولة التي تمتلك أسطولاً بحرياً ضخماً، وتتحكم في خطوط الملاحية والمضائق الاستراتيجية، تمتلك القدرة المطلقة على فرض هيمنتها الاقتصادية والعسكرية على نظامها.

النظرية الواقعية هي الركيزة الأبرز في فهم العلاقات الدولية والسياسة. تقترض النظرية أن الدول هي الفاعل الرئيسي في نظام دولي يتسم بالفوضى، حيث تسعى كل دولة بـ "عقلانية" لتعظيم قوتها، حماية "مصلحتها القومية"، وضمان بقائها متجاهلة الاعتبارات الأخلاقية أو القيمية.

تحديد المفاهيم والمصطلحات:

1. مفهوم التنافس في العلاقات الدولية:

يعتقد العديد من المفكرين أن مصطلح التنافس ذو أصول إقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الإقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها، حيث انتقل من حقل العموم الإقتصادية إلى حقل العموم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الإقتصاد السياسي والعلاقات الإقتصادية الدولية.

وكان للتحويلات الجذرية التي مست عالم ما بعد الحرب الباردة وما أسفرت عنه من تزايد مطرد لمعامل الاقتصادي الأثر البالغ في تزايد أهمية الظاهرة، حيث أصبح الاقتصاد العامل الأهم المحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول، مما خلق جو من التنافس الاقتصادي بآليات دبلوماسية تدعمها التكنولوجيا والثقافة.¹

المفهوم الإجرائي:

يقصد بالتنافس الدولي إلى حالة من الاختلاق بين الدول التي قد لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد اقتصادية أو السياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي.

- كما يعرف التنافس على أن حالة يختلف في طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة.

2. مفهوم الصراع:

مما سبق، يمكن القول بأن الصراع هو وضع اجتماعي، يحاول فيه طرفان أو أكثر - في نفس اللحظة- تحقيق نفس المصالح المتناقضة، أو نفس الأهداف، أو الحصول على نفس الموارد المادية أو المعنوية، والتي تكون في الغالب غير كافية لإرضاء الأطراف المتصارعة.²

أن الصراع أشمل من قضية سلوكيات أو تصرفات عدائية ظاهرة، فالصراعات لا تنتهي بانتهاء هذه السلوكيات، وانتهاء التحركات العسكرية لا يعني انتهاء الصراع، حيث إن حالة عدم الرضا الكامنة قد تؤدي لاشتعال الموقف في أية لحظة. ومن ثم، ووفقاً لهذا الفهم، يمكن التمييز بين الصراعات الظاهرة، وهي الصراعات التي تتضمن تناقضاً في المواقف يصاحبه تحركات، والصراعات الكامنة، وهي التي تتضمن تناقضاً في المواقف دون أن يصاحبها تحركات.

1 - أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، مصر، د.د.ن، 1994.

2 - Wallensteen, P. (2002). Understanding Conflict Resolution: War, Peace, and the Global System: SAGE Publications.

3. مفهوم النظام الدولي:

ويعرف هولستي النظام الدولي على أنه " تجميع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقاً لعمليات منتظمة)، كما عرفه كينيث بولدنج بأنه "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة ¹.

4. مفهوم الجيوبوليتيكا:

أما بارتس شابمن Berts Chapman - فقد عرفه من منطلق العلم الذي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وتتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت ².

5. مفهوم المعضلة الأمنية:

فالمعضلة الأمنية تبدأ حين تميل الدول إلى محاولات-العون الذاتي-لحماية احتياجاتها الأمنية، بغض النظر عن النية، إلى زيادة انعدام الأمن للآخرين حيث يُفسر كل طرف إجراءاته على أنها دفاعية وتدابير الآخرين على أنها تهديد مُحتمل. ³

تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: في هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث قسم على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول محاور التنافس الصيني الأمريكي حيث ذكر مفهوم التنافس الدولي والمصطلحات المتشابهة له، وذكر جانب من النظري بشكل عام، تطرقنا إلى المطلب الثاني وهو التنافس للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، أما بالنسبة للمطلب الثالث فقد ذكرنا التنافس الدولي على النفوذ في منطقة شرق آسيا ثم المطلب الرابع تحت عنوان التنافس على النفوذ العالمي.

1 . فهمي عبد القادر محمد، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول والنظريات الخصائص والمعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص 18.

2 - حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2014، ص 9.

3 - Herz, Jon. "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", World Politics vol. 2, no2 p. 157.

أما بالنسبة للمبحث الثاني ظهرت مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، حيث قمنا بمقارنة صغيرة بين المقومات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، المطلب الثاني تناولنا فيه التفوق الأمريكي في المجال الطاقوي، أما بالنسبة للمطلب الثالث تناولنا أيضا التفوق الأمريكي في مجال التكنولوجيا.

أما بالنسبة للمبحث الثالث ذكرنا موقع بحر الصين الجنوبي كفضاء استراتيجي للتنافس الدولي تطرقنا فيه إلى مطالب منها الجغرافية السياسية لبحر الصين الجنوبي وأهميته، في المطلب الثاني تحدثنا عن منطقة بحر الصين الجنوبي من جهة جيواستراتيجية، المطلب الثالث تناولنا دواعي استمرارية المعضلة الأمنية في بحر الصين الجنوبي، وأخيرا طبيعة النزاعات في بحر الصين الجنوبي.

الفصل الثالث تحت عنوان التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي وانعكاساته على ميزان القوى الإقليمي والدولي، تناولنا في المبحث الأول ملامح النزاع في بحر الصين الجنوبي، جاء المطلب الأول بعنوان دوافع التنافس الصيني الأمريكي على بحر الصين الجنوبي (المباشرة / الغير المباشرة)، بالنسبة للمطلب استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة لاحتواء الصين.

بعد ذلك تطرقنا إلى المبحث الثاني بعنوان دول الإقليمية في هذا التنافس الصين الأمريكي حيث جاء المطلب الأول بعنوان دور دول جنوب شرق آسيا الفاعلون المباشرون في النزاع، أما بالنسبة للمطلب الثاني تحدثنا فيه عن دور الإقليمية الصاعدة خارج آسيا منها أستراليا وفرنسا.

أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرقنا إلى أثر التنافس على ميزان القوى الإقليمي، وميزان القوى الدولي حيث جاء المطلب الأول بعنوان مستقبل التنافس الصيني الأمريكي وأثره على القوى الإقليمي والاستقرار العالمي، ثم جاء المطلب الثاني بتأثير الصراع الأمريكي الصيني على أمن المنطقة، وأخيرا خاتمة تشمل الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: محاور التنافس الصيني الأمريكي

تشكل المفاهيم حيز الزاوية في كل دراسة، لهذا فإننا سوق نركز في مبحثنا هذا على مصطلح التنافس للتعريف به والتعريف بينه وبين المفاهيم المشابهة له في حقل العلاقات الدولية خاصة مفهوم فكرة " النظام الدولي الجديد" بعدما تم إقرار بنظام دولي جديد المتمثل في نظام الأحادية القطبية قديما إلا أن تطور وبرزت قوى عالمية أخرى سنذكرها فيما بعد وتحول مفهوم النظام الدولي الجديد فأصبحت المنافسة شديدة بين القوى الرقية والغربية مع مخاوف من صدام جيوساسي يعيد رسم معدلات الهيمنة.

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي:

يكون غالبا بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس و فق حسابات عقلانية مركزين جهودهم و إمكانياتهم نحو تحقيق فوائد و مصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحقيق هذه الفوائد و الوصول لهذه الأهداف¹ وهذا التعريف إذا أخذناه بالمنطق العقلاني و الإيجابي أثناء دخول في مرحلة التنافس أما بالمنطق المصالح و المنافع سواء دول أو شركات متعددة الجنسيات قد يلجؤون لاستعمال جميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية في كسب المزيد من الأرباح و الفوائد إذا تعلق الأمر بمناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية وتشكل محورية الموقع مع وجود ثروات.²

ويعرف أيضا "عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي وهو نشاط يسعى من خلاله الطرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف"³ الذي يؤدي إلى تعارض مما ينتج حالة عدم اليقين بين الطرفين أو أكثر. ويعبر التنافس الدولي عن الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي اختلالات قد تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم يتم معالجتها⁴، لأن الواقع الدولي أثبت في كثير من حالات تنافس

1 - هدى ميتكيس، قضايا الإصلاح في ماليزيا، دراسة منشورة في مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2011، ص 45.

2 - هدى ميتكيس نفس المرجع، ص 45.

3 - نسيم طويل، التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد العاشر جانفي: 2017 ص 31.

4 - نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين تنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011، ص 15.

أدت إلى صراع بين طرفين أو أكثر. فالتنافس الدولي قد يأخذ شكل استعمال القوة العسكرية والمواجهة إذا اقتضى الأمر.

وكما يكون التنافس الدولي ناتج عن تناقض في الإرادات الوطنية بين الدول على موارد مادية حول الأهداف (سياسية اقتصادية) و القضايا (تحقيق الاستقرار الداخلي) والغايات (القوة الهيمنة) التي تسعى الدول إلى تحقيقها¹ ويرجع كثير من الباحثين الاستراتيجيين مثل توماس شلينج على أن التنافس الدولي مثل المباراة الكبرى للقوى المتنافسة The Great Gam فتنافس الدولي المعاصر في نظرهم عبارة عن مباراة إستراتيجية بين عدد من القوى الدولية والإقليمية ، و يكون خاصة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية وتتوفر على المزايا النسبية ، وتهدف كل قوى إلى وضع موطن قدم في المنطقة وتحاول القوى الكبرى استأثرا بنصيب من هذه الثروات مع كسب المزيد من النفوذ الاستراتيجي في المنطقة ما.²

1. علاقة التنافس الدولي بالمصطلحات المتشابهة له:

أن مصطلح التنافس الدولي يتداخل مع كثير من المصطلحات المتشابهة وهذا ما يجعلنا نحاول التطرق إلى ذلك وأهمها:

- **التنافسية** يتداخل كذلك هذا المصطلح مع عدة مصطلحات أخرى مثل النمو التنمية الاقتصادية وأخذ هذا المصطلح عدة مفاهيم عبر حقبة زمنية معينة ففي السبعينات كانت التنافسية مرتبطة بالتجارة الخارجية وفي الثمانينات ارتبطت بالسياسة الصناعية م في التسعينات بالسياسة الثقافية حالياً فإن التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل³ إذا فالمصطلح يركز على حد ما على الجوانب الاقتصادية للدول ونجد هناك مدرستين تناولا المصطلح وهم:⁴

1 - هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي_الروسي_الصيني في آسيا الوسطى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2019، ص 41.

2 - هدى ميتكيس نفس المرجع، ص 107.

3 - المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، الجمهورية العربية المصرية، تموز 2011، ص 03.

4 - نفس المرجع، ص 03.

- مدرسة رجال الإدارة: حيث يعتبر مايكل بوتر من جامعة هارفارد من رواد هذه المدرسة وتركز على الجوانب المتعلقة بالابتكار والإنتاجية بدل الاعتماد على الميزة التنافسية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ الملائم والموقع الجغرافي.

أولاً: مفهوم الصراع في العلاقات الدولية

المصطلح الأقرب والأكثر تداخلاً مع مصطلح التنافس هو الصراع، وهو مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر تتخبط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات سعي إلى تحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك¹.

يعرف الصراع أيضاً على أنه صدم بين طرفين أو أكثر من القوى والأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشراً أو غير مباشراً، سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً².

أما بعض الباحثين فيذهب إلى اعتبار الصراع على أنه تنافس مثل: لويس كوس الذي عرف الصراع على أنه تنافس على القيم والقوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم³.

◀ الفرق بين الصراع والتنافس الدولي:

وهناك بعض الاتجاهات التي تنصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات أو أنه يحدث عندما يتنافس طرفان حول الأهداف غير متوافقة، وذلك حسب هذا التوجه فإن الصراع هو عملية منافسة محتملة بين طرفين أو أكثر حول

1 - جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986، ص 140.

2 - حسين قادري، "النزاعات الدولية: دراسة تحليلية"، الجزائر: منشورات خير جليس، 2007، ص 19.

3 - جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 140.

ظاهرة ما¹. قد يرقى التنافس ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغايتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم والصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف، وقد يكون مستمرا أو متقطعا أو يكون التحكم فيه أو خارج نطاق السيطرة وقد يكون قابل للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف².

ثانيا: مفهوم النزاع في العلاقات الدولية

يعرف النزاع بأنه: "تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، ويتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية، إعلامية".

أما النزاع الدولي فهو تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، هذا النزاع والتصادم يكون ناتجا عن اختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها ومواردها وإمكانياتها مما يؤدي الى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، وعلى الرغم من هذا يبقى أغلب النزاعات بعيدة عن نقطة الحرب.

يؤكد العديد من المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي، الأمر الذي يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث نزاعات صعبة ومعقدة³.

نجد تعرف لريمون أرون (RAYMIND ARON) الذي يعرف النزاع على أنه: "ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لضاد المصالح"⁴.

تعريف ألن فيرجيستون (Allen Vergison) أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد الدول الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد

1 - منير محمودي بدوي، "مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مرجع سابق، ص 36.

2 - جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 140.

3 - حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 11.

4 - Darios Battistella, Théories des Relations Internationales (2ème éd, Paris Siences Po, 2006), p.496 .

تجاه الدولة الأولى التي بدأ بالمبادرة بالفعل، عليه فإن الوضع يدور على أننا أمام دولتان، أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت¹.

يعرف كمال حداد النزاع بأنه خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود المياه بين الدولتين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه²، يري الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع:

◀ **تصور موضوعي:** يعتبر النزاع بأنه وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحققها الأطراف الأخرى.

◀ **تصور ذاتي:** يعني إدراك أوضاع الموضوعي إدراك مشوها خاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.

أي أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على اعتبارات واقعية ومدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها في حين يصبح النزاع ذاتيا إذا ما اعتقد في فهم وتفسير النزاع على دوافع ذاتية للأطراف وليس لما هو موجود ومدرک حقيقة على أرض الواقع³.

ثالثا: مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح الأزمة يعود إلى الجذور اليونانية والتي اشتقت منها كلمة (Crisis) من الكلمة الإغريقية (Krino) التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق⁴.

بعد مصطلح الأزمة من المصطلحات الكثيرة التي هي محل خلاف في تحديد معناها وذلك نابع من اختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة، حيث يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في مسائل عديدة فنقول: أزمة اقتصادية، أزمة نقدية، أزمة نفسية، أزمة غذائية ... إلخ فالأزمة يمكن أن تحدث في أي جهة

1 - حسين قادري، "النزاعات الدولية: دراسة تحليلية"، نفس المرجع، ص 12.

2 - كمال حداد، النزاعات الدولية، الجزائر: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997، ص 27.

3 - حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر دار هومة، 2008، ص 10.

4 - Carsten Holbrad The Super Power and International Conflit (USA: The Macmillan Press, Ltd, 1979), p.17.

من الجهات وفي أي مكان أو زمان، ويمكن بشكل من الأشكال منع وقوع بعض الأزمات، في حين أن البعض الآخر لا يمكن معالجتها أو السيطرة عليها ما قد تتحول إلى نزاع مسلح¹.

في مجال العلاقات الدولية أصبحت الأزمة الدولية محل اهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا وضع تعريف واضح للأزمة لكن الرؤى الفكرية لكل باحث أدت إلى تعدد التعاريف بخصوص مصطلح الأزمة الدولية من بين تلك التعاريف نجد:

يعرفها "تشارلز ما كلياند" بأنها: " عبارة عن تفجيرات قصيرة، تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها وتتميز أيضا بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسار مماثلا لغيرها."

يعرفها تشارلز هيرمان Charles Herman: " بأنها تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير "².

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأزمة لها ثلاثة خصائص رئيسية:

- **عنصر المفاجأة:** كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار .
- **عنصر التهديد:** أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- **عنصر الزمن:** من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صناع القرار لا يملكون متسعاً من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

هناك من يتجه إلى تعريفها بأنها: " فعل أو رد فعل إنساني يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بهدف إحداث تغير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مديره"³.

يعرفها جون سبانير John Spanire بأنها: "موقف تطالب فيه دواة ما بتغير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع حرب "⁴.

1 - حسين الزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، 2001، ص13.

2 - إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، مرجع سابق.

3 - عباس رشيد العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص19.

4 - حسين قادري، تحليل النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص 21.

أما ألان فيرغسون Allen Vergison يقول: "بأن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى" ¹.

اذن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد تصل الأزمة إلى حرب إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد، كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة.

في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع حرب ².

وتمر الأزمة عند حدوثها بعدة مراحل تختلف فيما بينها من حيث الشدة والمدة التي تستغرقها، وتتميز كل مرحلة بخصائص معينة وهذه المراحل هي كالتالي:

- **مرحلة التصاعد:** وهي المرحلة التي تزداد فيها حدة الأزمة وتبلغ درجة الخطر.
- **مرحلة التناقص:** وهي المرحلة التي تنقص فيها حدة الأزمة وتقل كثافتها.
- **مرحلة الاستقرار:** وهي المرحلة التي تستقر فيها الأزمة عند حد معين دون تعقيدها وبانتظار تسويتها.
- **مرحلة التلاشي أو الانتهاء:** وهي المرحلة التي تنتهي فيها الأزمة إما بالحل السلمي أو باللجوء إلى الحرب ³.

- **مدرسة الاقتصاديين:** تركز على الرفاه الاقتصادي ونمو المستدام وتقوم هذه المدرسة على اعتبار أن اقتصاد المتنافس هو الذي يعمل على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات والتوجه نحو إنتاج السلع ذات رأسمال مع الاستثمار في الدول ذات العمالة متدنية الأجر في العمليات الإنتاجية التي تتطلب عدد كبير من اليد العاملة.

1 - محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر: دار هومة، 2003، ص 237.

2 - إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، مرجع سابق.

3 - حسين قحطان، غيث سفاح متعب الربيعي، "نهاية الأزمة الدولية ... دراسة في الإطار النظري"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد 42، 2011، ص 152.

المطلب الثاني: التنافس للسيطرة على بحر الصين الجنوبي

تعد طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي، نقطة الانطلاق الأولى لفهم موضوع التنافس بين الطرفين والوقوف على أبعاده، فالتنافس بين الطرفين في بحر الصين الجنوبي هو تنافس جغرافي له أبعاد مختلفة، تتمثل بالبعدين العسكري والأمني، وفي هذا المطلب سنوضح طبيعة التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي وتطوره، فضلاً عن دراسة أبعاد هذا التنافس.

نعني بكلمة (التنافس) هنا العلاقة العدائية بين دولتين متورطتين في عداء طويل الأمد والمنافسة تتجلى في نزاعات متعددة، واستمرار الخلافات السياسية والتهديد باستخدام القوة¹.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ليست خصوماً، وهناك أبعاد ومظاهر كبيرة ومتعددة للتعاون بين واشنطن وبكين، مع ذلك فالعلاقات الأمريكية الصينية تشهد تنافساً، ويتركز التنافس بشكل رئيس في بحر الصين الجنوبي، الذي يعد نقطة ساخنة رئيسية بين الدولتين².

لم تواجه الولايات المتحدة الأمريكية الصين في ميدان المعركة منذ العام 1953 ، ومنذ عام 1972 تتمتع كل منهما بعلاقات ودية وتعاونية بشكل عام إلى جانب التوسع الهائل في الاتصالات الاقتصادية والدبلوماسية وكذلك التبادلات العسكرية، مع ذلك ظهرت العديد من القضايا الخلافية إلى جانب خلافات سياسية، لا سيما بعد الحرب الباردة، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي حدثت سلسلة من الأزمات السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أثار كل منهما شبح التصعيد لاستخدام القوة العسكرية، مع ذلك تواصل الولايات المتحدة الأمريكية والصين التعاون في العديد من القضايا والحفاظ على علاقة ودية، على الرغم من انعدام الثقة المتبادل بين الدولتين، ونظرة كل منهما للآخر على أنه منافس³.

1 - محمد علي عباس، التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، (دراسة في الطبيعة والأبعاد والمغذيات)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الأول، 2023، ص 1606.

2 - محمد علي عباس، مرجع سابق، ص 1607.

3 - محمد علي عباس، مرجع سابق، ص 1607.

في السابق، كانت طبيعة المنطقة ثنائية القطب السائدة، والتي تتميز بالسيطرة الصينية على البر الرئيسي شرق آسيا والسيطرة الأمريكية على بحر شرق آسيا، بحسب (روس) أن " في بداية هذا القرن، حكمت الصين البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا، بينما حكمت الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد اشتدت المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في غرب المحيط الهادئ، مع ظهور بحر الصين الجنوبي كنقطة محورية صعود الصين إلى السلطة كقوة بحرية وتوسعها على حساب الولايات المتحدة وعدم استقرارها هيكل ثنائي القطب من خلال تحدي السيطرة البحرية الأمريكية في المنطقة، وخاصة في بحر الصين الجنوبي، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة منشغلة بالقضية. استخدام القوة في كل من أفغانستان والعراق، في غضون ذلك، ركزت الصين على تحديث قوتها العسكرية، مع إيلاء اهتمام خاص للقوات البحرية¹.

على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتجاهل قوتها البحرية، إلا أن التطور السريع للجيش الصيني وقدرته على الاقتراب من قدرات الجيش الأمريكي كان مثيراً، وربما كان إدخال عبارة البنتاغون يشهد على الاعتراف. في الولايات المتحدة حول واقع استراتيجي جديد في غرب المحيط الهادئ، كما يشير إلى القدرة المتزايدة للجيش الصيني على الحفاظ على الأصول العسكرية المهددة للقوات الأمريكية التي تدخل وتعمل في غرب المحيط الهادئ².

هذا يعني أن بحر الصين الجنوبي أصبح تنافساً مركزياً بين الولايات المتحدة والصين، كما بدا في أوائل القرن الحادي والعشرين (عقدة رئيسية في سياسات القوة العالمية). تبنت الصين نهجا جغرافيا في جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي، بينما حذت الولايات المتحدة حذوها، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على أن طبيعة التنافس بين الطرفين في بحر الصين الجنوبي هو تنافس جيو - سياسي بحري على اعتبار أن بحر الصين الجنوبي منطقة جغرافية مهمة للدولتين³.

1 - محمد علي عباس، مرجع سابق، ص 1607.

2 - محمد علي عباس، مرجع سابق، ص 1608.

3 - محمد علي عباس، مرجع سابق، ص 1608.

ترغب الصين في إنشاء أسطول (المياه الزرقاء) وتوسيع قوتها البحرية تدريجياً في المياه الساحلية إلى ما يسمى بسلسلة الجزر الأولى إلى سلسلة الجزر الثانية وما بعدها، ويبدو أن (واشنطن) مصممة على الحفاظ على تفوقها المحيطي في جميع أنحاء العالم ومكانتها كحامي رئيسي للمشاعات العالمية (البحار والمحيطات العامة)، ويبدو أنها تنظر إلى بحر الصين الجنوبي على أنه ساحة صراع للحفاظ على مكانتها البحرية، في حين لا تطمح بكين إلى هذه الطموحات ألا جزئياً؛ لأنها تنظر إلى هذه المنطقة البحرية على أنها مجال نفوذ الصين الشرعي، لكن القوة والتصميم مدفوعان بمنطق التنافس الجيوسياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية¹.

أن لتنافس الجيو - سياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في بحر الصين الجنوبي أبعاد متعددة عسكرية وأمنية تتمثل بتوسع وزيادة كل طرف لقدراته العسكرية في البحر لردع الطرف الآخر، وهذا ما سنوضحه في النقطة التالية تحت عنوان أبعاد التنافس.

المطلب الثالث: التنافس الدولي على النفوذ في منطقة شرق آسيا:

يشكل التنافس الدولي، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، المحرك الرئيسي لإعادة تشكيل البيئة السياسية والاقتصادية في شرق آسيا. هذه المنطقة، كونها مركزاً للنمو الاقتصادي ومسرحاً للممرات البحرية الحيوية، أصبحت بؤرة اهتمام القوى الكبرى، مما أدى إلى تداعيات سياسية واقتصادية معقدة. فقد فاقم هذا التنافس الاستقطاب السياسي وأثر على أولويات السياسات الداخلية، ونتج عنه ظهور تحالفات جديدة. اقتصادياً، أدت الاستثمارات الصينية الضخمة والضغط التجاري الأمريكي إلى عدم اليقين واضطراب في سلاسل الإمداد².

بعد الحرب الباردة، تحول بحر الصين الجنوبي إلى بؤرة صراع إقليمي، حيث أصبحت المطالبات بالسيادة رموزاً للكرامة الوطنية، ما غذى النزعة القومية وتآكل الثقة بين دول الآسيان. اعتمدت الآسيان على طريقة الآسيان القائمة على التوافق، لكنها أصبحت قيداً يعيق اتخاذ مواقف حاسمة، مما أتاح للصين مواصلة أنشطتها التوسعية. تباينت مواقف دول الآسيان تجاه الصين، مما أدى إلى انقسام داخلي. كثفت

1 - محمد علي عباس، مرجع سابق، ص 1608.

2 - مينا وجيه عزيز، تداعيات التنافس الدولي على الأمن الإقليمي بمنطقة شرق آسيا، كلية الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2025، ص 523.

الصين عمليات بناء الجزر الصناعية والمرافق العسكرية، مما دفع دولاً لتعزيز تحالفاتها العسكرية. مع تعثر الآسيان، أصبحت القوى الخارجية كالولايات المتحدة اليابان، الهند، وأستراليا فاعلة، مما قلل من استقلالية القرار الإقليمي وأظهر فشل الآسيان في إدارة أزماتها¹.

تشكل التحالفات العسكرية والأمنية في شرق آسيا وسيلة مركزية لإعادة صياغة ميزان القوى. تعزز الولايات المتحدة تحالفاتها الثنائية والمتعددة لمواجهة الصين. جاء تشكيل تحالف "أوكوس" في سبتمبر ٢٠٢١ كرد فعل مباشر على تزايد النفوذ الصيني، ويعكس إرادة أمريكية لإعادة تشكيل المشهد الأمني في آسيا، وقد أدى إلى توترات سياسية. تتبنى الصين خريطة الخطوط التسع في محاولة لتوسيع نفوذها، متجاوزة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، ما يخلق توتراً ويدفع لتحالفات مضادة. أدى أوكوس إلى تعزيز الاصطفاف الغربي وتقليص الهامش الدبلوماسي للدول الإقليمية ورداً على ذلك، كثفت الصين علاقاتها مع جيرانها عبر مبادرة "الحزام والطريق". أدت السياسة المستقبلية إلى تعقيد بيئة اتخاذ القرار الإقليمي وزيادة المخاوف من الاستقطاب².

1. تصاعد التوترات الحدودية والنزاعات الإقليمية في جنوب شرق آسيا:

على الرغم من نجاحات الآسيان في تخفيف التوترات، فإن تجنب الصراعات لم يؤد إلى تسويات جذرية. يُعد بحر الصين الجنوبي نقطة محورية للتوترات بين الصين وبعض دول الآسيان. إندونيسيا، رغم تفوقها المادي، لم ترق قيادتها السياسية في إدارة الأمن الإقليمي. يعاني الإقليم من غياب استراتيجية أمنية موحدة تعطي دول الآسيان أولوية للسيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل، مما أضعف التعاون الجماعي. تعتمد معظم دول جنوب شرق آسيا نهج التحوط الاستراتيجي للحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من الولايات المتحدة والصين³.

1 - المرجع نفسه.

2 - مينا وجيه عزيز، مرجع سابق، ص 523.

3 - المرجع نفسه.

2. دور القوة الناعمة والصراعات الأيديولوجية في شرق آسيا:

تتنافس الدول في شرق آسيا على النفوذ العالمي عبر القوة الناعمة (الثقافة، الاقتصاد القيم) كأداة للتأثير السياسي غير المباشر. اعتمدت كوريا الجنوبية على "الهاليو" التوسيع نفوذها، ولعبت اليابان دورًا سياسيًا متميزًا عبر مبدأ "فوكودا" و "اليابان الرائعة". دمجت الصين القوة الناعمة في استراتيجياتها السياسية الكبرى، مستخدمة أدواتها الثقافية والتعليمية للترويج لصورتها. تسهم القوة الناعمة في تعميق الصراعات الأيديولوجية وتؤثر على ترتيب الأولويات الأمنية الإقليمية¹.

3. التأثير على الاستقرار السياسي الداخلي للدول الإقليمية في منطقة شرق آسيا:

تعد جنوب شرق آسيا نقطة محورية في المشهد الجيوستراتيجي، وبؤرة للتنافس بين القوى الكبرى، مما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاستقرار السياسي الداخلي لدولها المنطقة مثقلة بإرث طويل من الصراعات التاريخية، وتعد شديدة التنوع عرقيا ودينيا. يجد القادة الإقليميون أنفسهم مجبرين على تحقيق توازن دقيق بين القوتين. تعتمد اقتصادات دول جنوب شرق آسيا بشكل كبير على التجارة الخارجية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. لا تزال الأسيان تعاني من غياب وحدة القرار السياسي بسبب تباين أولويات أعضائها².

4. صعود القوى الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازن السياسي:

شهدت المنطقة تحولات جيوسياسية عميقة مع صعود قوى إقليمية جديدة. تراجع الهيمنة الأمريكية التقليدية، مما فتح المجال أمام قوى صاعدة شهدت الصين نهضة اقتصادية ضخمة وتطويرا متسارعا لقدراتها العسكرية، وترافق هذا الصعود مع سياسة خارجية أكثر طموحا. تجد دول جنوب شرق آسيا نفسها أمام خيار استراتيجي صعب للموازنة بين شراكة أمنية تقليدية مع واشنطن وشراكة اقتصادية متنامية مع بكين. سعت واشنطن لاحتواء التمدد الصيني عبر إعادة تفعيل تحالفاتها وعقد اتفاقيات دفاعية جديدة مثل AUKUS³.

1 - مينا وجيه عزيز، مرجع سابق، ص523.

2 - المرجع نفسه.

3 - مينا وجيه عزيز، مرجع سابق، ص523.

المطلب الرابع: التنافس على النفوذ العالمي

يشهد النظام الدولي تحولات عميقة بفعل التنافس المتصاعد على النفط والمعادن النادرة فالسيطرة على هذه الموارد لا تؤثر فقط في العلاقات الاقتصادية، بل تمتد التأثير في التحالفات السياسية موازين القوى الإقليمية والدولية، واستقرار الأسواق العالمية وفي ضوء ذلك، تتجلى الانعكاسات الرئيسة للتنافس على الموارد على مستقبل النظام الدولي على النحو التالي¹:

- ✓ **إعادة تعريف السيادة الاقتصادية:** تمنح الموارد الحيوية للدول المالكة لها هامشاً تفاوضياً واسعاً، يمكنها من التحكم في الإنتاج والتصدير وربط هذه الموارد بمشاريع استثمارية طويلة الأمد وبهذا تتحول الموارد من مجرد سلع اقتصادية إلى أدوات سيادة واستراتيجية تحدد قدرة الدولة على التأثير في موازين القوة الدولية. وتمنحها القدرة على صياغة سياسات خارجية أكثر استقلالية.
- ✓ **ظهور تحالفات جديدة وصراعات جيوسياسية:** يؤدي التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا، للسيطرة على الموارد. إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية مع بروز الدول المنتجة للموارد كمراكز قوة استراتيجية كما تزداد احتمالات نشوء صراعات سياسية أو اقتصادية في المناطق الغنية بالموارد مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في ظل ضعف المؤسسات المحلية أو النزاعات المسلحة، مما يجعل هذه المناطق ساحات مواجهة غير مباشرة بين القوى الكبرى.
- ✓ **تقلبات الأسواق العالمية وتأثيرها على الاقتصادات الكبرى:** ينعكس الصراع على الموارد الحيوية في تقلب أسعار الطاقة والمعادن، الأمر الذي يدفع الدول المستهلكة الكبرى إلى البحث عن بدائل وتنويع الشركاء الاستراتيجيين كما تؤثر هذه التقلبات على خطط التنمية والاستثمار الصناعي، وتفرض إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية وفقاً لموازين العرض والطلب العالمية.
- ✓ **تعزيز احتمالية ظهور نظام متعدد الأقطاب:** لم يعد النقود الدولي قائماً على القوة العسكرية فقط بل أصبح مرتبطاً بالقدرة على السيطرة على الموارد الحيوية وسلاسل إمدادها ويؤدي ذلك إلى إعادة

1 - إسراء عادل، من النفط إلى المعادن النادرة: التنافس الإستراتيجي للقوى الكبرى ومستقبل النظام الدولي، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، 2026، على الموقع الإلكتروني www.shafcenter.org

توزيع النفوذ بين القوى الكبرى والدول المالكة للاحتياجات، بما يساهم في بلورة نظام دولي أكثر تعددية مع آثار مباشرة على الاستقرار السياسي والأمني في مناطق التنافس.

✓ ضغط على مسار التحول نحو الطاقة النظيفة: أصبح التحول إلى الطاقة النظيفة مرتبطاً بشكل مباشر بتوافر المعادن النادرة اللازمة لصناعة البطاريات وتقنيات الطاقة المتجددة، ومع اشتداد التنافس الدولي على هذه المعادي تواجه بعض الدول صعوبات في تأمين احتياجاتها مما يؤدي إلى تباطؤ تنفيذ مشروعات الطاقة النظيفة أو ربطها بشراكات سياسية واقتصادية مع دول محددة لضمان الإمدادات وبذلك أصبح خيار التحول الطاقوي مرهوناً بحسابات سياسية وجيوسياسية.

✓ زيادة الاعتماد على أدوات القوة غير التقليدية: لم بعد الصراع على الموارد يعتمد على القوة العسكرية فحسب، حيث اتجهت الدول الكبرى لاستخدام أدوات أكثر مرونة وتأثيراً مثل العقوبات الاقتصادية وتقديم الحوافز الاستثمارية، وتقييد الصادرات والسيطرة على مراحل الإنتاج والتصنيع وبذلك أصبحت هذه الأدوات وسيلة رئيسية للتأثير في الدول المالكة للموارد أو المنافسة لها الأمر الذي أعاد تشكيل طبيعة الصراعات الدولية وجعلها أكثر تعقيداً وتشابكاً.

✓ تعزيز دور الشركات متعددة الجنسيات: مع توضع التنافس على الموارد برزت الشركات متعددة الجنسيات خضري فاعل في معادلة القوة. بسبب سيطرتها على عمليات التعدين والتحرير والتصنيع والنقل، وغالباً ما تتقاطع مصالح هذه الشركات مع سياسات الدول الكبرى، وهو ما يضع الدول المنتجة خاصة النامية، في موقع تفاوضي أضعف أمام نفوذ هذه الشركات وقدرتها على فرض شروطها الاقتصادية والسياسية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للتنافس الصيني الأمريكي

إن التنافس ظاهرة أساسية في العلاقات الدولية حظيت باهتمام أكاديمي كبير من قبل باحثي ومنظري هذا الحقل المعرفي. لهذا فإن الباحث يجد نفسه أمام صنفان من المقاربات المفسرة لهذه الظاهرة الصنف الأول من المقاربات تنتمي إلى نظريات العلاقات الدولية حيث نجد أنفسنا أمام ثلاث نظريات أساسية تمتلك تصورات مختلفة لهذه الظاهرة النظرية الواقعية النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية. أما الصنف الثاني من المقاربات فهي مقاربات تنتمي إلى حقل الجيوبوليتيكا ذلك الحقل الذي يهتم بنظريات السيطرة الإستراتيجية حيث يجد الباحث نفسه أمام العديد من المقاربات التي تبحث في ميدان التنافس والصراع بين الدول حول السيطرة على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية.

بناء على ما سبق فإننا قسمنا المبحث إلى مطلبين مطلب يبحث في تصور مقاربات العلاقات الدولية للتنافس الأمريكي الصيني.

المطلب الأول: نظرية لعب

تستخدم في دراسة المسائل والأوضاع الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب ضمن أسلوب منطقي ورياضي أو ما يسمى بالحسابات العقلانية وفي إطار تحليلي يفترض تكون الموقف من فاعلين وقواعد تحكم طريقة الألعاب وتحدد الخاسرين والمنتصرين وتحت كل لاعب قدر معين من الموارد ويتوفر بذلك لكل فاعل سيطرة جزئية على الموقف وخطط استراتيجية للحركة يعرفها (مارتن شوبيك) بأنها طريقة لدراسة صناعة القرار في أوضاع صراعية أو تعاونية بينما يعرفها (توماس شيلينغ) أحد أبرز الدارسين لنظرية الألعاب ومحاولة تطبيقها على العلاقات الدولية بأن نظرية الألعاب معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمد على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين لعبة استراتيجية وألعاب الحظ ويعرفها (غراهام إيفانز) و (جيفري نوينهام) بأنها طريقة منهجية لدراسة صنع القرار في حالات الصراع، ويشرح (أناتول رابورت) مضمون نظرية الألعاب بقوله "إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز بالحصول على هدف معين يسعى طرف آخر لمنعهم منه فإن النظرية تقدم لنا العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارهم أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضًا وتقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه"، وفقًا للنظرية يتم اتخاذ القرارات على أساس عقلائي بحساب التكلفة والمكسب لنتائج كل

خيار يتم اتخاذه والقواعد تحدد كيفية استعمال الموارد المتاحة والمناورات والاستراتيجية وهذه القواعد تحدد طريقة توزيع المكسب والخسارة بالنسبة لكل لاعب والنتيجة أو المحصلة لكل مجموعة من الخيارات هي مجموعة من المكاسب والخسائر لكل طرف فلكل خيار متخذ مكاسب وخسائر محددة.¹

إن اللجوء إلى نظرية اللعبة في العلاقات بين الدول تجنب الدول صراعات الحروب، وغالباً ما يلجأ صناع السياسة إلى نظرية الصفر لأنها أكثر فاعلية في تجنب الحروب، ومع القليل من الحذف السياسي والمهارة في اللعب يمكن تحويل هذا الموقف إلى جانب الأصغر، إن استخدامها في العملية السياسية سوف تمكن السلطة من اتخاذ قراراتها بطريقة أكثر منطقية لأنها ستتمكن من تبسيط سياستها وتجعلها مهيمنة على الجميع، أي تصدر سياستها دون إعطاء أي اعتبار للمطالب العامة وهنا تكون نتائج صفرية. وكذلك تتساوم مع بعض القوى لتحقيق أهداف مشتركة على حساب أهداف قوى أخرى.

1. عناصر وشروط نظرية لعب في العلاقات الدولية

ولكي تقوم هذه النظرية لابد من توافر شروط معينة وهي: وجود لاعبين (طرفين) أو أكثر ولكل منهما أهدافه وإمكانياته وأيضاً امتلاك كل لاعب استراتيجية خاصة في مواجهة استراتيجية خصمه وهذا ضمن البيئة التي تتم فيها المباراة وبالتالي النتيجة النهائية وعندما تتوفر هذه الشروط يصبح كل من الطرفان على جاهزية لبدء المباراة، وهناك عناصر لابد من تفاعلها سوياً لتشكل المنهج الذي يخطوه كل طرف وهي بمثابة أسس هذه النظرية والتي تقوم على خمس عناصر أساسية وهي:²

1- الخيارات : تفترض هذه النظرية أن كل لاعب أو طرف لديه مجموعة من البدائل يختار أحدها

بصفة عقلانية أي الخيار الذي يتوقع أن تكون نتائجه عالية الربح ومنخفضة الأضرار والتكاليف.

2- الأهداف : هذه الأساس مرتبط بسابقه حيث أن اختيار البديل قائم على طبيعة الأهداف التي

يحددها اللاعب مسبقاً ويعمل على الوصول إليها فالأهداف هي التي توجه اللاعب نحو خيار

معين.

1 - بدور جمال، نظرية الألعاب في العلاقات الدولية، الموسوعة العلمية، 2021، على الموقع الإلكتروني: political encyclopédie.org، تمت زيارة موقع اليوم 2026/03/05.

2 - بدور جمال، نظرية الألعاب في العلاقات الدولية، الموسوعة العلمية، 2021، على الموقع الإلكتروني: political encyclopédie.org، تمت زيارة موقع اليوم 2026/03/05.

3- **العقلانية** : على اعتبار أن كل لاعب يسلك الخيار الذي يمكنه من السيطرة أو البقاء على قيد الحياة فسلوك اللاعب ليس استجابة انفعالية بقدر ما هو تصرف قائم على حسب الخسائر والأرباح لكل البدائل المطروحة أمامه وترجيح كفة الخيار الذي علت كفة أرباحه على كفة أضراره .

4- **المنفعة** : ترتبط عقلانية وأهداف اللاعب بما يحاول أن يجنيه من هذه العملية فتُعتبر المنفعة هي المنطلق وهي الغاية من هذا الصراع .

5- **المعلومات** : إن المظهر الحاسم لخصوصية المباراة هو توفير المعلومات والتي تجعل اللاعبين يختارون استراتيجيتهم بدقة فمجرد توفرها يستطيع اللاعب أن يحدد موقفه من خصمه ومن سير المباراة.

2. حدود استعمال نظرية لعب:

لا تصلح في تفسير المشهد الكامل للصراعات خصوصاً الجوانب القيمية والايديولوجية في الصراعات وتبالغ في عقلانية الأطراف فهناك فرق بين الدراسة النظرية في إطار نظرية اللعبة لسلوك اللاعبين والسلوك الفعلي التجريبي والذي تتدخل فيه عدة متغيرات نفسية وأيديولوجية تجعل من السلوك العقلاني المفترض في نظرية الألعاب غير محقق في الواقع بصورة كاملة.

كما أن نظرية الألعاب لا تصلح لكل الأوضاع مثل حالات التدخل الإنساني وفي حالة عدم وجود استراتيجية مقابلة وعلى الرغم من النجاح التي حققته هذه النظرية في مجال دراسات الحرب فإن هناك تحفظاً بشأن قابلية تطبيقها على دراسة الشؤون الدولية فمن جانب مازالت هناك بعض القضايا الكمية التي لا يمكن إعطاؤها رموزاً حسابية كالمعنويات السياسية لأمة محاربة أو العقيدة السياسية أو الإيديولوجيا وهذا ما تعرضت له من نقد فيما بعد خصوصاً بعد ما جرى من تعقيد وتشابك في العلاقات بين الدول.

المطلب الثاني: مقارنة ثيوسيديت

إن منافسات القوى الكبرى ومزاحماتها وصراعاتها لإحتلال المكانة الغالبة والمهيمنة على النظام الدولي، أهم تنافس على ساحة الجغرافيا السياسية وذلك لسببين إثنين هما:
أولاً: أن أي تدهور من هذا القبيل في علاقات القوى سوف يكون باهظ التكلفة إلى أقصى حد حتى لو لم يؤدي لصراع مباشر.

الثاني: أن العلاقات العدائية بين القوى الكبرى وداخل دولها يمكن أن تكون سببا لحالة من الإرباك والتشتت الكبيرين، الأمر الذي يجعل التعاون بين تلك القوى للتعامل مع التحديات العالمية أمراً بالغ الصعوبة.¹

في واحد من أكثر اقتباسات السطر الواحد استخداماً واستدعاء في مجال دراسة العلاقات الدولية، يقول المؤرخ اليوناني القديم ثيوسيديس² " لقد كان صعود أثينا والخوف الذي بثه ذلك الصعود في إسبرطا هو ما جعل الحرب بينهما أمراً حتمياً" في معرض كتابه "تاريخ الحرب البلوبونزية" عن الحرب التي خربت المدينتين الدولتين في العالم الاغريقي القديم قبل ألفي وخمسمائة عام، وكشف بذلك عن قوة دافعة أساسية تستوطن جذور واحدة من أكثر حروب التاريخ كارثية وإرباك.³

ولد مصطلح «فخ ثيوسيديس من رحم الاقتباس السابق على يد غراهام اليسون ضمن كتابه متجهان للحرب هل تستطيع الولايات المتحدة والصين تجنب فخ ثيوسيديس؟»، حيث يصف هذا الفخ ظاهرة تسبب القوة الصاعدة في إثارة شعور القوة المهيمنة بالخوف الشديد مما يؤدي للصراع بينهما.⁴

1 - ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان لبنان: دار الكتاب العربي 2018 ص 215

2 - عاش نيوسيديس خلال الفترة من 460 م إلى 395 ق م، وبعد الوالد المؤسس لما يعرف اليوم باسم التاريخ العلمي، نظرا لدقته الشديدة في تأصيل مرجعية كل حرف يكتبه، كما يعد مؤسس المدرسة الواقعية للسياسية.

3 - غراهام اليسون حلمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تتجح الصين وأمريكا في الافلات من فخ ليويسيديس؟ تر: اسماعيل بهته الدين سليمان من نهاد الحايك لبنان: دار الكتاب العربي 2018 ص 8.

4 - ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، ترجمة: اسماعيل بهاء الدين سليمان، لبنان: دار الكتاب العربي 2018، ص 216.

فمراجعة سجلات الأعوام الخمسمائة الأخيرة اكتشف اليسون ست عشر حالة انتهت اثنتا عشر منها بنزاع عسكري وأربعة منها فقط لم يفض فيها الصراع لحرب، مؤكداً إلى أن هذا الوضع لا يوحي بالاطمئنان عندما يتعلق الأمر بأهم تنافس على الساحة الجغرافية بين قوة صاعدة تعديلية ودولة راسخة مهيمنة.¹ حدث ذلك بين اثنا واسبرطا كما ذكر سابقاً، أيضاً هزت ألمانيا الصناعية كقوة صاعدة موقع بريطانيا التي كانت في قمة الترتيب الهرمي للعالم قبل قرن من الآن، ما استدعى نتائج كارثية تمثلت في حرب عالمية.²

يقول غراهام اليسون في مقال نشر له في صحيفة أتلانتيك في 2015 بعنوان فخ ثيوسيديس هل تتجه الولايات المتحدة والصين نحو الحرب؟، أن الاستعارة التاريخية توفر لنا عدسة مثالية يمكن من خلالها تأمل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين اليوم، هذه العلاقات التي أصبحت تمثل أهم تحدي عالمي كون الصعود الصيني أصبح يربك الولايات المتحدة ويؤثر عليها كونها المخطط والراعي الرئيسي للتصنيف العالمي أضف ان المئة سنة الماضية تسمى القرن الأمريكي». لذا فان فكرة وجود دولة من شأنها أن تكون في مثل حجم قوة الولايات المتحدة أو أكبر يكون وقعه كاعتداء لهذه الأخيرة.³

فالولايات المتحدة تريد المحافظة على الصيغة الحالية للنظام الدولي والتي تمنحها الأفضلية، فأعلنت عن مواجهة التمدد الإقليمي الصيني من خلال محاولات احتوائه بكافة الوسائل (استغلال الاختلاف لاتخاذ اجراءات هجومية حرب التعريفات الجمركية، حرب التفوق التكنولوجي ومشكل شركة هواوي، اتهام الصين بإحداث اضطراب في الاسواق المالية)⁴

1 -Asle Toje, Will China's rise be peaceful ?Security. Stability and Legitimacy. Oxford University Press, 2018. p. 7-8

2 - غراهام اليسون، مرجع سابق ص20.

3 -Graham Allison. Is war between China and US inevitable. on Youtube (Novembre20, 2018). (accessed 7 february 2021, at 22:31)

4 - حسين إسماعيل، الصين من نبوءة الانهيار إلى فخ ثيوسيديس، متحصل عليه من: الصين اليوم، بتاريخ: 2026/03/02، <http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018>

لا يركز غراهام اليسون على المقارنة بين الصين والولايات المتحدة بقدر ما يركز على تأثير الأولى على الثانية من حيث التصنيف العالمي وتوقعات السلام والحرب، حيث يقول في هذا الصدد "ما لم ترغب الصين في تقليص طموحاتها أو أن تستطيع واشنطن القبول بأن تكون رقم 2 في المحيط الهادئ فإن صراعا تجاريا أو هجوما إلكترونيا سيبرانيا أو حادثة في البحر، يمكن أن تتصاعد إلى حرب شاملة".¹

صحيح أن إنكار فخ ثيوسيديس لا يجعل منه أقل واقعية، لكن الاعتراف به لا يعني التسليم به كخيار وحيد، خاصة في ظل وجود سجل تاريخي لحالات تنافس القوة الصاعدة والقوة الراسخة يمكن لقادة الدول الاعتبار منه، كذلك طبيعة النظام اليوم (العولمة الاعتماد المتبادل السلاح النووي) تجعل القوتين تحسب ألف حساب قبل الدخول في تنافس أمني يمكن أن تجعلها تتجاوز حافة الهاوية.

المطلب الثالث: نظرية مقارنة قوة البحرية ماهان

قد نخطئ إذا قلنا أن تشكيل الجيوبولتيك كمنهج هو مبادرة ألمانية خالصة، فبين الحربين العالميتين نشأت مدرسة كبيرة أنغلو -سكسونية للجيوبولتيك، وازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية أي عرفت تحول إيديولوجي تحت تأثير الإستراتيجي، Mac kinder أمريكي بإسهامات ألفريد ماهان، وكذا البريطاني هالفورد ماكيندر العسكرية والتاريخ والعلاقات الدولية، وبحث رسم أكبر النظريات العالمية المطورة في الفترات الطويلة.²

1. ألفريد ماهان (1840-1914): هو أميرال أمريكي طور من مفاهيم القوة البحرية التي تعتبر حسبها منذ العصور القديمة كقوى قارية، وقد أثر عمله في قراءات ونظرة الباحثين من العالم الأمريكي والبريطاني في القرن 20 لاسيما البريطاني هالفورد ماكيندر، تلقى ماهان تكوينه في الأكاديمية البحرية الأمريكية التي تخرج منها في 1859، ليصبح بعد ذلك ضابطا في البحرية الأمريكية كأدميرال، ثم محاضرا في كلية الحرب البحرية في مدينة ني وبورت في رودايلندا الأمريكية،

1 - نفس المرجع.

2 - الجامعة المستنصرية، محاضرة ، تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني: <https://uomustansiriyah.edu.uq.com> يوم 2026/03/05 على الساعة التاسعة ليلا.

فريسيا لها: مواصلا تطوير الفكر الجيوبولتيكي القائم على الاهتمام بالقوة البحرية، حيث له ثلاث كتب هي : ¹

1783 والمنشورة عام * - 1890 تأثير القوة البحرية في التاريخ بين 1660

1820 .والمنشورة عام * - 1892 تأثير القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية 1793

* .القوة البحرية في علاقتها مع الحرب عام 1812

انطلق ماهان في بناء نظريته حول القوة البحرية من دراسته بريطانيا، التي وجد فيها النقيض التاريخي لإمبراطوريات قامت على أساس القوة البرية، حيث اعتمدت جيوشها في حركتها على طرق اليابسة فامتلكت مساحات واسعة. لكن بريطانيا كقوة عظمى في التاريخ الحديث بنت قوتها في البحر معتمدة على الأساطيل البحرية القوية، بما لم يمكن أية قوة أوروبية أخرى منافستها في سيادة البحر، كما أن أفرادها في البحر أبعدوا عن الانقسامات السياسية التي حدثت آنذاك بين القوى الأساسية في بحشد أكبر قدر ممكن من السفن والأساطيل الحربية التي، (Concentration of power) تركيز القوة. تزيدها فرص النجاح، في أية منازلة بحرية مع العدو ومواجهة حرب العصابات أو عمليات غزو تجارية، ويرى ماهان أن القوة العسكرية الحقيقية هي القوة البحرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب، في 1830، دفعت الدول الأوروبية إلى الاستعمار - هذا المقام يرى أن الثورة الصناعية التي شهدا أوروبا بين 1760 السياسي وتكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار لتصريف الفائض من منتوجا والحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها، وهذه الحركة أدت لإنشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل السلع والركاب بين الشرق والغرب.

لقد أراد من تطور الملاحة البحرية إحلال الحديد محل الخشب في صناعة السفن التي أصبحت تشتغل بالبخار بدل من الشراع، وهو ما دفع الدول الأوروبية لإنشاء الأساطيل البحرية العسكرية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان أي :أن البحار والمحيطات أصبحت كشرابين ضرورية تصل بين المستعمرات والدول الأوروبية المستعمرة لها، من خلال السيطرة على بعض المواقع الإستراتيجية على طول الطرق البحرية لحراسة هذه المستعمرات.

1 -Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783. Boston: Little, Brown and Company, 1890.

إن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب حسب ماهان ما يلي: ¹

أ. **الموقع الجغرافي للدولة:** ويقصد به الموقع البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد أو على بحرين أو أكثر، مع أخذ بعين الاعتبار صلاحية هذه البحار الملاحية وسهولة اتصالها ببعضها وبأعلى المحيطات. والنشاط البحري العسكري لأي قطر بحري يرتبط بنوع البحر الذي يطل عليه، فيما إذا كان مفتوحاً أو مغلقاً فالبلدان الواقعة على سواحل البحر البلطي تتأثر من الناحيتين التجارية والعسكرية إذا ما سيطرت دولة أجنبية على مداخل البحر. وما يدل على ذلك سيطرة القوات النازية الألمانية على بحر الشمال، مما أدى إلى فرض نفوذها على البحر البلطي وضياع سيادة بلدان هذا البحر، لذا أصبح موقع السويد والدانمارك يعد من أفضل المواقع.

ب. **طبيعة سواحل الدولة:** بالنظر إلى طولها ونوعيتها الملائمة لإنشاء الموانئ، فكلما كانت السواحل متعرجة تكثر فيها الخلجان العميقة، أصبحت جاذبة لسكان ظهير لها ومشجعة لهم لركوب البحر والاتصال ببقية أنحاء العالم. فسواحل الاتحاد السوفياتي سابقاً كانت طويلة ولكن معظمها غير صالح للنشاط البحري بسبب رمال البحر، كما هو الأمر بالنسبة للقطر الليبي، فله ساحل بحري طويل لكنه رملي لا يشجع السكان على القيام بنشاط بحري.

ج. **صفات ظهيرة الساحل:** هي تلك الأراضي التي تقع خلف خط الساحل للدولة، فيما إذا كانت واسعة وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجات سكان الوحدة السياسية، فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل بدل من التوجه جغرافياً نحو البحر، ومثال ذلك: فرنسا التي تطل على ثلاثة بحار (المتوسط، الأطلسي، وبحر الشمال) ولكنها ليست بحرية، لأن خيراتها كثيرة جلبت السكان للانشغال في البر كسباً للعيش بدل البحر، عكس إيطاليا واليونان التي تفتقر لظهير ما للموارد، فيذهب سكانها للبحر بحثاً عن العيش.

د. **مساحة الدولة وعدد سكانها:** فماهان يرى أن المساحة الواسعة للدولة التي تطل على أكثر من بحر واحد، مع سواحل طويلة وصالحة للملاحة زائد ثروات طبيعية وكثافة سكانية كقوة بشرية تساعد على بناء الأساطيل البحرية وصيانتها، هي محفزات رئيسية لبناء القوة البحرية.

1 -Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783. Boston: Little, Brown and Company, 1890.

هـ. الخصائص القومية لسكان الدولة: فبناء أية قوة بحرية يتوقف على رغبة السكان وميلهم لركوب البحر، وهذا شرط لقيام صرح تجارة بحرية تكفل تجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية. و. توجه السلطة الحاكمة: رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوة بحرية، وهذا من خلال توفير كافة الظروف الطبيعية إلى جانب الخصائص الاجتماعية التي يتميز بها سكان تلك الدولة.

في الحقيقة بنا ماهان نظريته انطلاقاً من الخصائص الجغرافية للو.م.إ، حيث جاءت مطابقة للمعايير التي وضعها أساساً لبناء القوة البحرية، فأراد خدمة المصالح الأمريكية بدعواً للتوسع عن طريق نشر قواعد عسكرية بعيداً عن الحدود الوطنية للدولة، مشروطاً ببناء عدة أساطيل كبيرة بحرية يمكنها الدفاع القومي ضد أي خطر يوجه للقوة البحرية للو.م.إ.

فكان يرى ضرورة احتلال الو.م.إ لجزر هاواي لأقاعدة عسكرية أمامية يمكنها أن تستخدم لصد أي هجوم يأتي من القارة الآسيوية، فقامت بضمها عام 1898 بقرار من الكونغرس، وبالتالي ضمنت مفتاح الدفاع عن القطاع الشرقي للمحيط الهادي، كما دعا إلى ضرورة فتح قناة بين الأمريكيتين تصل المحيط الهادي بالأطلسي، وذلك يتم بالهيمنة على البحر الكاريبي في القسم الشرقي من المحيط الهادي، وقد تحقق فعلاً ما دعا إليه ماهان من قبل الرئيس "روزفلت" بالسيطرة على قناة بناما.¹

ومن مظاهر التوسع الإقليمي ضمن أفكار ماهان؛ استولاء الو.م.إ على جزيرة بورتوريكو عام 1898 إثر حربها مع إسبانيا، وإيجار منطقة جواننتامو جنوب شرق كوبا عام 1903 لمدة 90 سنة-، وفي 1917 اشترت من الدانمارك جزر فيرجن، واستولت على جزيرة نافاسا إلى الجنوب من كوبا، كما استأجرت من جمهورية نيكاراغوا جزيرتي كورون الكبرى والصغرى. فجميع هذه المواقع كان الهدف منها حماية موقع قناة بناما، كما استولت في عام 1851، واشترت آلاسكا من روسيا في Midway 21867 نطاق المحيط الهادي على ميدواي.²

1 -Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783. Boston: Little, Brown and Company, 1890.

2 -Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783. Boston: Little, Brown and Company, 1890.

لقد انتقدت نظرية ماهان التي تقوم بنشر القواعد العسكرية خارج الحدود الإقليمية للو.م.إ، فنجد أوان أي: "the Inland crossroads of Asia" في مقال له بعنوان Owen Lattimore لاتي مور داخل مفترقات الطرق في آسيا يقول: كلما بعدت القواعد الوطنية عن الوطن، كلما أصبحت خطرا كحاجز يحول دون نمو هيبة الو.م.إ إذ أن التطورات الحديثة في أسلحة الحرب قد تضعف فائدة القواعد البعيدة.

فمثلا ينتقد القواعد العسكرية الأمريكية على مقربة من ساحل آسيا للتحكم بالمصير الحقيقي للصين وروسيا عبر المحيط الهادي، لكن ذلك ليس له واقعية جغرافية، فالتطورات السياسية والعسكرية التي حدثت في السنوات الأخيرة أثبتت أن مصير القوتين السابقتين سوف يتطور في وسط آسيا ومن هناك سوف تنتشر نحو ساحل المحيط الهادي، مع إمكانية الذهاب والخروج شمالا.¹

في كتاب "الجغرافيا السياسية" عن أثر الموقع على الإستراتيجية وسياسة القوة، Weigert كما يشير مقارنا بين القواعد العسكرية الموجودة داخل الحدود الوطنية وخارجها، فيقول أن القواعد العسكرية الأمريكية والروسية في القطب الشمالي تتميز بالأفضلية، عكس الو.م.إ التي تعمل على تنسيق نظام قواعدها في آلاسكا مع قواعدها في شمال كندا وجريالاند، وهي مناطق لا تخضع لسيادتها كما أن القواعد المقامة في بلاد أجنبية عرضة للإخلاء من قبل الدول التي توجد في أراضيها، لأنها تتنافى وسيادتها أو أنها تخشى ديدا من قبل دولة كبرى أخرى، كما هو حال القواعد الأمريكية في غريالاند التابعة للدانمارك أو قاعدتها في إيسلندا، فإن إنشاء قواعد روسية في جزر يمكن أن يشكل خطرا على الأخيرة، كما أن سيادة الأسطول السوفيتي في البحر البلطي له أثره من هذه الناحية. على موقف الدانمارك إذا تأزم الوضع.²

1 -Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783. Boston: Little, Brown and Company, 1890.

2 -Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783. Boston: Little, Brown and Company, 1890.

المطلب الرابع: النظرية الواقعية

غالبا ما توصف الواقعية بأنها النظرية السائدة في مجال العلاقات الدولية؛ لكونها تقوم على أسس منهجية واضحة ويسيرة، على نحو يجعلها توفر للباحثين والمهتمين مسارات تحليلية تسهل عليهم فهم مقتضيات السياسة الدولية ومجرياتها وتعقيداتها، وتمنحهم المداخل التي تقدم أكثر الإجابات مباشرة وأقلها تعقيدا لكيفية عمل النظام الدولي. وهذا ما جعل الواقعية حاضرة على مدار النصف الثاني من القرن العشرين في كل النقاشات التي دارت في مجال العلاقات الدولية¹، وأدى إلى كونها إحدى أهم النظريات الدائمة، والمسيطرة والمثيرة أيضا للجدل في مجال دراسة السياسة الدولية.²

تطورت النظرية الواقعية تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية من خلال سلسلة أعمال لعدد من المنظرين، ابتداء من هانز مورغنثاو وحتى وقتنا الحالي. وخلال هذه الفترة المديدة، عمل عدد كبير من المختصين على شحذ أسس هذه النظرية وتطويرها، وتوسيع رؤاها وتفسيراتها. وهذا ما دعا ستيفن والت أحد أهم منظري هذه المدرسة، إلى اعتبار أن الواقعية لا تشكل نظرية واحدة فقط³، وجعل جاك دونللي يصفها بأنها "توجه عام"⁴، وقاد كولين إيلمان أيضاً إلى مشاركتها الرأي بوصفه للنظرية الواقعية بـ "الخيمة الكبيرة" التي تظل تحتها عدداً من النظريات المختلفة⁵، كما اعتبرها روبرت جلابين "توجها فلسفياً" ومجموعة من الافتراضات عن العالم، عوضاً عن النظر إليها على أنها نظرية "علمية" بالمعنى الدقيق للكلمة⁶.

تقوم النظرية الواقعية على مجموعة من الأسس المترابطة والمحبوكة جيداً، وتتبع من رؤية محددة للإنسان وللعالم الذي يعيش فيه. هذه الرؤية هي بالأساس تشاؤمية تنطلق من النظرة الهوبزية للطبيعة البشرية، بأن الإنسان أناني واستحواذي، وذو نزعة عدوانية تجاه الآخرين. ومن ثم، فإن الصراع، وليس

1 -Colin Elman, "Realism," in: Martin Griffiths (ed.), International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction (London; New York: Routledge, 2007), p. 11.

2 -Michael C. Williams, The Realist Tradition and the Limits of International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 1.

3 -Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," no. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (spring 1998), pp. 29-32, 34-46.

4 -Jack Donnelly, Realism and International Relations, Series Themes in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 6.

5 -Ibid.

6 -Robert Gilpin, "The Richness of the Tradition of Political Realism," International Organization, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), pp. 289-290.

التعاون، هو ما يحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات وبالنتيجة بين المجتمعات والدول عندما يتعلق الأمر بالاستحواذ على المصادر المحدودة. ويعتقد الواقعيون أن أفضل طريقة للحفاظ على حالة السلم والاستقرار في النظام الدولي الذي يعيش في خضم العلاقات الصراعية الدائمة والفوضى العارمة هي في إيجاد توازن بين الأطراف يردع تعدي بعضها على بعض. لذلك يعتبر مبدأ توازن القوة، والحفاظ عليه المنطلق والهدف الأساسيين اللذين يجتمعان ليشكلا المرتكز الأساسي لهذه النظرية. ومن دون هذا المبدأ، تفقد النظرية الواقعية مرتكزها وبوصلتها.¹

من هذا المنطلق، وعلى أساس هذا المرتكز، تبني الواقعية بنيانها النظري على ما يحدده ميلر ولين

- جونز بستة مبادئ مترابطة وهي:

- * اعتبار أن الدول هي الركائز الرئيسة للنظام الدولي والفواعل الأساسية في السياسة الدولية.
- * أن الفوضى هي السمة الطاغية على الحياة والسياسة الدولية.
- * أن الدول تسعى دائماً لتعظيم قوتها وضمان أمنها.
- * أن الدول في سعيها لتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، تتصرف دائماً وفقاً لحسابات عقلانية.
- * أن الدول تميل إلى الاعتماد على الذات واستخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانتها وتحقيق غاياتها.
- * أن توزيع القوة بين الدول هو المحدد الأساسي لأنماط السياسة الخارجية لهذه الدول، والسياسة الدولية في النظام الدولي.²

تعكس هذه المبادئ الستة واقع الافتراض الأساسي للواقعيين، وهو أن الصراع يُشكل السمة الأساسية الحاكمة داخل النظام الدولي؛ ما يؤدي إلى عدم الاستقرار بسبب التناحر والتنافس الذي لا بد أن يحصل بين "اللاعبين"، وخصوصاً الأساسيين منهم. يؤمن الواقعيون بأن الدولة هي حجر الأساس و "اللاعب" الرئيس في عمل النظام الدولي وبنيته. ومن ثم، فإن هذا النظام يقوم على أساس التعامل بين الدول. أما الفواعل الأخرى من غير الدول، فتأثيرها بالنسبة إلى الواقعيين ثانوي في أفضل الأحوال. وتدفع مركزية الدولة في النظرية الواقعية إلى الواجهة قوة عنصر سيادتها الذي يرتكز عليه استقلالها وهو الذي يعني

1 - علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية تحليل مضمون مقارن سياسات عربية العدد 31 (آذار / مارس 2018)، ص 9

2 - Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, "Preface," in: Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.), Perils of Anarchy: Contemporary Realism and international security (Cambridge: MIT Press, 1995), p. ix. 4

امتلاكها حق السيطرة الداخلية المطلقة، والحرية ارجية الكاملة. فالدولة السيادية هي وحدها مالكة الحق والقرار بشأن كيفية التعامل مع قضاياها الداخلية والخارجية، وهي التي تحدد طبيعة علاقاتها بـ "الآخرين"، إن كان من خلال الدخول في أحلاف، أو تعظيم القوة الذاتية، أو تقييد تصرفات الذات.¹

باختصار، لا سلطان على الدولة إلا نفسها، وما يفرضه عليها واقع البنية الدولية التي تتشكل من دول مثلها؛ ولكن مع تفاوت عنصر القوة بينها. وفي واقع صراعي - تنافسي وليس توافقياً - تعاونياً وبغياب سيطرة قوة مركزية ذات سلطة أعلى من سلطة الدولة، أي عدم وجود "حكومة عالمية تمتلك الحق والقدرة على فرض سيطرتها على أفعال الدول، وتستطيع كبح جماحها وتنظيم علاقاتها فيما بينها بما يحقق استقرار النظام الدولي، ويجلب السلام الدائم" للعالم، فإن العالم يتحول إلى "غابة" تحكمها الفوضى. وفي عالم الفوضى يسود بين الدول مناخ عام يقوم على الريبة والشك في نيات كل منها. ومن دون وجود الضوابط الفاعلة والملزمة لفرض الانضباط على تصرفات الدول تسود حالة خوف الكل من الكل². هذه الصورة السوداوية العلاقات الدول فيما بينها، وفقاً لرؤية الواقعيين، هي التي تقود جون ميرشايمر، وهو منظر الواقعية الهجومية الجديدة، في اتجاه اعتبار أن النظام الدولي مجال وحشي تبحث فيه الدول عن فرص للاستفادة. بعضها من بعض، ما يؤدي إلى غياب ما يبرر الثقة فيما بينها.³

في خضم هذه الصورة السوداوية الفوضى العالم العارمة من جراء الصراع الدائم، والتي تحفّ الدول بالمخاطر من جرائمها، لا مناص أمام كل دولة من السعي للحفاظ على ذاتها، فتصبح حماية نفسها أولى. أولوياتها. وقد عبر عن ذلك والتز، حين أكد أنه "بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها"⁴. وقد أعاد هنري كيسنجر هذا التأكيد حين اعتبر أن المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق الدولة تتمثل في الحفاظ على بقائها، وشدد على أن هذا الهدف غير خاضع للمساومة. من هذا المنطلق،

1 - Moisés Silva Fernandes, "An Assessment of the Major Assumptions of Realism, Repositório Comum, pp. 41-55, accessed on 28/02/2026, at: <http://bit.ly/2HrYti6>

2 - Gilpin, p. 290.

3 - John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," International Security, vol. 19, no. 3 (Winter 1994/1995), p. 10.

4 - تيمولي دن الواقعية"، في جون بيليس وستيف سميت (محرران)، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، (2004)، ص 243 .

تشدد النظرية الواقعية على ضرورة استشعار الدولة بأهمية الحفاظ على أمنها بصفته أولوية تسبق غيرها من الأولويات.¹

إذا كان الحفاظ على الوجود وضمان الأمن هو الدافع المحفز لنشاط الدولة، فإن ذلك هو ما أنتج في النظرية الواقعية افتراضاً أساسياً مفاده أن الدولة كائن عقلاني يحكم تصرفاتها حسابات الربح والخسارة، ويقودها السعي الدائم لتعظيم المكاسب، وتقليص الخسائر إلى أدنى درجة ممكنة.² هذه الحسابات المدركة والمرشدة تحظى دائماً بأهمية وأهمية على الاعتبار المبدئية والأخلاقية. فما يُحرك الدولة عند الواقعيين هو تحقيق مصالحها وأهدافها، كيفما تأتى ذلك، حتى وإن كان على حساب القيم والمعتقدات.³ في هذا الشأن. الواقعيون ميكافيليون، و "الغاية" عندهم تبرر الوسيلة". والدولة كي تحقق غاياتها عليها واجب الاعتماد المطلق على الذات. ولذلك فإن تعظيم قوتها واجب أساسي يقع عليها، إذ عليها ألا تعتمد إلا على نفسها في حماية وجودها وملاحقة مصالحها.⁴ وعند الحديث عن الدولة في هذا السياق، فإن الواقعيين يعتبرون أنها في علاقاتها بالآخرين تشكل وحدة واحدة موحدة، بغض النظر عن الخلافات الداخلية بين مكوناتها. فعندما يتعلق الأمر بشأن خارجي، تتوحد مكونات الدولة خلفها تسند مواقفها وتدعمها.⁵

إن انشغال الدولة بتعظيم قوتها، مبدأ واقعي أساسي، فالقوة هي العملة الوحيدة الرائجة عند الواقعيين. فهم يرون أن الدول تتنافس باستمرار فيما بينها لتجميع مختلف عناصر القوة، لتحويلها جميعاً في نهاية المطاف إلى قدرة عسكرية؛ ثم "قوة صلبة" يجري دائماً إعدادها وتطويرها، ليس فقط لمواجهة تحدي المنافسين عندما يلزم ذلك، وإنما لتحقيق الانتصار لا انتصار عليهم بالأساس عند الواقعيين أيضاً، ليس مفيداً للدولة الاعتماد على غيرها من الدول، أو التعاون مع الغير، إلا بما يحقق لها الفائدة المطلقة، وليس الفائدة النسبية؛ بمعنى القبول بإفادة الغير ما دامت هي مستفيدة. فالنظرية الواقعية لا تؤمن بأن تحقيق الفائدة للدولة يسمح لها بأن تدع غيرها من الدول يستفيد. بل إن العلاقة في هذا المجال بين الدولة والدول الأخرى

1 - المرجع نفسه، ص 244

2 - Fernandes, p. 44.

3 - Gilpin, p. 290.

4 - Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Massachusetts; California; Amsterdam: Addison-Wesley, 1979), p. 118.

5 - Fernandes, p. 44.

قائمة على المنافسة، ويجب أن تُبنى على القاعدة الصفرية، فأى ربح لجهة أخرى، حتى وإن كان ضئيلاً مقارنة بحجم المكاسب المتحققة للدولة يعتبر خسارة لها، ومصدر خطر عليها.

وقد لخص ألكسندر وندت كل ما سبق بصورة مكثفة ودقيقة إن المجال الدولي يعتبر بطبيعته مجالا فوضوياً يتكون من وحدات مستقلة تسمى دولا، وأن الدول هي الفواعل الرئيسة التي تمتلك قدرات عسكرية هجومية تجعل بعضها خطراً على أمن بعضها الآخر، وأن هذه الدول تعاني معضلة الشك الدائم في نيات بعضها تجاه بعض، وأن الحافز المحرك لسلوك هذه الدول هو الرغبة في البقاء والمحافظة على سيادتها، وأن هذه الدول عقلانية في تصرفاتها وسلوكها وتفكر بطريقة إستراتيجية حول بقائها وأمنها.¹

كيف يمكن في مثل هذه البيئة الصراعية - التنافسية التي تشغل فيها كل دولة بتعظيم قوتها، وتتربص فيها الدول بعضها ببعض أن تضبط الفوضى ويُمنع الانفلات، ويُحدّ من المواجهات والحروب وينعم النظام الدولي بالاستقرار؟ سؤال مركزي مهم، واجهه الواقعيون باللجوء إلى معادلة التوازن في القوة بين الفرقاء؛ لأن ذلك هو الوسيلة الكفيلة والضمانة الفعالة الوحيدة لردع توجهاتهم العدوانية بعضهم تجاه بعض. فالتفاوت في القوة هو الذي يُحرك عدوانية دولة على أخرى. في المقابل، توازن القوة بين دولتين هو الذي يضبط عدوانيتهما ويردعهما عن مهاجمة بعضهما بعضاً. باختصار الدول متوازنة القوة لا يحارب بعضها بعضاً.

1 - ألكسندر وندت النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض): جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، (2006)، ص ٥٥. و.

الفرع الأول: نظرية الهيمنة:

أ. مقومات ودعائم الهيمنة:

تتعدد المقومات الدافعة إلى تبوء دولة ما لمكانة أو لعب دور القوة المهيمنة في إقليم معين، وفي الإجمال يمكن الإشارة إلى مقومات الهيمنة كما يلي¹:

◀ الإمكانيات الاقتصادية:

توفر عوامل القوة الاقتصادية مثل وفرة المواد الأولية، الكوادر الفنية التقدم التكنولوجي، اليد العاملة منظومة سياسية وقانونية قوية مساحة جغرافية كبيرة تسمح بتنوع الموارد والمناخ، جملة من العوامل الهامة التي تدفع بالدولة للهيمنة.

◀ الإمكانيات العسكرية:

بالرغم من تراجع هذا العامل إلا أن القوة العسكرية تبقى عاملا حاسما في تواجد وضمان استمرار الدولة المهيمنة - خاصة ما تعلق بالقوة العسكرية النوعية. فتاريخيا أثبتت هذه الأخيرة فعاليتها في ضمان إستقلال الدول عن كافة الضغوطات، وفي هذا الإطار يرى " روبرت آرت " Robert Art أن الدول التي لا تمتلك القدرة على إقامة قوات مسلحة قوية مثل الدانمارك، أو تلك التي تختار أن تمتلك قوات أقل بكثير مما تسمح به قدراتها الاقتصادية مثل اليابان، سوف تدفع ثمن ذلك إذ أن كليهما سيجد نفسه غير قادر على التحكم في مصيره، وذلك بالمقارنة بالدول التي تمتلك قوات عسكرية كبيرة².

وتنقسم القدرات العسكرية إلى نوعين: القدرات المتاحة ويقصد بها الموارد والقدرات العسكرية الموجودة والتي هي تقريبا جاهزة للاستخدام، أما القدرات الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوة عسكرية فاعلة من خلال التعبئة.

1 - جصاص لبنى، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة مقدمة النيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية جامعة باتنة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2017، ص 23-25.

2 - قاسم سهرة وحسين محمد، الصعود الصيني تأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001/2009، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص 52.

أما القدرات الاقتصادية للحرب، فتتضمن القدرات المختصة لإدارة الحرب، ومعنويات ودوافع المواطنين، وتتحدد القدرة العسكرية من خلال القاعدة الصناعية العسكرية، وحجم القدرات العسكرية القدرة النووية والكيميائية، حجم ونوعية الأسلحة التقليدية وحجم الإنفاق العسكري ونسبة القوات الفعلية إلى السكان¹. ووفقا لما جاء به " بريجنسكي " فإن هاذين العاملين يعتبران أساس الهيمنة: كلما ازدادت القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة ما ازداد أيضا نصف قطر دائرة مصالحها الجيوبوليتيكية الحيوية ونفوذها وتدخلها على نحو يتعدى جيرانها المباشرين².

◀ الإمكانيات الديموغرافية:

تعد قوة أولية في وجود القوة المهيمنة، فالقوة البشرية تعد أساس الإمكانياتيتين الأوليتين الاقتصادية والعسكرية. كما أن المجتمعات بما تحمله من خصائص وتجارب تاريخية وقيمة ثقافية، لها تأثير كبير على توجه الدولة وقدرتها على تحقيق وجودها والوصول إلى الهيمنة.

◀ الإمكانيات الثقافية:

يتحقق من خلالها إنصياح الأطراف الأخرى للقوة المهيمنة من خلال إمتلاكها لقوة الجذب، ويمكن للدولة أن تنشر قيمها وثقافتها من خلال تقوية جانبها في المجال التكنولوجي، لكن أيضا ما يتعلق بجانب الإمكانيات المعيارية والثقافية والقيمية إلا أن التكنولوجيا أصبح لها تأثيرا دوليا واضحا، مما يجعلنا نركز عليه، ونورده فيما يلي:

- حاجة الدول للقدرة التكنولوجية لبناء القوة العسكرية النوعية.
- تلعب التكنولوجيا دورا هاما في رسم هرم الترتيبية الدولية، فاليابان مثلا احتلت مركزا دوليا مرموقا دون أن يقترن ذلك بقدرة عسكرية مؤثرة.
- إشراك التكنوقراطيين والمتخصصين في صنع القرار السياسي والمساهمة في حل القضايا أو المشاكل الدولية ذات العلاقة بالتكنولوجيا.

1 - مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأردن الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 28-29.

2 - بريجنسكي زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجية، مركز الدراسات العسكرية ط 5، 1999، ص 39.

- أصبح العالم مقسما وفقا للقدرة التكنولوجية، فهناك دول بلغت من التقنية حد تجاوز مرحلة التصنيع التقليدي، وهناك مجموعة ما زالت تريد اللحاق بركب التقدم العلمي، في حين تقع مجموعة ثالثة تحت خط الفقر التكنولوجي وعلى هذا الأساس صار يرسم طيف العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين¹.

كما يركز بعض الباحثين على السلطة البنوية كسمة أساسية يجب أن تمتلكها كل دولة مهيمنة. فهي التي تمكنها من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص، ومن أداء دور قائد فيه إذا اختارت أن تفعل ذلك. وتكون المقدرة على رسم أولويات الدول الأخرى ومصالحتها كبيرة بقدر ما هي كبيرة قدرة الدولة المهيمنة على السيطرة على مصادر السلطة. حيث أن ممارسة السلطة البنوية لن تجبر بالضرورة الدولة المهيمنة على تعبئة مواردها بطريقة مباشرة وضاعطة، وهو ما يجعل من صفة الهيمنة ميزة لبعض الدول دون غيرها رغم امتلاكها لمقومات الهيمنة الطبيعية والإنسانية².

ب. أشكال الهيمنة:

تميز "ديستراي" وتحدد أشكالاً للهيمنة ووضعت تصنيفاً فرعياً جديداً، اعتبرته بمثابة مقارنة تقسيمية أوسع للهيمنة مكون من:

- **الهيمنة الصلبة:** يمكن تصور هذا الشكل على أنه نظام للسيطرة يقوم على الإكراه إلا أنه يمارس بطريقة ذكية وماكرة كما يسميها "أنطونيو جرامشي" ويقع هذا النوع في خانة "الهيمنة الانفرادية".
- **الهيمنة المرنة:** وذلك حسب معيار أدوات القوة المستخدمة فهي إستراتيجية تشبه كثيراً "إستراتيجية القيادة. إلا أن مصالح الطرف المهيمن على عكس إستراتيجية القيادة - تبقى في طليعة الأهداف المنشودة تتميز هذه الإستراتيجية بالتركيز على تغيير التوجهات والممارسات السائدة لدى نخب دول الجوار، دون اللجوء إلى العقوبات والحوافز والتلاعب، ولكن بالانخراط في عملية تنشئة وإقناع إيديولوجي، تنتهي بالحصول على الشرعية بواسطة نفاذ قيم ومعايير المهيمن باتجاه النخب في القوى الثانوية المستهدفة بالمشروع.

1 - مؤيد يونس، المرجع نفسه، ص 31.

2 - غريفتس مارتن وأوكالاها تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص 442.

- الهيمنة المتوسطة: هي مزيج من النوعين إلى درجة عدم إمكانية تمييزها عنهما أحيانا¹.

الفرع الثاني: تطبيقات إستراتيجية الهيمنة الإقليمية:

اختلف الباحثون في وضع تصنيف دقيق ومتكامل لضبط طبيعة تفاعلات هذه القوى بجيرتها. فقد سادت فكرة - يعتبرها البعض خاطئة مفادها أن القوى الإقليمية في كل أقاليم العالم، لا تتصرف ولا تتبع إلا إستراتيجيات "خيرية" strategies Benevolent وأنها لا تمتلك إلا نوايا حسنة تجاه الإقليم ومكوناته، إلى درجة أن هؤلاء المنظرين افترضوا بأن تبني إستراتيجيات خيرية واندماجية Integrative هو شرط لازم لتبوء الدولة مكانة القوة الإقليمية.

وهكذا تم استبعاد الأشكال الصلبة من الخيارات المتاحة أمام هذه القوى في علاقتها بالإقليم من بين الذين ينتمون لهذا المنظور "ماكسي شومان" المهمة بالنظام الإقليمي لإفريقيا الجنوبية وكذلك ستيفان شيرم ذوي الاهتمامات البحثية بالنظام الإقليمي الأمريكي الجنوبية إلى جانب "سوسان غراتيوس" التي سارت في الطرح نفسه خلافا لهؤلاء جادل البعض الآخر من الباحثين الجدد بأنه ينبغي لنا أن نتصور مجموعة أوسع من الإستراتيجيات التي يمكن للقوى الإقليمية أن تتبعها في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي. ويعتبر "توماس بيدرسان" من بين الباحثين السابقين للعمل في هذا الإطار، إذ افترض أن القوى الإقليمية الكبرى يمكن أن تتبع عدة إستراتيجيات مثل الهيمنة التعاونية cooperative hegemony الهيمنة الانفرادية Unilateral hegemony، الإمبريالية Imperialism، التوافقية Concert، لكنه في الأخير فضل الهيمنة التعاونية باعتبارها السبيل لتطوير المأسسة الإقليمية².

إذا رجعنا إلى مساهمة "بيدريسان حول الهيمنة التعاونية التي أفرد لها مساحة واسعة في أبحاثه والتي حملت عنوان مقاله نجده يعرف هذا المفهوم Cooperative Hegemony بأنه شكل مرن للسيطرة بواسطة أدوات الترتيبات المؤسسية التعاونية القائمة على إستراتيجية طويلة المدى.

1 -Destradi Sandra. (2010) Regional powers and their strategies: Empire, hegemony and leadership, review of international studies, p9- 18.

2 - بو الجذري فيصل، إستراتيجية الهيمنة الإقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 16، 2018، ص 241-242.

لعل من بين الشروط المسبقة لتحقيق أهداف الهيمنة التعاونية هي ضمان قدرة القوة الإقليمية على ما يلي:

- تجميع القوة Power aggregation ممثلة في القدرة على إقناع العدد الكافي من دول الجوار للالتفاف حول المشروع أو المشاريع الإقليمية التي تقترحها.
- تقاسم القوة Power sharing ويعني به اقتسام القوة مع الدول الصغيرة والضعيفة في الإقليم.
- القدرة على الارتباط بإستراتيجية طويلة الأجل بغرض المأسسة الإقليمية.

بالنسبة "لمiriam برايز" Miriam Prys، فإن نطاق الأنواع أو الأشكال الممكنة لتلك العلاقات يمكن مفهمتها can be coceptualized في شكل مستقيم بين حجري زاويتين يبدأ من مفهوم "اللامبالي" negligent /Indifferent وعبرت عنه بمصطلح الكسلان Lazy وينتهي بمفهوم الإمبريالي Imperialistic وعبرت عنه الباحثة بمصطلح الجشع Greedy. أما مفهوم الهيمنة Hegemony فجعلته في مكان ما في الوسط بين الإثنين واعتبرته مفهوما مركزيا.

أما الفضل الكبير في توسيع مجال البحث في الإستراتيجيات ممكنة الإلتباع من طرف القوى المتطلعة لمكانة القوة الإقليمية، فيعود إلى الباحثة بالمعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية "ساندرا ديستراي"، حيث تقول بأنه بإلقاء نظرة سطحية على السياسات الخارجية التي تتبعها بعض القوى الإقليمية يتضح جليا أن الفكرة الخيرية بمفردها، لا تتناسب مع الواقع الإمبريقي، أو أن الحالات التي تنطبق عليها نادرا ما تمثل قاعدة صلبة من أجل التعميم النظري بخصوص القوى الإقليمية، وبذلك توصلت إلى وجود ثلاثة إستراتيجيات محتملة تتبعها القوى الإقليمية في المناطق المعنية بالنفوذ حددتها وفق مستقيم Continuum يمتد من الإستراتيجيات أحادية الطرف التي تمتاز بالعنف والإكراه، والتي التسميها "الأمبريالية" لينتهي المستقيم بالإستراتيجيات التعاونية التي تهدف للوصول إلى غايات مشتركة لكل أعضاء النظام الإقليمي، وقد وصفتها بالقيادة. أما في الوسط منهما فتوجد العديد من الإستراتيجيات الفرعية التي تنتمي إلى إستراتيجية الهيمنة متعددة الأشكال والأبعاد¹.

1 - بو الجذري فيصل، المرجع نفسه، ص 243.

يعتبر "ديرك نابرس" Dirk Nabers كذلك من الذين اهتموا بالبدايل المتاحة أمام القوى الإقليمية فقد ابتكر مفهومًا جديدًا يقر بأنه مستوحى من منظور أوران يونغ حول القوة والقيادة، حيث استلهم مفهوم الهيمنة الخطابية Discursive Hegemony من مفهوم "القيادة الثقافية intellectual leadership" لصاحبه "أوران" "يونغ" كما ذكرنا، وذلك في تعبير منه عن الرؤية الاجتماعية للقوة، والتي تنطوي على السيطرة على التفكير وتبني حاجيات ورغبات الآخرين. وهذا الطرح الأخير ذاته مستوحى من طروحات "أنطونيو جرامشي حول الهيمنة الذي يأخذ اللغة على أنها مكونا للسياسة¹.

1 - بو الجذري فيصل، المرجع نفسه، ص 244.

الفصل الثاني

موقع بحر الصين كفضاء استراتيجي للتنافس الدولي بين

الصين والو. م. أ

تمهيد:

ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في سياسات بعض الدول التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا من أهدافها، يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وتهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، إذ لم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو معناه العسكري وإنما اتخذ أبعاد أشمل تشمل المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، و هذا لضمان الاستقرار الداخلي و تحسين الأمن الاقتصادي بالاعتماد على الموارد الوطنية و تمثل ايضا القوة العسكرية و الاستخباراتية جهاز مناعة لأي دولة و تعزيز الشرعية السياسية يمنح الدولة استقرار سياسي يحميها من التهديدات لذلك فالولايات المتحدة الامريكية و الصين كقوى دولية صاعدة لها محددات إستراتيجية سنتعرف عليها من خلال هذا المبحث.

المبحث الأول: مقومات بروز الصين كقوة عالمية في النظام الدولي

شكلت التحولات التي شهدتها النظام الدولي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي منعطفًا أساسيًا في العلاقات الدولية، فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي سابقًا، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد يهيمن على النظام الدولي. وفي نفس تلك السنوات كانت هناك قوى أخرى تسعى للمشاركة في رسم معالم السياسة الدولية، ثم إن تركيز الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية على طبيعة المهيمن في النسق الدولي رسخ فكرة الصراع على الريادة العالمية بين مختلف القوى الدولية من خلال زيادة قوتها لضمان بقاءها وبالتالي الهيمنة على النظام العالمي.

تعتبر الصين أحد القوى الصاعدة التي استطاعت أن تتكيف والتغيرات الهيكلية في النظام الدولي، فبعد جملة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الصينية مكنها من الظفر بمكانة عالمية بين الدول الصناعية الكبرى فغدت الصين ثاني قوة اقتصادية في العالم تنافس الولايات المتحدة من أجل الوصول إلى هرمية النظام الدولي وبالتالي خلق نظام متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والعسكرية للصين

يحجج أنصار نظرية " انتقال القوة " أن النظام الدولي الحالي يعيش مرحلة انتقال للقوة، فالصين في الوقت الراهن تمتلك أفضلية نسبية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية هذا ما ولد لدى الصين شعور عدم الرضا اتجاه بنى النظام الدولي الذي لا يخدم مصالحها ويتعارض مع طموحاتها، الأمر الذي قادها إلى اعتبار هذا النظام على أنه نظام فاسد وغير منصف لابد من تغييره، وعليه فإن عملية انتقال القوة تلك لن تكون هادئة لأن القوة المهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في الممانعة¹.

1 - محمد حميشي، العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017، ص 17.

ومن جهتها ترى واقعية "جون ميرشايمر" أن القوى العظمى لا تسعى لأن تكون الأقوى على النظام الدولي فحسب، وإن كانت تلك الدول راضية عن مكانتها، بل يتمثل الهدف النهائي لكل منها في أن تصبح الدولة المهيمنة hegemon، أي القوة العظمى الوحيدة في النظام¹، فالقوى العظمى لا ترضى أبداً على التوزيع الحالي للقوة، ونزعتها العدوانية دائماً ما تدفعها إلى تغييره لصالحها، فغالبا ما تكون نواياها تعديلية فتصبح القوة هي السبيل الوحيد لتعديل توازن القوة، فالرغبة في زيادة القوة لا تزول، إلا إذا حققت الدولة هدفها النهائي وهو الهيمنة hegemony، وحيث أنه من غير المرجح أن تحقق أي دولة الهيمنة العالمية فإن قدر العالم هو التنافس الدائم بين القوى العظمى معنى ذلك ببساطة أن القوى العظمى مجبولة على العدوان، فهي لا تسعى إلى اكتساب القوة على حساب الدول الأخرى فحسب، وإنما تحاول أيضا أن تحبط المنافسين العازمين على اكتساب القوة على حسابها².

يرى "ميرشايمر" أنه من غير الممكن تحقيق الهيمنة العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل إحدى العقبات التي تعترض الهيمنة على العالم في أنه من الصعب التغلب على القوى العظمى وإخضاعها بسبب المشاكل المرتبطة بإسقاط القوة عبر مسافات شاسعة خاصة عبر المسطحات المائية، فمن غير الممكن أن تفرض دولة ما قوتها وهيمنتها عبر المياه وعليه فإن الهدف الأسمى الذي يمكن للقوة العظمى تحقيقه هو الهيمنة الإقليمية، بمجرد أن تحقق الدولة الهيمنة الإقليمية، يكون لها هدف آخر وهو منع القوى العظمى الأخرى من السيطرة على مناطقها الجغرافية³.

فيما يخص الصعود الصيني طرح "ميرشايمر" مجموعة تساؤلات ماذا يخبرنا سلوك أمريكا السابق حول سلوك الصين؟ كيف ستتصرف الصين مع ازدياد قوتها؟ وكيف سيكون رد فعل الولايات المتحدة وجيران الصين على الصين القوية؟

1 - جون ميرشايمر، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، مأساة سياسة القوى العظمى، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012)، ص 02-03.

2 - جون ميرشايمر، المرجع نفسه، ص 03.

3 - John. Mearsheimer, can china rise peacefully ?, the international interest, 2014, accessed on: 07/03/2026. At: <https://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204>

يقول "ميرشايمر" أنه إذا واصلت الصين نموها الاقتصادي خلال العقود القليلة المقبلة، فمن المرجح أن تتصرف وفقا لمنطق الواقعية الهجومية، أي أنها ستحاول تقليد الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أدق ستحاول السيطرة على آسيا بالطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، لأن هذه الهيمنة توفر أفضل طريقة للبقاء في ظل الفوضى الدولية، علاوة على ذلك من المؤكد أن الصين القوية سيكون لها مصالح أمنية في جميع أنحاء العالم، وهو ما سيدفعها إلى تطوير القدرة على إبراز القوة العسكرية في مناطق بعيدة عن آسيا¹.

وعليه انطلاقا مما سبق فإن "جون ميرشايمر" يعترض بشدة على فكرة الصعود السلمي للصين، مع إصراره على أن النمو الاقتصادي الملحوظ للصين من المرجح أن يؤدي إلى منافسة أمنية جادة وبالتالي إلى حرب إن تأكيده للواقعية الهجومية التي تسعى فيها القوى العظمى إلى البحث عن "قرص الوصول إلى السلطة على حساب بعضها البعض" دفعه إلى تصديق هذه الرؤية التشاؤمية، وأكد أن الولايات المتحدة يجب أن لا تتسامح مع إمكانية أن تكون الصين منافسا نظريا في المستقبل القريب².

أ. المقومات الاقتصادية لبلاد الصين:

- **المقومات الاقتصادية:** التزمت الصين تطبيق سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج بدأت منذ عام 1978، وتبني نموذجا خاصا بها يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية يعرف بنظام اقتصاد السوق الاشتراكي، على اعتبار أن الرأسمالية والاشتراكية ليستا عقيدة، وإنما صبغة قابلة للتطوير وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه، من هنا أدركت الصين أن أساس النجاح يكمن في مراعاة الخصوصية الصينية في الإصلاح حيث تبلورت هذه الإصلاحات في صياغة براغماتية. ويمكن تقسيم مسيرة التنمية الاقتصادية في الصين إلى مرحلتين أساسيتين:

1 -Ibid.

2 -Edward Kwon, "Invisible anxiety: would the rise of china really be a security threat to the united states?", **pacific focus inha journal of international studies**, vol: XXVII. N°3(2012):p. 373.

❖ **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، تمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية إلى غاية 1978، تبنت الصين خلالها النموذج الستاليني، ثم تحولت بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية مع استخدام مكثف للقوى العاملة في الفترة ما بين 1958 - 1972، لتنتهج بعدها نموذج التنمية الاقتصادية المعتمد على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات¹.

❖ **المرحلة الثانية:** دخلت الصين بداية من عام 1978 مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث، حيث بدأت القيادة الصينية - ولأول مرة منذ الخمسينات - تحدد مهامها ومستقبل الأمة وفقاً لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلاً من الحملات السياسية والعقائد الأيديولوجية.²

يمكن القول إن الصين اعتمدت في الإصلاحات سياسة براغماتية جاءت في نظريتين هما³:

- **مقاربة عصفور القفص:** تقوم على أساس السماح بليبرالية اقتصادية ضمن أسس اشتراكية، أي ادخال إصلاحات على النظام الاشتراكي من أجل التكيف مع المستجدات الرأسمالية ويشبه ذلك العصفور الذي يمكنه الطيران كما يريد لكن دون الخروج من القفص.
- **مقاربة القط:** وفحواها القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقليل من دور الأيديولوجيات من خلال ما يعرف بسياسة الباب المفتوح لكل الشراكات مع الدول الأخرى في المجال الاقتصادي، حيث دافع الزعيم دينغ هيساو بينغ عن هذه الفكرة بقوله: "ليس مهما أن يكون القط أبيض أو أسود بل المهم أن يأكل الفئران".

1 - البيومي نجلاء الرفاعي وآخرون، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، تحرير: محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 14.

2 - دانييل بورشتاين وأرنه دي كيزا، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 - عمر هاشم ذنون الحياي، **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية**، جامعة الموصل عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 119.

إن هذا الفكر الصيني كان واضحاً في ملامح التحولات التي عرفها هذا البلد ومن أهمها:

✓ اتباع أسلوب التدرج في الانفتاح، حيث قررت أن تكون الأقاليم الشرقية والجنوبية هي ميدان تجاربها الانفتاحية في المجال الاقتصادي، لتنتقل إلى أربع مقاطعات، ثم سبعة، ثم عشرة لتعمم بعد نجاحها على بقية المقاطعات.

✓ لم تفتح الصين الباب بمصرعيه لرأس المال الأجنبي، وإنما فتحت الطريق أمام قيام مشروعات جديدة تحتاج بالفعل إلى الاستثمار الأجنبي، وذلك وفق خطط مدروسة ومحكمة.

✓ أبقى الصين على أهم السياسات التجارية التي تقيد الواردات كخيار تستعمله في حالة تعرض قطاعات الإنتاج الوطني لأضرار بسبب هذه الواردات، طبقت هذه السياسات على الولايات المتحدة الأمريكية التي هي من أهم الشركاء التجاريين للصين.¹

وسجلت الاستثمارات الأجنبية رقماً قياسياً عام 2012 حيث بلغت 196 مليار دولار في تلك السنة، وهي أكبر حجم من الاستثمارات تتلقاها دولة واحدة في ذلك العام، متفوقة على الولايات المتحدة التي طالما احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال، ولكن مجموع ما وصلها من استثمارات في تلك السنة كان 168 مليار دولار أي أقل بـ 28 مليار دولار عما تلقتة الصين، وفي شهر جوان 2013 لوحده تلقت الصين 14 مليار دولار أي أكبر بـ 20% عما تلقتة في نفس الفترة من سنة 2012، وحيازتها على أكبر احتياطي عالمي بحجم 3 تريليون دولار.²

وشهد العام 2010 حدثاً هاماً على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثل في احتلال الصين للمرتبة الأولى عالمياً من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا، وتحولها إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومتجاوزة اليابان لأول مرة، وذلك بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نمواً بـ 10.1% بفضل ناتج قدر بـ 9.854 تريليون دولار.³

1 - بحري سفيان وبرزيق بوعلام مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

2 - بحري سفيان وبرزيق بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 13.

3 -China economy overview. From CIA facebook, 2011. January 2011. http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm.

ساهم التقدم الاقتصادي الصيني منذ 1978 تحولات في خريبتها الاجتماعية وواقعها الاقتصادي، بفضل هذه السياسة انتقل ما يقارب من 150 إلى 200 مليون صيني - أي ما يعادل نصف سكان أوروبا الغربية - من دائرة الفقر المطلق، وتضاعف متوسط الدخل الفردي لما يقارب ثلاثة أرباع سكان البلاد، وازداد دخل سكان المدن بوجه خاص.¹

ولكن هذا التحول العميق لم يكن ليمر دون تسجيل سلبيات وتحديات، والتي تجلت خصوصا في ظهور الفوارق الاجتماعية وتعمق الهوة بين المدن والأرياف وبين المناطق الساحلية والداخلية، وبدأت تظهر التكلفة الباهظة لعملية التنمية الاقتصادية المتسارعة.

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية والمناطق الداخلية خاصة الغربية منها، ومشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي والياباني.

1. المقومات العسكرية:

يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم من حيث التعداد البشري ويتكون من قوات تقليدية وقوات حديثة نووية وصاروخية.

◀ القوات البرية: حيث تمتلك الصين أكبر الجيوش في العالم حيث يقدر عدد قوات الجيش النظامي 2.3 مليون جندي، أما فيما يخص القدرات البرية تقوم الصين بتطوير آلات مدرعة شبيهة بنموذج Stryker الأمريكي ويتم تدريب 15 بالمائة من حجم الجيش الصيني كقوات نخبية قادرة على نقل المعركة إلى أرض العدو.

◀ القوات البحرية: يتكون الاسطول الصيني من 1200 قطعة بحرية تضم 63 غواصة و18 مدمرة وأكثر من 700 زورق صاروخي و119 كاسحة الغام و73 سفينة إنزال بري وعشرات السفن للدعم والتموين، كما تمتلك أسطولا تجاريا ضخما يمكن استخدامه في عمليات نقل الجنود.

1 - السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 2001، ص 131

كما تسعى الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية البحرية من خلال تحديث أسطولها البحري بما يسمح بتفوق نوعي إقليمي يتضمن دعم الاسطول بحاملة طائرات وتصنيع ثماني سفن برمائية لأمكن رصدها، وتصنيع المزيد من الغواصات النووية وبناء المزيد من القواعد والمنشآت البحرية¹.

◀ **القوات الجوية:** حيث يضم ما يقرب من 1455 مقاتلة من طراز (ميج 21 و 23) تعرف باسم (جي 7) بالإضافة إلى 100 مقاتلة طراز (سوخوي 27) وبما أنها زبون تقليدي للسلاح الروسي فقد وقعت صفقة مع روسيا لشراء أكثر من 100 طائرة مقاتلة من طراز (سوخوي 30) التي لا يرصدها إلا عدد محدود ومتطور من الرادارات.

أما بالنسبة للفضاء فقد شرعت في برنامجها الفضائي إذ تم إطلاق أكثر من قمر صناعي لأغراض التجسس والاتصالات حيث تؤكد تصريحات المسؤولين الصينيين أن الغرض من البرنامج الفضائي هو الحفاظ على المصالح القومية وتنفيذ استراتيجيتها في التنمية وخدمة الأغراض السلمية.

◀ **السلاح النووي:** حيث أصبحت عضوا في النادي النووي منذ 1965 وهي الآن القوة النووية الثالثة في العالم حيث تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي الرؤوس النووية للصين يبلغ 400 رأس نووي، ويعد هذا العدد قابل للارتفاع مع تطور القدرات الصينية في هذا المجال. كما قامت بإجراء 45 تجربة لأسلحتها النووية كما أن القوة الصينية صممت للقيام بنوعين من المهام الهجومية الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى.

◀ **الصواريخ الباليستية:** تمتلك الصين ما بين 55 و 65 صاروخا باليستيا عابر للقارات كما صواريخ متوسطة المدى تطلق من الغواصات والحاملة لرؤوس نووية والمخصصة لمهام الردع الإقليمي، كما تطور صواريخ متوسطة المدى للرفع من جاهزيتها في ضرب الأهداف المعادية على مدى بعيد من الصين.²

1 - أحمد حميد شهاب، محمد زيتون سلمان، متطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، ص 11.

2 - نفس المرجع، ص 11.

◀ **الإنفاق العسكري:** يشهد الإنفاق العسكري الصيني تزايداً مستمراً بواقع 10 بالمائة سنوياً بما يجعل الصين تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الإنفاق ففي جانفي 2011 أعلنت الصين زيادة إنفاقها العسكري بواقع 12.7% وبالتالي فقد بلغت موازنة الدفاع الصينية في 2011 ما يقارب 91.7 مليار أي ما يعادل 6% من حجم الموازنة العامة الصينية.

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية للصين

إن تبني الصين لمفهوم الأمن الطاقوي مفاده أن مسألة الطاقة مسألة محورية يجب التخطيط لها و عدم تركها خاضعة لقوى السوق في ظل أوضاع دولية تجعل من السوق العالمي للطاقة يتصف بالتقلبات الشديدة وعدم الثقة بالإضافة إلى المنافسة القوية من قبل الشركات النفطية العالمية والأكثر من ذلك " خشية الصين من سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نفوذها القوي على أسعار النفط العالمي وتدفقاته بفضل هيمنتها الإستراتيجية على منطقة الخليج العربي وسيطرتها البحرية على ممرات نقل الطاقة البحرية الحساسة وهو ما يعني الضغط على الصين واستغلال ضعفها في مجال الطاقة".¹ الأمر الذي جعل الصين تصر على مبدأ التنوع بشقيه تنويع الشركاء وكذا الاستراتيجيات لتحقيق أمنها الطاقوي.

1. دبلوماسية الطاقة:

أطلقت القادة الصينيون مبادرة إيجاد مصادر جديدة لإمدادات الطاقة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية للتخلص من تبعية دولتهم المطلقة لنفط الشرق الأوسط ولتنويع مصادر تمويلها. كما عملت الصين على نقل تكنولوجياتها وأموالها للبحث والتنقيب عن النفط في هذه المناطق. إنها دبلوماسية الطاقة التي لا تركز على إيجاد مصادر جديدة لإمدادات النفط والغاز في مناطق أبعد من الدول المجاورة في آسيا مثل إفريقيا وأمريكا الجنوبية والتنقيب عن هذه الموارد في داخل وخارج الصين وفي المياه المحيطة، بل تستلزم أيضاً ضمان أمن الممرات البحرية التي تمر منها الصادرات النفطية للصين. وفي هذا الصدد قام الرئيس الصيني "هوجينتاو" بزيارة تاريخية لمصر، الجزائر واليابون في عام 2004 والتي أسفرت عن عقد اتفاقيات في مجال الطاقة لتأهيلها اتفاقيات أخرى مع انجولا السودان، ليبيا، نيجيريا الكاميرون والكونغو. كما أدت زيارة

1 - سليم كاطع علي، مرجع سابق.

هذا الرئيس إلى أمريكا الجنوبية في نوفمبر من نفس السنة إلى استعادة الصين من نفط دول مثل فنزويلا، البرازيل، كولومبيا والإكوادور .

وعليه وبهدف تأمين مصادر الطاقة تحركت الصين في أكثر من دائرة ليس فقط لضمان وارداتها من النفط والغاز من هذه الدوائر وإنما أيضا بهدف الاستثمار في قطاعها للطاقة بواسطة شركاتها النفطية التي تتلقى دعما كبيرا من حكومتها للصمود أمام منافسة الشركات العالمية للنفط. إذا تتميز سياسة الصين بتعدد دوائر تحرك سياستها الخارجية في مجال الطاقة وتتضمن تلك الدوائر الخليج، إفريقيا، أمريكا اللاتينية آسيا الوسطى والقوقاز وهو ما يعطي لتلك السياسة الصينية مرونة وفعالية ومساحة كبيرة للحركة وتعددا وتنوعا في البدائل المتاحة، وتعددا في مجالات التعاون من مجال التنقيب وحتى مجال تمويل المشروعات التنموية والاستثمار في مشروعات صينية أو مشتركة. ذلك نهج تختص به الصين من بين الدول المستوردة للنفط والغاز، فمحدودية مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي في الصين لم تؤد إلى محدودية دورها الدولي بل على العكس دفعتها إلى تبني مواقف وأدوات نشطة والمزج بين أدوات متنوعة بما يتلاءم مع ظروف كل منطقة¹، وتعتمد هذه المقاربة التعاونية التي تتبناها الصين في مجال الطاقة على توظيف أدوات القوة الناعمة من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات في عملية تشاركية للتنمية. نهج يختلف في مضمونه عن ذلك الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والمعتمد على القوة الصلبة وسياسة الهيمنة.

2. استراتيجية عقد اللؤلؤ:

تتبنى الصين إلى جانب دبلوماسية الطاقة وبغرض بناء قوة بحرية قادرة على حماية مصالحها استراتيجية عقد اللؤلؤ المرتكزة على حماية أمن إمدادات الطاقة عبر المضائق والممرات البحرية، إذ " تقوم استراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية على بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها، وربما الدفع بالقوى الأخرى خارج مجال بحر الصين الجنوبي. كما تعمل على توثيق علاقاتها الإستراتيجية ببعض الدول المختارة الممتدة من بحر الصين الجنوبي وصولا للشرق الأوسط فهي بنت وتبني منشآت حيوية واستراتيجية (موانئ قواعد رادارات طرق مصافي نفط منشآت لخدمات لوجستية.....)، في كل من بنغلادش، بورما

1 - مصطفى علوي، " خريطة جديدة تحولات امن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، من الموقع: مجلة السياسة الدولية، العدد 204، 2016، ص 198.

كمبوديا، مالديف، ميانمار، السيشل، سيريلانكا، تايلاند، باكستان. وتسعى إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول التي تنتشر على طول الخط الساحلي الذي يزودها بإمداداتها الخارجية ووارداتها البحرية المهمة والمواقع الإستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي من خليج عدن مروراً ببحر العرب وليس انتهاء بمضيق ملقا فيما بات يعرف باستراتيجية عقد اللؤلؤ.¹

وعليه، تكتسي المضاييف البحرية أهمية بالغة في مرور النفط والغاز الطبيعي بالنسبة للصين إذ يقتضي تحقيق أمن الطاقة ضرورة تأمين طرق نقل النفط عبر الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، ويشير الواقع إلى أن كل الإمدادات الطاقوية للصين تمر عبر خطوط بحرية تتمثل في:

- خط الشرق الأوسط حيث تمر الإمدادات عبر مضيق هرمز مضيق ملقا ومضيق تايوان حتى تصل إلى الصين.
- خط شمال إفريقيا حيث تمر الإمدادات عبر البحر الأبيض المتوسط، مضيق جبل طارق رأس الرجاء الصالح، مضيق ملقا ومضيق تايوان حتى تصل إلى الصين.
- خط جنوب شرق آسيا حيث تمر الإمدادات عبر مضيق ملقا ومضيق تايوان حتى تصل إلى الصين.

يشترك مضيق ملقا ومضيق تايوان في كل هذه الخطوط لنقل الإمدادات النفطية من مناطق كثيرة في العالم إلى الصين كنقطتي عبور اضطرارية مما يبين أهميتهما الحيوية في أمن الطاقة بالنسبة لهذه الدولة. لهذا نشرت الصين في عام 2009 الكتاب الأبيض حول الدفاع الذي حدد أولويات السياسة الصينية والمتمثلة في الفضاء والبحرية. فالصين تتنازع العديد من الجزر في بحر الصين الجنوبي مع العديد من الدول الآسيوية لحماية الطرق البحرية التي تمر منها امداداتها للطاقة والمتمثلة خاصة في مضيق ملقا غاسبير ومضيق سوند.

1 - علي حسين بأكبر، تحولات الطاقة وجيوبولتيكا الممرات البحرية ملقا نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص5-6.

والواقع أن مطالبة الصين بهذه المساحة الواسعة في منطقة جيواستراتيجية من بحر الصين الجنوبي والشرقي تعبر عن المجال الحيوي الذي يمكن الصين من الحصول على الموارد الأساسية للطاقة. فقد زادت تبعية الصين إلى الممرات البحرية مع نموها الاقتصادي إذ أصبحت الصين ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للمواد الأولية عبر البحار " فمن 1980 إلى 2003 ارتفعت القيمة الإجمالية لمبادلات الصين بأكثر من 2000 بالمائة"¹ ولهذا تسعى الصين لتطبيق استراتيجية عقد اللؤلؤ والمرتكزة على إنشاء مراكز متقدمة على طول الطرق البحرية من الخليج الفارسي باتجاه مضيق ملقا لتأمين إمداداتها من النفط وبسط هيمنتها "².

ولا تقل أهمية مضيق تايوان بالنسبة للاستراتيجية البحرية الصينية إذ يمثل هذا المضيق منفذا مباشرا للباسفيك بالنسبة لهذه الدولة ذلك أنه يستحيل عليها الوصول إلى هذا المحيط من جهة بحر الصين الشرقي لأنه مغلق بجزر " ريوكيو" أين توجد القاعدة الأمريكية الكبرى لأوكيناوا، ولا من جهة بحر الصين الجنوبي الذي تحيط به دول أرخبيلية ومضيق ملقا مما يجعل من مضيق تايوان نقطة عبور مثالية ونقطة مرور اضطراري بالنسبة للصين التي تقوم بزيادة قواتها البرية والبحرية والجوية في المضيق احتمالا لاستعمال القوة.

لقد زاد اكتشاف الثروات الطبيعية التي يحتويها بحر الصين من إصرار بكين على التمسك بإرثها التاريخي في البحار بالإضافة إلى شعورها بعدم الأمان بسبب حدودها البرية مع أربعة عشر دولة بحيث "وعندما يتعلق الأمر بالبحرية يذهب العقل الاستراتيجي الصيني إلى التفكير إقليميا كقوة برية غير آمنة، في محاولة للتوسع في دوائر متحدة المركز بالطريقة التي اقترحها سبيكمان باستخدام تصورات جيواستراتيجية وهي خط سلسلة الجزر الأولى أي المياه التي يحدها من الشرق أرخبيل اليابان وتايوان والفلبين وبروني

1 -Jean Marie Holtzinger, Enjeux actuels et futur en mer de Chine Méridionale», (Défense Nationale. Octobre, 2008, p 85.

2 -Andre Vigarié, « La Chine et la géostratégie des Nations», Economica et institut des stratégies comparées, Paris 1995, p336. 26

وتشمل بحري الصين الشرقي والجنوبي وسلسلة الجزر الثانية التي تقع خلف سلسلة الجزر الأولى والتي ينظر إليها على أنها توسعات أرخبيلية المساحة اليابسة الصينية¹.

لقد قامت الصين مستفيدة من نموها الاقتصادي بتعزيز قواتها البحرية في بحر الصين الجنوبي ببناء جزر اصطناعية على طول المناطق الخاضعة لسيطرتها للتحكم في المناطق التي تتنازع عليها مع الكثير من الدول المجاورة كما تقوم بالتنقيب عن موارد الطاقة في هذه الجزر وخاصة فيما يخص جزر سبرا تلي، إذ " أن الصراع على الطاقة في بحر الصين الجنوبي هو بدرجة كبيرة على جزر سبرا تلي، فهي موضع ادعاء جزئي أو كلي بالحقوق فيها من قبل سنة دول بروني الصين الفلبين تايوان فيتنام، وتدعي الصين وتايوان الحق بسلسلة سبرا تلي كاملة، ودعما لهذه الادعاءات انخرطت الصين في نشاطات عديدة تهدف إلى إظهار نيتها في احتلال هذه المنطقة بكاملها والسيطرة عليها ، وتشمل هذه النشاطات إقامة مواقع عسكرية أمامية على الجزر والمناورات البحرية الدورية ومنح امتيازات التنقيب والاستخراج الشركات النفط الدولية في المياه الخاضعة للمنافسة وفي أحيان قليلة القيام باستعراض القوة"².

3. الجهود الصينية في مجال الطاقات المتجددة.

تظهر رغبة وإرادة القادة الصينيون في التوجه نحو الطاقات المتجددة من خلال الخطط التنموية الخماسية الحادية عشر الثانية عشر والثالثة عشر لما أفرزه استعمال الطاقة الأحفورية وخاصة الفحم من تلوث بيئي، إلا أن اختلاف هؤلاء القادة يكمن في الاستراتيجيات التي يجب تبنيها في سبيل تحويل مسارات إنتاج واستهلاك الطاقات المتجددة. ويتجسد اتجاه الصين للطاقات الصديقة للبيئة في مجموع الإجراءات التي تبنتها الحكومة الصينية لتحقيق هذا الانتقال الطاقوي.

1 - روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2015، ص 257.

2 - مايكل كابر، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 136.

المطلب الثالث: المقومات التكنولوجية للصين في ظل التنافس الدولي

يعد التطور الصيني في المجال التكنولوجي هو جزء من استراتيجية تتبناها الصين من أجل تحقيق أهدافها الجيوستراتيجية، وإن موضوع التكنولوجيا هو واحداً من أكثر الموضوعات متعة وأهمية في مجال الأعمال والنشاط الاقتصادي، ومع ذلك ما زالت الصين لغزاً محيراً للكثير من المختصين في صناعة وابتكار التكنولوجيا الغربيين، إذ يثير نمو الصين واحتلالها مركز الصدارة في مجال التكنولوجيا في القرن الواحد والعشرين الكثير من المخاوف لدى البلدان وعلى رأس هذه البلدان هي الولايات المتحدة الأمريكية¹. وشهدت الصين تطورت في عملية تحول وإعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي، عام 1985، وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصاد، وفي عام 1988 شرعت الصين في إعداد برنامج خاص يهدف إلى تطوير البحث العلمي، وذلك بالاعتماد على ثلاث مقومات أساسية وهي²:

1. تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي.
 2. تنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها.
 3. إتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.
- وعملت على تنفيذ هذا البرنامج على المستوى المركزي وعلى مستوى أقاليم الصين الأخرى، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والمنتزهات القريبة من الحاضنات والمراكز التكنولوجية وذلك لمحاولة جذب الشعب إليها، فضلاً عن إنشاء القواعد الصناعية وبرامج التمويل الخاصة³.

1 - ريبیکا فانين، التنين الصيني وسباق التكنولوجيا، ترجمة، محمد فتحي، محمد جبريل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص 5-6.

2 - خوشي عثمان عبد اللطيف، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجاً، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، 2016، ص 215.

3 - المصدر نفسه، ص 216.

وقد بدأت الصين بخطتها الخمسية الرابعة عشرة استناداً إلى أداء الصين القوي في مؤشرات التكنولوجيا والعلوم وتقدمها في المجالات التي تم ذكرها سابقاً، وبذلك فإن الصين تسعى حالياً لتحقيق قفزتين مهمتين أوجزتهما في استراتيجيتها من أجل التطوير والابتكار محاولة الالتحاق بركب الصف الأول من البلدان المبتكرة بحلول عام 2035، وأن تصبح قوة علمية عالمية عظمى بحلول عام 2050¹.

وحققت الصين تقدم تكنولوجي كبير لتصبح منافساً أو حتى متوقفاً على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في عدة مجالات منها التقنيات التأسيسية الحيوية المتعلقة بالمنظومات الحية بهدف استعمال هذه المنظومات في الزراعة وعلم الغذاء والطب مستندةً على علم الأحياء، وقد صدر تقرير التنافس التكنولوجي الكبير من جامعة هارفارد ليزيد هواجس الدول المتقدمة تكنولوجياً من زحف الصين نحو المقدمة بل من قدرتها المستقبلية على الريادة التكنولوجية حتى في المجالات التي لم تبلغها بعد، إذ تتبنى الصين سياسة تطوير قدرات الصينيين وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، وذلك بحسب الخطة الخمسية للحكومة الصينية عام 2022².

فضلاً عن ذلك، تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً في طلبات براءات الاختراع بنسبة 40% من الإجمالي العالمي، وهي حصة أكبر مرتين من حصة الولايات المتحدة وأربعة أضعاف حصة اليابان، ولديها تطور ملحوظ في مجالات مثل الذكاء وشبكات اتصالات الجيل الخامس والروبوتات وتطوير الأسلحة، كما يوجد في الصين ما يقرب من 800 مليون مستخدم للإنترنت ويمتلك جميعهم تقريباً هواتف ذكية، كما تدعم الحكومة الصينية نشاط الابتكار من خلال خدمات الإنترنت اللاسلكية على نطاق واسع³.

1 - خطة الصين للهيمنة على عرش التكنولوجيا، هل تنجح في التفوق على الغرب؟، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط: <https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/science/2022/7/31>، تاريخ الزيارة: 26/04/2026، الوقت 11:35.

2 - نبيل آل محمود، التفوق التكنولوجي الصيني، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط : <https://alwatannews.net/Opinion/article/983407>، تاريخ الزيارة : 26/04/2026، الوقت 11:38.

3 - Schoff, J. (2022), 'Competing With China on Technology and Innovation', Carnegie Endowed for International Peace, Available on the Web site, <https://carnegieendowment.org/2019/10/10/competing-with-china-on-technology-and-innovation-pub-80010>, date of visit : 02/03/2026, time 1: 00 m.

كما يشير إجمالي إنتاجية العامل الى انخفاض ملحوظ، وهو مؤشر يستخدم لقياس الإنتاجية، قياساً الى الزيادة في الإنتاج بسبب نمو التكنولوجيا، وبذلك فإن مستوى التطور العلمي والتكنولوجي يؤثر أيضاً بشكل إيجابي على الإنتاجية، ومن ثم يؤثر على المستوى الاقتصادي، ولكن يحتاج صانعو السياسة الصينيون إلى معرفة كيفية تسريع النمو التكنولوجي وإيجاد حلول لمعالجة الانخفاض الوشيك للقوى العاملة، وعلى الرغم من تطور المستوى الاقتصادي للصين وتوفير مساحة للنمو المستدام بفعل التقدم التكنولوجي، إلا أن خطر تناقص اليد العاملة سيولد أضرار ديموغرافية بسبب عدم الحاجة الى هذه الشريحة وبالتالي ستصبح غير انتاجية وغير نفعية للمجتمع¹.

فضلاً عن استخدام محفزات استراتيجية في مجال الفضاء السيبراني وذلك لحماية المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري فتتمثل هذه المحفزات الصينية بالآتي²:

1. اقتصادياً: وتشمل الدوافع الاقتصادية للإستراتيجية الصينية لأمن الشبكات من أجل ضمان استمرار النمو الاقتصادي بصورة سليمة.
2. سياسياً: السيادة الصينية في الفضاء الإلكتروني وتعزيز موقع الصين دولياً، فيما يتعلق بالدوافع السياسية تخشى الحكومة الصينية من إتاحة استخدام الإنترنت دون قيود، ومن عدم السيطرة على عملية تدفق وانتشار المعلومات وهو امر يضر جداً بالسياسة العليا للدولة، لذلك قامت الصين بتطبيق تدابير وقائية في إطار تبني مفهوم احترام السيادة الصينية في مجال الفضاء الإلكتروني.
3. عسكرياً: ركزت بكين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توظيفها في الحروب المستقبلية، وتطمح في احتلال موقع متقدم في هذا المجال بحلول عام 2050، فقد بحث العسكريون في استراتيجيات تمكنهم من استغلال المجال الإلكتروني في مختلف السيناريوهات الهجومية والدفاعية.

1 -Shan . Y ، (2018) ،the Impact of Technological Innovation on China's Economic Level ، Atlanche Press ،vol 266 ،No 1 ،p. 307.

2 - فاطمة بيزم، السيادة الوطنية في ظل الفضاء السيبراني والتحول الرقمي: الصين نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2020، ص8-5.

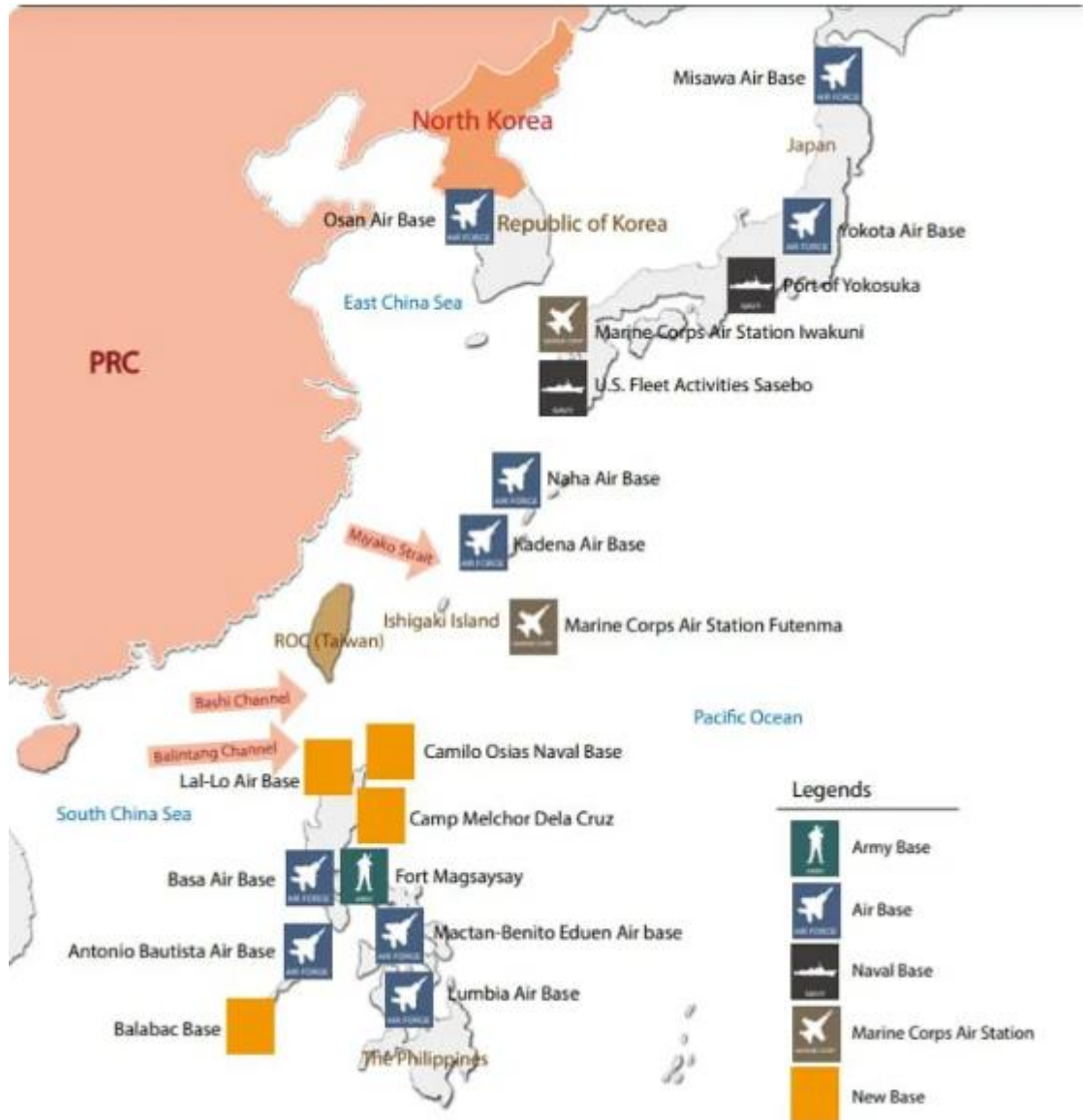
المبحث الثاني: مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي

منذ منتصف القرن العشرين، تولت الولايات المتحدة وحلفائها مهمة إدارة النظام الدولي، عبر إنشاء مجموعة واسعة من المؤسسات العالمية والإقليمية لإدارة العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وعندما انتهت الحرب الباردة توسعت هذه المؤسسات لتشكّل نظاماً ليبرالياً مهيماً بقيادة واشنطن، التي حملت نفسها مسؤولية الحفاظ عليه عبر صياغة جملة من المخططات والإستراتيجيات تحمي من خلالها مصالحها بالإضافة إلى تصدير قيمها عبر أنحاء العالم رغبة منها لتحقيق ما يسمى "أمركة العالم". غير أن العقود الأخيرة طبعتها مجموعة التحديات التي أخذت تظهر على مستوى النظام الدولي أثرت على مكانة أمريكا في سلم القوى العالمي: فعلى الرغم من أنها لا تزال تتربع على القمة إلا أن ذلك لا يعني انفرادها بالكامل على قمة النظام الدولي.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، إذ يساهم الاقتصاد في توفير الأمن القومي والقوة العسكرية والسياسية للدولة، كما أنه يوفر احتياجات المواطنين من فرص العمل والاستثمارات. ومن ثم فإن التفوق الاقتصادي يساهم في دعم مركز الدولة الخارجي، إذ إن الدولة التي لا تستطيع الحفاظ على تفوقها الاقتصادي، تفقد مركزها على الساحة الدولية وهذا ما حدث تماماً مع الاتحاد السوفيتي عندما تراجع على المستوى الاقتصادي بشكل كبير مما أدى إلى تفككه وإنهياره بعد ما كان قطباً مهماً في النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

الخريطة رقم 01: القواعد العسكرية الأمريكية



المصدر: <https://alqaheranews.net/news/43495>

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استمرار هيمنتها على النظام الدولي من خلال التأكيد على الجانب الاقتصادي وفق ما يلي:

1. التأكيد على استمرارية تفوق أنموذجها الاقتصادي:

ويتمتع الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من العناصر القوية التي تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر كثيراً بالاقتصاد الأمريكي، إذ يؤكد (بريجنسكي) مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بقوله: "إن القوة الأمريكية هي أساس الاستقرار العالمي وإن أي انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون له تأثيرات عالمية كبيرة¹، ومن هذه العناصر ما يأتي²:

◀ يُعدّ الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً عملاقاً إذ يشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذ يقدر الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 23.32 ترليون دولار، أما الناتج المحلي الإجمالي العالمي فيبلغ 96.35 ترليون دولار.³

◀ تشكل واردات الاقتصاد الأمريكي من السلع 325.8 مليار دولار، وهذه نسبة عالية قياساً بالواردات العالمية، ومن ثم فإن أي تراجع في الواردات الأمريكية ينعكس سلباً على الدول المصدرة، وتشكل أيضاً الصادرات الأمريكية 257 مليار دولار حسب احصائيات 2023.⁴

◀ لا يزال الدولار يحتل المركز الأول في النظام النقدي الدولي، كونه يهيمن على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، وهذا الأمر يعطي الولايات المتحدة وضعاً خاصاً من ناحية تسديد وارداتها بالعملة الوطنية.

◀ إن كثير من دول العالم تعتمد بالمرتبة الأساس على السوق الأمريكية في تصدير سلعها ومنتجاتها، إذ تشكل نسبة صادرات كندا للولايات المتحدة الأمريكية 83% ونسبة صادرات المكسيك إلى السوق

1 - زيبغنيو بريجنسكي، الاختيار السيطر على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص178.

2 - حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه، مجلة المنتدى، المركز الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 28، العدد 258، 2013، ص3-4.

3 - إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، البنك الدولي، تاريخ الدخول: 2026/02/28، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

4 - U.S. International Trade in Goods and Services، January 2023، Bureau of Economic Analysis، 8March، 05/03/2026 : <https://2u.pw/VsidEV>.

الأمريكية 88% كما إن نسبة كبيرة من صادرات الصين، ماليزيا، اليابان، سنغافورة، تايلند تذهب إلى السوق الأمريكية.

◀ يُعدّ الاقتصاد الأمريكي من أكبر الاقتصاديات التي تستثمر في الخارج، إذ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في عام 2019 فقط 5.96 ترليون دولار، وبالمقابل تعد الولايات المتحدة أكثر دولة تستقبل استثمارات أجنبية. 1

والملاحظ مما تقدم إن الولايات المتحدة تحظى بمكانة مهمة على صعيد السيطرة على مصادر الطاقة والموارد الأولية، كالنفط والمعادن الأخرى، كما تحتوي على المخزون الاحتياطي والاستراتيجي من النفط والذهب والعملات الأجنبية والأرصدة في مختلف بنوك العالم. وطبقاً لذلك يمكن القولان الاقتصاد الأمريكي يعد أضخم اقتصاد في العالم، كون الولايات المتحدة الأمريكية على عكس بلدان كثيرة، استطاعت تحول هذه الموارد إلى موارد ذات تأثير فعال على المستوى الدولي. 2

فضلاً عن ذلك فإن من مؤشرات تفوق الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية، يأتي من خلال استحوادها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم³، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 100 شركة عملاقة في العالم منها: (Apple وتبلغ قيمتها السوقية 2.466 ترليون دولار، Microsoft وتبلغ قيمته السوقية 2.049 ترليون دولار، Google وتبلغ قيمتها 1.267 ترليون دولار، Amazon وتبلغ قيمتها السوقية 1.025 ترليون دولار) وذلك حسب احصائيات عام 2022، والكثير من هذه الشركات تحتل المراتب الأولى من بين الشركات العالمية الكبرى، والذي يتسع نشاطها إذ يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات العالمية الأخرى. 4

1 - ماجد الجميل، الاستثمار الأمريكي في الخارج، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2026/02/28، على الرابط: <https://2u.pw/xruyV>.

2 - Joseph S. Nye. Jr. Bound to Lead: the changing natural of American power, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Washington, 1990, p27.

3 -Largest American companies by market capitalization, Companies Market cap, 20 April, 2022, last visit: 06/03/2026, on: <https://2u.pw/08qcYx>.

4 -Majeed Kamil Hamzah et al, University of Baghdad, The Future of Russian-Japanese Relations in Light of the Crisis in the Kuril Islands, Utopia and Latin American Praxis, University of Zulia, vol. 25, no.1, 2020, p4, <https://2u.pw/yVGYpL5>.

ومما يدعم فكرة الهيمنة الأمريكية ولاسيما في الجانب الاقتصادي، هو ضخامة حجم الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة مقارنة بأقرب المنافسين (الصين) التي يمثل اقتصادها اليومثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو أيضاً الاقتصاد الأكثر تطوراً في العالم في السنوات الأخيرة¹، ومقارنة بالناتج الاجمالي العالمي، كما هو موضح بالجدول الاتي.

الجدول رقم 01: مقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة والصين لسنوات مختارة بالترليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي	الناتج المحلي الاجمالي الصيني	الناتج المحلي الاجمالي العالمي
2015	18.21	11.6	74.9
2016	18.7	11.23	76.2
2017	19.48	12.31	81
2018	20.53	13.89	86.2
2019	21.38	14.28	87.6
2020	21.06	14.69	85.4
2021	23.32	17.73	97

Source: 1- GDP (current US\$) – China،The World Bank، 15 March، 2023، on: <https://2u.pw/b6sj3p>. 2- GDP (current US\$) - United States،The World Bank،15 March، 2023: on: <https://2u.pw/sRFp6t>. 3- Aaron O'Neill،Global gross domestic product (GDP) at current prices from 1985 to 2027(in billion U.S. dollars)،Statista16February، 2023، on: <https://www.statista.com/statistics/268750/global-gross-domestic-product-gdp/>.

1 - جوزيف ناي، مفارقات القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها؟، تعريب محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص46.

وكما يقول استاذ العلوم السياسية (جوزيف ناي) في وصفه لأهمية الاقتصاد في السياسة الخارجية: "ان القوة الاقتصادية بمختلف مقوماتها قد دعمت اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وعملت على تمويلها في اتجاه الهيمنة والتفرد على المستوى الدولي"¹. إذ وضعت الولايات المتحدة برنامجاً تعمل من خلاله للسيطرة على اقتصاديات العالم وخصوصاً دول العالم النامي ويتضمن هذا البرنامج:²

❖ السيطرة على الاسواق العالمية.

❖ المساعدات الاقتصادية والقروض، وتأتي المساعدات الاقتصادية الأمريكية خوفاً من ان يغلقوا على أنفسهم والدليل على ذلك هو ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات إلى اسرائيل تقدر بـ 302 مليار دولار سنوياً، وما تقدمه من مساعدات إلى 47 بلداً افريقياً والتي تقدر بـ 630 مليون دولار.

❖ **العقوبات الاقتصادية:** اعتمدت الولايات المتحدة هذه الوسيلة بعد الحرب الباردة، عندما انفردت بقيادة العالم، إذ كان من نتائج هذا الانفراد فرض مبادئها السياسية والاقتصادية، وان تمت مخالفتها من أي دولة فسوف تتعرض إلى عقوبات فردية من طرف الولايات المتحدة أو عن طريق المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية ومنها الحصار على العراق الذي ادى إلى انحدار الاقتصاد العراقي خلال المدة 1991-2003³، وكذلك العقوبات ضد إيران والسودان وسوريا وغيرها من الدول.

2. الهيمنة على مؤسسات الاقتصاد الدولي:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية إلى انشاء نظام تجارة حر يعزز المصالح الأمريكية، إذ دعمت الاندماج التدريجي للعديد من الدول في المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات الطابع الرأسمالي الأمريكي كصندوق النقد الدولي⁴، الذي تساهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب

1 - محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص127-128.

2 - محمد ابراهيم خماس، أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية- الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص70.

3 - Dina Mohammed Jabr and Youssef Habeeb Saleh Ali، Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq، BiLD Law Journal، vol.7، no.2، 2022، p.508.

4 - محمد ابراهيم خماس، مصدر سبق ذكره، ص72.

الأكبر، إذ تبلغ حصتها 117 مليار دولار و44 مليار دولار من الأموال التكميلية من إجمالي الموارد البالغ 687 مليار دولار، ومن ثم تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص حسب احصائيات عام 2022¹، لذلك فإن معظم قراراته كانت أمريكية.

ومن المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، إذ تبلغ حصة الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية أكثر من 17%، ومن ثم عملت الولايات المتحدة على تكريس هيمنتها على هذه المؤسسات². مضافاً لها التحالفات الدولية³

وفي واقع الأمر قد أتاح هذا الوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية داخل هذه المؤسسات المالية العالمية فرصة السيطرة على سياساتها لخدمة المصالح الأمريكية، من خلال تحكمها في اختيار كل من مدير صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي غالباً ما يحمل الجنسية الأمريكية، ومن ثم فإن مدى تأثير النفوذ الأمريكي على سياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية يتضح من خلال دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الرأسمالي، فقد اهتم البنك منذ انشائه بالرأسمالية والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول النامية، لذلك فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار تعليمات أمنية لهذه المؤسسات تطالب بمنع تقديم مساعدات أو قروض دولية لعدد كبير من الدول⁴

من ناحية أخرى تسيطر الولايات المتحدة على منظومة اقتصادية كبيرة متشعبة مرتبطة بالعالم ارتباطاً وثيقاً، إذ أصبح العالم معداً بشكل غير قابل للفهم بسهولة ممتنعة بعد عام 1991م، إذ استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لملئ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي إثر تفككه هو غيابه عن المسرح الجيوسياسي العالمي، فقد استطاع الأمريكيون تطوير فرضية ربط كل شيء بكل شيء أمريكي لكي

1 -The International Monetary Fund، Congressional Research Center، 7March، 2022، last visit: 07/03/2026، on: <https://crsreports.congress.gov/>.

2 - ادريس الكريني، الزعامة الأمريكية في عالم متحول: مقومات القيادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (291)، 2003، ص19.

3 -Hameed، Muntasser Majeed، university of Baghdad ، political structure and the administration of political system in Iraq ، cuestiones politics، vol (37)، no (65)، 2020، p348.

4 - سيد ابو ضيف احمد، امبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص326.

يستمرّوا بإقناع العالم بالمحصلة الختامية لانتهاء الولايات المتحدة تعني انهيار العالم بأسره، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه بربط الولايات المتحدة نفسها بالعالم بها عبر النفط والدولار والأسهم والبنوك والتكنولوجيا والأمن الإقليمي والدولي.¹

ومع إن الدولار الأمريكي هو عملة أكبر اقتصاد في العالم، ولكنه أيضاً يستخدم على نطاق واسع في خارج الولايات المتحدة، كعملة احتياطية من قبل المدخرين غير الأمريكيين، وعملة للتبادلات التجارية من قبل المصدرين والمستوردين على المستوى العالمي، وعملة تمويل من خلال مجموعة واسعة من المقترضين من خارج الولايات المتحدة.² هذه الاستخدامات العالمية للدولار الأمريكي تعني أن التغييرات في القيمة لها عواقب على الاقتصاد العالمي بما يتجاوز التأثيرات المباشرة التقليدية على التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة.

وانطلاقاً مما تقدم إن التفوق الاقتصادي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وما ينتج عنه من سيطرة على معظم اقتصاديات العالم ولا سيما الدول النامية، هو نتيجة استغلالها لمؤسسات التمويل الدولية، وعلى الرغم من أن مبادئ هذه المؤسسات تنص على إنه يجب ألا يستغل البنك الدولي والصندوق ومنظمة التجارة العالمية لخدمة أي أهداف سياسية، وأن الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها التي سوف تكون محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على حفظ دورها القيادي بكل هذه المؤسسات المالية الدولية لاستمرار هيمنتها ونفوذها الدولي.

1 - علي بشار بكر اغون، القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي: دراسة في فرضيات الصعود والأفول، اطروحة

دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2017، ص117.

2 - Fernando Eguren Martin, Mayukh Mukhopadhyay and Others, 'The global role of the US dollar and its consequences', Bank of England, 'Quarterly Bulletin', 2017, p.2.

3. مقومات القوة العسكرية الأمريكية:

لقد هيمن على فكر وعقيدة المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة مذهب حربي ورثته الولايات المتحدة الأمريكية من تجربتها اثناء الحرب العالمية الثانية وظل يسيطر على حسابات التخطيط العسكري الأمريكي حتى أواخر الثمانينات، ويرتكز هذا المذهب على اعتماد المؤسسة العسكرية على القوة الصناعية الهائلة للاقتصاد الأمريكي لضمان تفوق القوات الأمريكية من إذا لكم والكيف سواء في مسرح العمليات بهدف توظيف هذا التفوق لإلحاق الهزيمة بقوات العدو، أو على المستوى الاستراتيجي بهدف احداث استنزاف منظم لبيئته الاقتصادية وقد تبلورت الخطوط العريضة لهذا المذهب في ذروة الصراع مع قوات المحور، فابتداءً من عام 1938م اشرفت المؤسسات العسكرية على اكبر عملية تعبئة صناعية إذ خصص حوالي 15% من اجمالي الناتج القومي لتغذية آلة الحرب، وهذه التجربة اثرت بقوة على العقيدة العسكرية الأمريكية¹، ومن ثم فإن من الواضح بأن المشروع الأمريكي للهيمنة تأسس على مزيج من العوامل المختلفة، من أهمها العسكري الذي يتكون من شبكة عالمية من القواعد العسكرية.²

إن سعي الدولة المسيطرة في نظام القطبية الأحادية للحفاظ على سيطرتها يمكن أن يدفعها لاستعمال الوسائل كلها من أجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اللجوء إلى القوة المسلحة في سياستها الخارجية³. ويتخذ استخدام الوسيلة العسكرية، كأداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، لأية دولة أحد الاساليب الثلاثة الآتية:⁴

1. اسلوب الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.
2. اسلوب التهديد باستخدام القوة العسكرية لإجبار الطرف الآخر على الرضوخ.

1 - صار زغير دربي الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص201.

2 - سمير جاسم راضي ونوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (52)، 2016، ص57.

3 - مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (63)، 2022، ص7.

4 - كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية "الازمة السورية أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص70.

3. والاستجابة لأهداف السياسة الخارجية (اسلوب الردع).

4. اسلوب استعراض القوة المسلحة بهدف اثارة مخاوف الطرف الخصم.

والمتتبع لتأريخ الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص استخدامها لقوتها العسكرية، يلحظ ان الاسلوبين الأول والثاني دائما ما يتم استخدامهما من الجانب الأمريكي. لذلك تعد الولايات المتحدة من الدول التي لا تمتثل لقواعد تحريم استخدام القوة بالرغم من ان ميثاق الامم المتحدة حرم استخدام القوة العسكرية الا ضمن حدود سلطة مجلس الأمن.¹

تُعدّ عقيدتي (الردع والاحتواء المزدوج) الأساس الذي كانت تبني عليه الاستراتيجيات العسكرية منذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عام 1947م طوال حقبة الحرب الباردة وما بعدها حتى عام 2001م الذي شهد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اذ تبنت الولايات المتحدة وفي ظل قيادة الرئيس بوش الأب عقيدة جديدة (الحرب الاستباقية- الوقائية) والتي استخدمتها في افغانستان 2001م وفي العراق 2003م ومبدأ هذه العقيدة يتمحور حول التحول من التصدي لهجوم فعلي إلى شن حروب وضربات استباقية ووقائية لمنع هجمات متوقعة.²

وقد استخدمت الولايات المتحدة اسلوب التدخل السياسي والعسكري، بهدف الحفاظ على آليات وقواعد عمل النظام الدولي الذي يخدم مصالحها، إذ يكون تدخلها تحت شعارات اخلاقية في اطار الشرعية الدولية³، وهذا السلوك التدخلي الأمريكي أصبح يستند إلى أسس نابعة من الهيمنة الأمريكية على العديد من المؤسسات الدولية ابرزها الامم المتحدة التي باتت ساحة مفضلة للسعي الأمريكي لتوظيف امكانياتها السياسية والمالية

1 - عادل حمزة عثمان، الدور الأمريكي للتغيير بالقوة (رؤية قانونية)، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 24، 2014، ص73.

2 - احمد شكاره، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الاقليمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص3.

3 - جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص251.

وحتى الدعائية من اجل تحقيق الاجماع الدولي لصالح التدخل السياسي والعسكري في مختلف مناطق العالم تحت شعارات التدخل الانساني وحماية حقوق الانسان أو الاسباب الأمنية.¹

أما فيما يخص القدرات النووية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد احتفظت اعتباراً من يناير 2021، بمخزون عسكري من حوالي 3800 رأس نووي، تقريباً نفس العدد في يناير 2020 تم نشر حوالي 1800 منها، تتكون من حوالي 1700 رأس حربي استراتيجي و100 رأس حربي غير استراتيجي (أو تكتيكي) على الطائرات والصواريخ الباليستية والغواصات، فضلاً عن ذلك تم الاحتفاظ بحوالي 2000 رأس حربي احتياطي وحوالي 1750 رأساً حريباً في انتظار التفكيك². ويرجع خفض الرؤوس الحربية تطبيقاً لمعاهدة خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الجديدة) في عام 2017.³

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 150 ألف جندي حول العالم وكما هو موضح في الجدول رقم (1-3)، (50) ألفاً من جنودها على سفن الاسطول الأمريكي الذي يجوب بحار العالم لاسيما الوجود الأمريكي في مضيق هرمز لأن الولايات المتحدة تعتقد ان من يسيطر عليه يتحكم في الاقتصاد العالمي.⁴

1 - بسمه ماجد حمزة، استراتيجيات التنافس السياسي والاقتصادي العالميين على مصادر الطاقة (النفط والغاز) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص22.

2 -Armaments، disarmament and international security، sipri yearbook online، Stockholm International Peace Research Institute، 2021، last visit: 08/03/2026، on: <https://www.sipriyearbook.org/view/9780192847577/sipri-9780192847577-chapter-010-div1-052.xml>.

3 - هانس م. كريستنسن، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وامين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص288.

4 -Faisal Shallal (et al.) University of Baghdad The Strategic Importance of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian -American Conflict، International Journal of Innovation، vol.12، no.1، 2020، p.339،<https://2u.pw/78Ecb01>.

وهناك أكثر من (800) منشأة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، منها (60) قاعدة رئيسية، ووجود عسكري أمريكي في أكثر من (140) دولة، منها انتشار رئيسي في (25) دولة، فضلاً عن التزامات قوية بالدفاع عن (31) دولة، واتفاقيات دفاعية مهمة مع (29) دولة أخرى¹. ومن ثم فإن الهدف النهائي من هذا الانتشار الكبير هو الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها، وكذلك ضمان حلفائها وعلى رأسهم إسرائيل.

الجدول رقم 02: انتشار الافراد العسكريين الأمريكيين حول العالم وفقاً لعام 2022

عدد الجنود	مكان الانتشار
395.67	أوروبا
240	الدول السوفيتية السابقة
84.093	شرق آسيا والمحيط الهادئ
561.6	شمال افريقيا والشرق الأدنى وجنوب آسيا
035.1	جنوب الصحراء الكبرى
947.1	النصف الغربي للكرة الأرضية
935.5	أماكن أخرى

Source: Deployment of U.S. troops in selected world regions 2022، Statista، 21 December، 2022، last visite : 22 March، 2023، on: <https://2u.pw/2SYk2g>.

ويمثل الانفاق العسكري الأمريكي أكثر من ثلث اجمالي الانفاق العالمي في عام 2017 ببلوغه 610 مليار دولار، وبقيت الولايات المتحدة أكبر المنفقين على السلاح في العالم، إذ بلغ الانفاق الأمريكي نحو ثلاثة اضعاف (2.7) إنفاق الصين التي تعد ثاني أكبر المنفقين على السلاح، اذ مثل الانفاق العسكري الأمريكي 3.1% من ناتجها المحلي الاجمالي في عام 2017، أما في عام 2018 فبلغت ميزانية الانفاق العسكري 700 مليار دولار بزيادة كبيرة عن عام 2017 أما عام 2019 فكانت ميزانية الدفاع 717 مليار دولار². وفي عام 2023 بلغت ميزانية الدفاع الأمريكية 877 مليار دولار، ومن ثم فإن الولايات المتحدة

1 - سيف نصرت توفيق الهرمزي، دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد(22)، 2015، ص155.

2 - هانس م. كريستنسن، مصدر سبق ذكره، ص187-188.

تتفق على الدفاع أكثر مما تتفقه الصين وروسيا والهند والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية واليابان وأوكرانيا مجتمعة¹.

الجدول رقم 03: تصاعد الانفاق العسكري الأمريكي لسنوات مختارة (بالمليار دولار)

السنة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2015	633.83	3.48%
2016	639.86	3.41%
2017	646.75	3.31%
2018	682.49	3.31%
2019	734.34	3.43%

Source: U.S. Military Spending/Defense Budget 1960-2023، last visit: 23 March، 2023، on: <https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/military-spending-defense-budget>.

وتبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2020 (721.5) مليار دولار، أما عام 2021 فبلغت ميزانية الدفاع 740 مليار دولار²، وقالت مجلة "ديفينس نيوز" الأمريكية إن الرئيس الأمريكي جو بايدن، طلب من الكونغرس اعتماد (753) مليار دولار لتمويل جهود حماية الأمن القومي، بينها (715) مليار يتم تخصيصها لوزارة الدفاع لعام 2022³. كما أصبحت شركات السلاح الأمريكية، المورد الرئيسي لنحو (90%) من الحروب والنزاعات على مستوى العالم.⁴

1 -U.S. DEFENSE SPENDING COMPARED TO OTHER COUNTRIES، Peter J. Peterson Foundation، 28/02/2026، on: https://www.pgpf.org/chart-archive/0053_defense-comparison.

2-Military budget of the United States، From Wikipedia، accessed. 09/03/2026، https://en.wikipedia.org/wiki/Military_budget_of_the_United_States.

3 -The Department of Defense Releases the President's Fiscal Year 2022 Defense Budget، US Department of Defense، 28/02/2026، accessed. 10/03/2026، <https://n9.cl/pn71y>.

4 - سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009، ص162.

يمكن القول إن صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة باتت وسيلة لدعم هيمنتها العالمية، وفي الوقت نفسه اضعاف الخصوم والمنافسين، ويتبين ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة وسيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول حلف شمال الاطلسي "الناتو"، مما يجعله في مركز متفوق بالمقارنة مع دول الأخرى ضمن الحلف.

وتأسيسا على ما تقدمتطي الولايات المتحدة منذ تأسيسها وإلى يومنا هذا قدرا كبيرا من الاهتمام بالوسيلة أو الأداة العسكرية في تحديد أهدافها ورسم استراتيجياتها الخاصة بتحقيق تلك الأهداف، حتى أضحت تلك الوسيلة صاحبة الفضل فيما وصلت اليها لأمة الأمريكية من مكانة عالمية ومصالح واسعة الانتشار في كافة أنحاء العالم وهيمنة واضحة على مستوى النظام الدولي.

المطلب الثاني: التفوق الأمريكي في المجال الطاقوي

ما يزال الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الاول عالمياً بالرغم من التطور المتسارع الكبير للاقتصاد الصيني، وقد تعاني السياسة الاقتصادية الأمريكية من تباطؤ في العمل، وذلك بسبب الضغوط الاقتصادية المحلية ، والتعقيد في مفاوضات التجارة والاستثمار، والخبرة الفنية التي يتطلبها تصميم السياسة الاقتصادية، كما كيفية استخدام الولايات المتحدة لأدواتها الاقتصادية لها عواقب مهمة على الأمن القومي الأمريكي، كما ان ثقل الاقتصاد الأمريكي مؤثر مباشر على الاقتصاد العالمي ككل ، ويولد حجم وديناميكية السوق الأمريكية قوى جذب هائلة خاصة في أوروبا وآسيا أهم مناطق العالم¹.

وتأخذ الطاقة جزء كبير من الاقتصاد الاميركي، ففي قطاع النفط تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية احتياطي يقدر بـ 52,6 مليار برميل ونسبة 3,3% من الاحتياط العالمي، وتنتج الولايات المتحدة من النفط في المنطقة بمقدار 17 مليون برميل 17,9% من الإنتاج العالمي، اما في قطاع الطاقة فتمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي تقدر بـ 14,2 ترليون م³ ونسبة 6,7% من العالمي وتنتج كمية من الغاز

1 -Chivvis . C ،Kapstein . E ،(2022) ،U.S. Strategy and Economic Statecraft: Understanding the Tradeoffs ،Carnegie Endowment for International Peace ،p.11.

الطبيعي تصل إلى 920 مليار م3 سنوياً وبنسبة 23% من الإنتاج العالمي، وذلك وفقاً لإحصائيات منظمة أوبك لعام 2019¹.

الجدول رقم 04: يبين احتياط وإنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة الاميركية وفق معطيات التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك لعام 2019

الاحتياطي من النفط / مليار برميل	النسبة العالمية	الإنتاج/ مليون برميل في اليوم الواحد	النسبة العالمية
52,6	3,3%	17	17,6%
الاحتياطي من الغاز/ تريليون متر مكعب	النسبة العالمية	الإنتاج/ مليار متر مكعب في اليوم الواحد	النسبة العالمية
14,2	6,8%	920	23,1%

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: سوى فؤاد، عبد الكريم، سياسة الصين الإقليمية والدولية لضمان امن الطاقة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020، ص 162.

ويقدر الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الاميركية بحوالي 22 تريليون دولار، وهو بذلك يعد اكبر اقتصاد في العالم متفوقاً على الصين واليابان والمانيا، وقد تم تقسيم الميزانية الأمريكية إلى أربعة مراحل، اذ شهدت المرحلتين الاولى والثانية من السنة المالية لعام 2022 عجز وصل الى 1,375 تريليون دولار، مقارنة بعجز 2021 البالغ 2,776 تريليون دولار وكان من الممكن أن يكون التراجع أكثر حدة لولا برنامج الإعفاء من قروض الطلاب لإدارة بايدن، اذ بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم 239,4 مليار دولار

1 - سوى فؤاد عبد الكريم، سياسة الصين الإقليمية والدولية لضمان امن الطاقة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020، ص 162.

في السنة المالية، بزيادة 408 مليار دولار عن المتوقع، كما شهدت السنة المالية لعام 2022 عائدات بقيمة 4,869 تريليون دولار مقابل 6,272 تريليون دولار في النفقات ويمثل رقم الإنفاق انخفاضا في الإنفاق بنحو 550 مليار دولار ولكن زيادة في الإيرادات تبلغ 850 مليار دولار إجمالي الإيرادات إلى حد بعيد هو الأعلى على الإطلاق بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة¹.

المطلب الثالث: التفوق الأمريكي في مجال التكنولوجيا

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تصدرت التكنولوجيا الأمريكية المجالات كافة، وقد أصبحت منافسة للاتحاد السوفيتي في المجال التكنولوجي وتطور الأسلحة لقراءة نصف قرن من الزمن، وقد توج هذا التطور بأول هبوط إنساني على سطح القمر، وإنتاج أفضل طائرات النقل الجوي والأسلحة المتطورة والآلات الثقيلة وصناعة السيارات، وصولاً إلى ثورة الكمبيوتر والشبكة العنكبوتية والاتصالات التي لا مثيل لها².

وتؤثر الثورات التكنولوجية على صعود وسقوط القوى العظمى ونجاح الأمة مرتبط في التكيف مع التقنيات الثورية وهذا يتحدد من خلال التوافق بين مؤسساتها ومتطلبات هذه التقنيات والامثلة كثيرة عبر التاريخ، كصعود بريطانيا التكنولوجي إلى مكانة الصدارة في أوائل القرن التاسع عشر؛ وتجاوز الولايات المتحدة لبريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى؛ تحدي اليابان للهيمنة التكنولوجية الأمريكية في أواخر القرن العشرين³.

1 -Cox . J ، (2022) ،U.S. budget deficit cut in half for biggest decrease ever amid spending declines ،Available on the Web site ،<https://www.cnbc.com/07/03/2026us-budget-deficit-cut-in-half-for-biggest-decrease-ever-amid-covid-spending-declines.html> ،date of visit : 11/03/2026 ، time 1: 00 m.

2 -Ding . J ، (2022) ،the rise and fall of great technologies and powers ،Available on the Web site (<https://jeffreyjding.github.io/documents/> 1: 00 m.

3 -Ding . J ، Op.Cit.

وأعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن عزمها منع شركات التكنولوجيا الأمريكية، التي تتلقى تمويلاً فيدرالياً، من بناء منشآت للتكنولوجيا المتقدمة في الصين لمدة 10 سنوات، وتم الكشف عن هذه النية التي هي جزء من مبادئ توجيهية في إطار خطة بقيمة 50 مليار دولار، كما تهدف إلى إنشاء صناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة¹.

وبتفصيل أكثر تشدد الولايات المتحدة من الإجراءات العقابية لتقييد مبيعات تكنولوجيا الرقائق الإلكترونية إلى الصين في محاولة لإعاقة التقدم العسكري الحالي للجيش الصيني، وبموجب القواعد الجديدة، صرحت الولايات المتحدة إنها ستمنع الشركات الأمريكية من بيع رقائق معينة تستخدم في تطوير الحوسبة الفائقة والذكاء الاصطناعي للشركات الصينية، كما تستهدف القيود أيضاً حظر المبيعات من الشركات الأجنبية التي تستخدم معدات وتكنولوجيا أمريكية، وتخوض الولايات المتحدة سباق تسلح مع الصين للسيطرة على توريد أشباه الموصلات².

كما وصلت التكنولوجيا إلى نقطة أصبحت التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتطوير الأسلحة عبر التكنولوجيا والعملات الرقمية من أهم الاتجاهات التي تشكل مستقبل الأعمال والتفاعل عبر الإنترنت كما أصبح مجال المنافسة في هذا الشأن متقارب جداً، خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية³.

1 - مونیکا ميلر، الولايات المتحدة تعزم منع شركات "التكنولوجيا المتقدمة" من بناء مصانع في الصين، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-62818168>، تاريخ الزيارة: 26/04/2026، الوقت 12:00.

2 - الولايات المتحدة تشدد القيود على مبيعات الرقائق الإلكترونية إلى الصين لكبح تفوقها العسكري، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/business-6315365>، تاريخ الزيارة: 26/04/2026، الوقت 12:24.

3 - What technologies will dominate in 2022?، (2021)، Wizata Magazine، Available on the Web site: <https://www.wizata.com/knowledge-base/which-technologies-will-dominate-in-2022>، date of visit : 26/04/2026، time 1: 00 m.

المبحث الثالث: موقع بحر الصين الجنوبي كفضاء استراتيجي للتنافس الدولي

يعتبر بحر الصين الجنوبي ساحة نزاع اقليمي بين عدة دول حول السيادة على أجزاء مختلفة عنه، يتسم المشهد الجيوسياسي والأمني في بحر الصين الجنوبي بقدر هائل من التعقيد والأهمية، إذ يعتبر البحر حلقة وصل يتلاقى فيها التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعلاقات الدولية. وتظل هذه المنطقة الحيوية محل توترات مختلفة بين الدول الإقليمية والقوى العالمية، تجلى آخر مظاهرها في إطلاق سفينة تابعة لخفر السواحل الصيني مدافع مياه على نظيرتها الفلبينية في منطقة متنازع عليها في البحر. من جهة أخرى، تعزز كل من الصين والولايات المتحدة تواجدهما العسكري في المنطقة، حيث تعزز واشنطن تفعيلها لشبكة تحالفاتها الإقليمية، بالتزامن مع سعي بكين إلى توسيع قدراتها العسكرية في البحر.

المطلب الأول: الجغرافية السياسية لبحر الصين الجنوبي وأهميته

أولاً: الواقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي وأبعاده النظرية:

بحر الصين الجنوبي عبارة عن مساحة محيطية من المياه في غرب المحيط الهادئ يقع فلكيا بين دائرتي عرض 26 - 30 درجة شمالا، وخطي طول 100 121 - درجة شرقا يغطي مساحة تقدر بحوالي 3,500,000 كيلو متر مربع. يحدها جنوب الصين من الشمال وشبه جزيرة الهند الصينية من الغرب وتايوان وشمال غرب الفلبين من الشرق وبورنيو وشرق سومطرة وجزر بانجكابيليتونج من الجنوب¹ وهو بحر هامشي لكنه جزء من المحيط الهادئ يمتد من مضيق ملقا في الجنوب الغربي إلى مضيق تايوان في الشمال الشرقي غني بالموارد.²

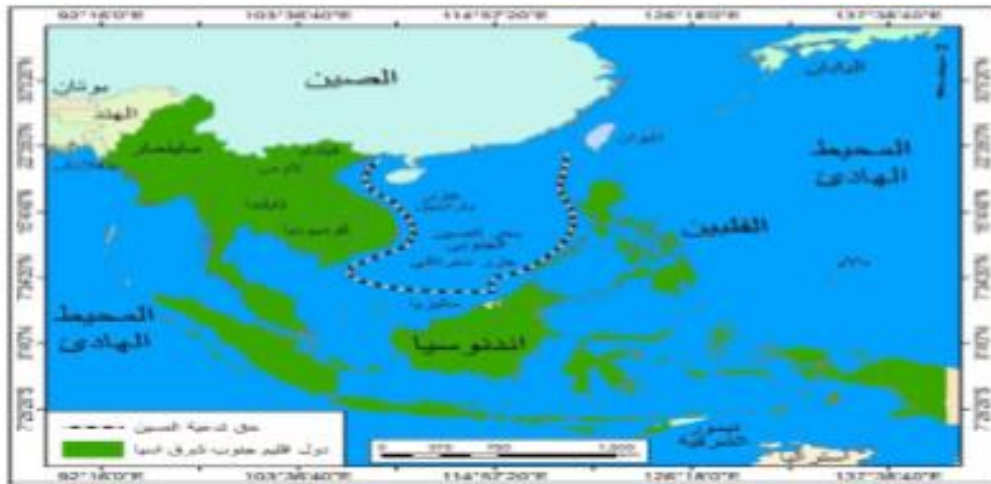
1 1994,37 -Ankita Das, Geopolitical Dynamics of South China Sea, international journal for innovative research in multidisciplinary field, Volume 11. Issue 12/03/2026.(106-111), p.106

2 -Md. Salman Sohel, Gazi Abu Horaira, Md. Shahidul Islam, "Geo- Politics in South China Sea: A Historical Perspective", International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) (Volume III, Issue 12/03/2026,(344-349).p.344

يحتوي بحر الصين الجنوبي على مجموعتين من الجزر المتنازع عليها بشدة، وهما جزر سبراتلي وباراسيل. تتنازع الصين وفيتنام على جزر باراسيل حيث يقع حوالي نصف الجزر ضمن مسافة 370 كيلو (متر 200 ميل بحري) من فيتنام، بينما تقع جميعها ضمن مسافة 370 كيلو متر (200 ميل بحري) من جزيرة هاينان الصينية. بينما تطالب كل من الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وتايوان وماليزيا بأجزاء مختلفة من جزر سبراتلي.¹

كما يحتوي بحر الصين الجنوبي على كميات معتبرة من الغاز الطبيعي تقدر ب 16 ترليون متر مكعب كما وتوجد 80% من احتياطاته في هذا البحر الذي تبلغ مساحته 1.54 كلم مربع على عمق 300 متر، وتزداد أهميته بسبب التوقعات بشأن احتوائه على مخزونات كبيرة من الطاقة تفوق الاحتياطيات الأوروبية والأمريكية.²

الخريطة رقم 02: خريطة تبين الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي



المصدر: Philip's Atlas of the world, paperbakedition, 1994, p37

1 -Martin D Mitchell, "The South China Sea: A Geopolitical Analysis" Journal of Geography and Geology; Vol. 8. No. 3; 28/02/2026) ,p15

2 - منتهى على حسين وحسين مهر خلف، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني مجلة دراسات دولية، العدد الرابع وتسعون، 2023، ص (563-532).

تتقل حوالي ثلث صادرات النفط الخام العالمية بحراً عبر هذا البحر، وتتمر عبره أهم الطرق البحرية لنقل البضائع والمواد الخام من أوروبا وأفريقيا إلى آسيا. ويزخر بحر الصين الجنوبي بمخزون سمكي غني ويشتهر في وجود رواسب نقط وغاز ضخمة فيه، وتقف الصين في الصدارة بين المطالبين بالشعاب المرجانية والجزر المرجانية في هذا البحر إلى جانب الدول المجاورة، فيتنام وماليزيا وبروناي والفلبين وتايوان التي تتداخل مناطقها الاقتصادية الخالصة جزئياً أو كلياً فيه.¹

ويضل الوضع الجغرافي متغيراً أكثر ثباتاً بينما تثبت الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية أنها أكثر ديناميكية وعلى الرغم من أن "كوهين يجادل بأن الوضع الجغرافي ليس حتمياً، إلا أنه لا يزال يوفر بعض المزايا أو التحديات المتأصلة لمختلف البلدان التي تسعى لتأمين مناطق معينة أو استباق أو تقليل أو طرد وجود دولة قائمة، ويؤكد "كوهين" على فكرة الأماكن كمتغيرات محدودة تستخدم مجموعة متنوعة من المعطيات المادية والثقافية في تثبيت الحدود هته الأخيرة تبقى في حالة تغير مستمر وخاصة إذا ارتبطت بمواقع إستراتيجية.²

بالتزامن مع الوضع الجغرافي وتغير الحدود، كتب ماكيندر وسبيكمان بإسهاب عن قلب أوراسيا الذي تهيمن عليه قوة برية (روسيا) أو (الصين) مع هيمنة القوى البحرية على محيطها البحري، ولا سيما البحرية البريطانية، ثم الأمريكية لاحقاً ونتيجة لذلك، ثبت أن فرض قوة برية لقوتها على محيط أوراسيا البحري صعب وكذلك اختراق قوة بحرية خارجية أو محيطية لآسيا براً وكما توضح الأمثلة القادمة، فإن هذا الوضع الجغرافي بهذا الطريق بفعالية لتوتر مدار طويل الأمد بين قلب أوراسيا ومحيطها البحري، وهو وضع ينطبق تماماً على التطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحالية في بحر الصين الجنوبي.³

1 -Jan senkyr, davidmerkle, geopolitics in the south china, seakonrad-adenauer-stiftung e. v. monitor security, august, 2023, p.4

2 -Martin D Mitchell, op cit, p.15

3 -Martin D Mitchell, op cit, P.16.

وتشكل السمات الواقعية الهجومية مثل تعظيم القوة والضربات الاستباقية، وعدم موثوقية المؤسسات الدولية أساساً للتنافس الأمريكي الصيني في بحر لصين الجنوبي، تؤمن الصين بتراكم القوة والتحديث العسكري، وتحقيق التوازن، مع إصرارها على مطالباتها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والتي تعبر عنها بجرأة متزايدة. تمثل هذه المطالبات فرصة لاتخاذ إجراءات استباقية لضمان مصالحها الإستراتيجية.

ومن المؤكد أن جمهورية الصين الشعبية ستصطدم بالولايات المتحدة في طريقها نحو مكانة القوة العظمى لذا، فإن الوظيفة الإستراتيجية الأهم لبحر الصين الجنوبي في سياسة بكين الهجومية الواقعية هي إبراز القوة التي ستسمح لها بتوسيع قدراتها العملياتية في عمق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما أن للولايات المتحدة أسبابها لإتباع نهج الواقعية الهجومية بحرص من خلال بناء علاقات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية ودبلوماسية وثيقة مع دول المنطقة. ووفقاً للواقعيين الهجوميين، فإن الحافز الكافي للنظام الفوضوي هو غياب القوى القائمة حالياً، مع وجود قوى تعديلية فقط في المنطقة.¹

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

إنّ الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي كممرٍ مائي مهم، ومرور ما يقرب من ثلث سفن شحن التجارة العالمية، ونصف النقل البحري عبره واحتوائه على احتياطات ضخمة من الطاقة أي من النفط والغاز تقدر بين 23 و30 مليار طن من النفط و16 تریلیون متر مكعب من الغاز الطبيعي، إضافة إلى غناه بالثروات المعدنية والسمكية، وما يضم في أعماقه من الكابلات الحيوية لخدمات الاتصالات الدولية، كل ذلك جعله محط أنظار الدول البعيدة والقريبة، لأنّ السيطرة عليه يعد مدخلاً للتأثير في حركتي التجارة والملاحة العالميتين. ويضم مجموعة من الجزر ذات أهمية إستراتيجية كبرى، كونها مداخل جغرافية لهذا البحر، والتهديد بإمكان إغلاقها يترك آثاراً سلبية جمة على الدول التي تعتمد على السفن في تجارتها، وهنالك أربع مجموعات من الجزر، وهي: دونغشا أو الجزر الشرقية - شيشا أو الجزر الغربية - تشونغشا أو الجزر الوسطى - ناشا أو الجزر الجنوبية. وفي ظل الإدراك المتنامي لأهمية بحر الصين الجنوبي لدى دول الإقليم والقوى الخارجية المؤثرة في العلاقات الدولية عموماً، بدأ هذا البحر يدخل صميم التفاعلات

1 -Mubashra Shaheen Gondal, US-China Competition in the South China Sea and International Law, Article at: <https://www.researchgate.net/publication/387222944>, 14 /03/2026 , p.4

الجيوبوليتيكية للقرن الواحد والعشرين، عبر تحوُّله إلى واحدة من أهم النقاط الساخنة على خريطة التفاعلات الدولية، بحيث أنّ مستقبل النظام الدولي في الفترة المقبلة من الزمن سيتحدد بفعل مجموعة مهمة من التطورات التي ستحدث في نطاقات جغرافية محددة من العالم، ويقع بحر الصين الجنوبي ضمن النطاقات الأولى منها: ¹

ويذهب الباحث ستيفن ج. روشنسكي إلى مقارنة بحر الصين الجنوبي بالخليج العربي وبحر قزوين من حيث الأهمية الاستراتيجية وذلك من زاويتين:

الأولى: تداخل موارده من الطاقة بين الدول المطلة على المسطحات المائية.

الثانية: استعداد الدول المشتركة جغرافياً في هذه المسطحات المائية لنشر قواتها العسكرية من أجل الدفاع عما تراه مصلحة وطنية حيوية لها. ²

وأمام هذه الحقائق، ثمة خلاف حاد يدور اليوم بين دول إقليم بحر الصين الجنوبي، حول حقوق السيادة وما يترتب عليها من تبعات قانونية تتعلق بممارسة ضروب النشاط البحري المختلفة، العسكرية والاقتصادية والتجارية والسياحية. في حين تدّعي الصين سيادتها على 80% من مساحته، في المقابل ترفض باقي دول الإقليم هذه الادعاءات، وتدعو للعمل على تدويل الأزمة والاحتكام إلى المحاكم الدولية وقانون الأمم المتحدة للبحار الموقع في العام 1982، والذي حدد ما يأتي:

- تأسيس حقوق حرية الملاحة.
- تعيين الحدود البحرية الإقليمية 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ.
- تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة إلى 200 ميل بحري من الشاطئ.
- تعيين قواعد لتوسيع نطاق حقوق الجرف القاري والتي تصل إلى 350 ميلاً بحرياً من الشاطئ.
- إنشاء سلطة دولية لقاع البحار.
- وضع آليات أخرى لحل النزاع على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة لحدود الجرف القاري.

1 - عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، العدد 15، الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف 2007، ص 107.

2 - ديارى صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت - لبنان تشرين الثاني 2018 منشور على الرابط: <https://books.google.com.lb/books?id=>

وبالفعل قامت الفيليبين برفع دعوى أمام محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي لإثبات حقها في مياه بحر الصين الجنوبي، واعتبرت المحكمة أنّ الصين لا تمتلك حقًا تاريخيًا في هذا البحر، وأنّها انتهكت حقوق الفيليبين السيادية في بحر الصين الجنوبي. الأمر الذي رفضته الصين وقاطعت جلسات المحكمة معدة أنّ قواتها المسلحة ستحمي سيادتها ومصالحها الوطنية، مدعية أنّ لديها تاريخًا يمتد لأكثر من ألفي عام في هذا البحر، وأنّها أعلنت للعالم خريطة خط القطاعات التسعة في العام 1948، وهي لن تقبل مطلقًا أيّ زعم أو عمل يستند إلى ذلك الحكم.¹

يأتي رفض الصين المطلق لأيّ تدخّل خارجي في شؤون بحر الصين الجنوبي، انطلاقًا من تخوّفها الناتج من محاولة الولايات المتحدة الأميركية استغلال نفوذها في مناطق نفطية كثيرة من العالم، بهدف إخراجها والتأثير في مكانتها المستقبلية، وحرمانها من القيام بأيّ دور فاعل ومؤثر، وبخاصة وأنّ استثمارها للثروات الواعدة في بحر الصين الجنوبي يقلل من اعتمادها على النفط المستورد من منطقة الخليج العربي بشكل أساسي، إذ إنّ استيرادها للنفط من هذه المنطقة ارتفع من 39% في العام 1990 إلى 60 % في العام 2003 ويتوقع أن يصل إلى 80% في العام 2020.

وينبغي الإشارة إلى أنّ الصين لديها طموحات تهدف إلى تحقيقها عبر استخدام القوة في سلسلتي سبراطي وباراسيل وذلك بهدف:²

- السيطرة على طرق وخطوط المواصلات البحرية التي تمدّها بالطاقة وبخاصة القادمة من الخليج العربي.

- السيطرة على مداخل مضيق ملقا وغيره من المضائق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها.

إذ إنّّه وبعد الحرب الباردة، أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يركّز على ما يحويه من خطوط مواصلات بحرية، باتت تمثّل شريان الحياة للاقتصاد الصيني، وعاملاً محددًا في تحقيق أمنها وبالتالي لأهدافها التنموية الاستراتيجية، والحفاظ على شرعية نظامها الشيوعي.

1 - أزاد أحمد علي، الأبعاد الجيو استراتيجية للخلاف الأميركي الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية، مركز رووداو للدراسات، 2016، ص 8 - 10.

2 - سفيان بلمادي، جوسياسة المضائق البحرية الاستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملقا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجًا، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية، الجزائر، سنة 2015، ص 32-33.

وقد تحوّل بحر الصين الجنوبي في السنوات الأخيرة إلى أحد أكثر خطوط النقل البحرية الدولية ازدحاماً، حيث يمر عبر مضائق: ملقا - لومبوك - سوندا، أكثر من نصف الشحن العالمي للسلع. ويمثّل النفط والغاز الطبيعي المسال والفحم والحديد أغلبية الشحنات العابرة، بحيث أنّ أكثر من 100 ألف ناقلة للحاويات وسفن تجارية أخرى تعبر تلك المضائق سنوياً. وليس من المبالغة كما قال الباحث الفيتنامي فام كانغ مينه إنّ من يسيطر على بحر الصين الجنوبي، يسيطر على الاقتصاد العالمي، ما دام هو الرابط بين المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ، وتمر عبره غالبية إمدادات الطاقة المتجهة إلى كل من: الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، لذلك يعدّ متنفس الحياة لاقتصاديات شرق آسيا: ¹

إنّ الترابط الجغرافي لمضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي جعلهما من أكثر الممرات الملاحية أهمية في العالم، إذ ينتهي مضيق ملقا من الناحية الجغرافية عند المدخل الجنوبي لهذا البحر، وخصوصاً بالنسبة لدول الإقليم التي تعدّ غالبيتها مستوردة للنفط، لذا فإنّ إغلاق مضيق ملقا يترك آثاراً سلبية على اقتصادات هذه الدول. وتبرز الخشية الصينية من استغلال الولايات المتحدة لتفوقها العسكري عبر أساطيلها البحرية الموجودة في المنطقة، لذلك تسعى جاهدة للعمل على ترسيخ أقدامها في مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي. وتزداد هذه الأهمية كونه أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادئ والهندي، من هنا ترى الصين ضرورة حمايته من أي قوى أخرى، إقليمية كانت أم دولية، يمكن أن تتسبب في تعطيل حركة الملاحة فيه، لما قد تلحقه من ضرر في اقتصادها، واقتصاد المنطقة عموماً.

ولا تقتصر أهمية بحر الصين الجنوبي على الصين وحدها، بل يعدّ من الأهمية بمكان لباقي الدول الإقليمية، بغية تنمية اقتصادها. فالفيتنام مثلاً تهدف إلى تحقيق زيادة بنسبة 7% في الحصة البحرية لاقتصادها بحلول العام 2020، والفلبين تعدّ الربط البحري ضرورياً ليس لازدهارها فقط وإنّما لوحدها السياسية أيضاً، لذلك شجعت مواطنيها من سكان المناطق الساحلية على التجارة بحرًا.

1 - عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، مرجع سابق، ص 112.

المطلب الثاني: منطقة بحر الصين الجنوبي من جهة جيو استراتيجية

الأول: تاريخ الصين في بحر الصين الجنوبي

ظل الشعب الصيني يعيش ويمارس الإنتاج في جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية منذ القدم. اكتشفت الصين جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية وأطلقت الأسماء عليها واستغلتها قبل غيرها، وبدأت ممارسة السيادة عليها وإدارتها قبل غيرها وبشكل مستمر وسلمي وفعال، مما أثبت سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي وحقوقها ومصالحها المعنية في بحر الصين الجنوبي¹. خلال عهد أسرة هان الغربية في القرن الثاني قبل الميلاد، قام الشعب الصيني بالملاحة في بحر الصين الجنوبي، واكتشف جزر بحر الصين الجنوبي خلال الممارسات التطبيقية الطويلة المدى. إن المؤلفات التاريخية الصينية القديمة، مثل «ييوو تشي» (سجل الأشياء الغريبة) في أسرة هان الشرقية و«فونان تشوان» (سجل فونان) في عصر الممالك الثلاث و«منغليانغ لو» (سجل حالم في وضح النهار) و«لينغواي دايدا» (ملاحظات حول الأرض ما وراء الممرات) في أسرة سونغ و«داوي تشيليو» (سجل موجز للجزر) في أسرة يوان و«دونغشيانغ كاو» (استطلاع حول المحيطات الشرقية والغربية) و«شونغ شيانغسونغ» (رياح مؤاتية للمرافقة) في أسرة مينغ و«تشينان تشنغفا» (جهات البوصلة) و«هايقوه ونجيانلو» (سجلات المعلومات عن البلدان الساحلية) في أسرة تشينغ وغيرها، لا تسجل أحوال وجود الشعب الصيني في بحر الصين الجنوبي فحسب، بل تسجل المواقع الجغرافية والملاح الطوبوغرافية لجزر بحر الصين الجنوبي والخصائص الهيدرولوجية والجوية لبحر الصين الجنوبي أيضاً، كما أطلقت على جزر بحر الصين الجنوبي العديد من الأسماء النابضة بالحياة، مثل «تشانغهاي تشيتو» (الجزر المرجانية الملتوية في مياه البحر العالية) و«شانهو تشو» (الجزر المرجانية) و«جيورولو تشو» (جزر الصدقات التسع) و«شيتانغ» (الشعاب الصخرية) و«تشيانلي شيتانغ» (الشعاب الصخرية الممتدة لألف لي) و«وانلي شيتانغ» (الشعاب الصخرية الممتدة لعشرة آلاف لي) و«تشانغشا» (الجزر الرملية الطويلة) و«تشيانلي تشانغشي» (الجزر الرملية الممتدة لألف لي) و«وانلي تشانغشا» (الجزر الرملية الممتدة لعشرة آلاف لي) وغيرها.

1 - سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى جمهورية السودان. (2016). ، جزر بحر الصين الجنوبي ظلت من أراضي الصين الإقليمية، الخرطوم: سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى السودان. متاح على الموقع الرسمي للسفارة،

<https://sd.china-embassy.gov.cn>

خلال العملية التاريخية لاستغلالهم بحر الصين الجنوبي، شكل الصيادون الصينيون منظومة ثابتة نسبياً لتسمية جزر بحر الصين الجنوبي، مثلاً: سموا الجزر والجزر الرملية بـ"تشي"، وسموا الحيويد البحرية بـ"تشان" و"شيان" و"شا"، وسموا الحلقات المرجانية بـ"كوانغ" و"تشوان" و"تانغ"، وسموا الشطوط الرملية تحت المياه بـ"شاباي"، وغير ذلك. يعد «قنغلوبو» (دليل الخطوط البحرية)، الذي تم إعداده في عهد أسرتي مينغ وتشينغ، دليلاً ملاحياً لتتقل الصيادين الصينيين بين المناطق الساحلية ببر الصين وجزر بحر الصين الجنوبي، يتوارث بالعديد من نسخه بخط اليد وظل يستخدم حتى اليوم؛ يسجل الدليل حياة الشعب الصيني ونشاطات إنتاجه واستغلاله لجزر بحر الصين الجنوبي، وكذلك الأسماء التي أطلقها الصيادون الصينيون على تلك الجزر. من تلك الأسماء أكثر من 70 تسمية للجزر والحيويد البحرية والشواطئ والشطوط الرملية التابعة لجزر نانشا على الأقل، حيث تمت تسمية بعضها حسب جهات البوصلة، مثل تشووي (حيد تشوبي البحري) ودونغتو ييشين (شط بنغبوه الرمي)؛ وتمت تسمية بعضها بأسماء المنتجات الخاصة، مثل تشيقوا شيان (حيد تشيقوا البحري، تشيقوا يعني خيار البحر الأحمر) وموقوا شيان (حيد نانبنغ البحري، موقوا يعني خيار البحر الأسود)؛ وتمت تسمية بعضها حسب شكل الجزر والحيويد البحرية، مثل نياوتشوان (حيد شياناً البحري، نياوتشوان يعني صف طيور) وشوانغدان (حيد شيني البحري، شوانغدان يعني شياالتين اثنتين)؛ وتمت تسمية بعضها بأسماء أشياء مادية معينة، مثل قوقاي تشي (جزيرة آنبوه الرملية، قوقاي يعني غطاء القدر) وتشنغقو تشي (جزيرة جينغهنغ، تشنغقو يعني علاقة القبان)؛ وتمت تسمية بعضها حسب الممرات المائية، مثل ليومن شا (حيد ليومن البحري، ليومن يعني ستة مداخل).

اقتبس الملاحون الغربيون بعض الأسماء التي أطلقها الشعب الصيني على جزر بحر الصين الجنوبي، ووضعوها كهوامش على بعض دلالات الملاحة والخرائط البحرية الموثوق بها والصادرة في القرنين الـ19 والـ20. مثلاً، Namyit (جزيرة هونغشيو) و Sin Cowe (جزيرة جينغهنغ) و Subi (حيد تشوبي البحري)، مصادرها ألفاظ كلمات "نانبي" و"تشنغقو" و"تشووي" من لهجة هاينان المحلية.

يدل عدد كبير من الوثائق التاريخية ومواد التراث على أن الشعب الصيني مارس الاستغلال المستمر لجزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية. إذ منذ عهد أسرتي مينغ وتشينغ، كان الصيادون الصينيون يتجهون على متن الرياح الشمالية الشرقية الثابتة الجهة إلى الجنوب ليمارسوا إنتاج الأسماك في مياه جزر نانشا كل عام، ويعودون إلى بر الصين على متن الرياح الغربية الجنوبية الثابتة الجهة في العام

التالي. كما عاش بعضهم على تلك الجزر طول السنة، حيث قاموا بصيد الأسماك وحفر الآبار لأخذ المياه العذبة واستغلال الأراضي البور للزراعة وبناء المساكن والمعابد وتربية المواشي والدواجن، وغير ذلك. تفيد السجلات التاريخية الصينية والأجنبية والاكتشافات الأثرية أنه كانت على بعض الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر نانشا، المحاصيل وآبار المياه والمساكن والمعابد والقبور ونقوش الأنصاب وغيرها من الآثار العائدة إلى الصيادين الصينيين.

كما يسجل عدد كبير من الوثائق الأجنبية حقيقة أن الصينيين هم وحدهم من مارس الإنتاج وعاش على جزر نانشا خلال فترة طويلة.

يتحدث «الدليل البحري الصيني» الصادر عن أميرالية المملكة المتحدة في عام 1868، عن حيود تشنغخه البحرية التابعة لجزر نانشا مشيراً إلى: "يكسب صيادو هاينان رزقهم بصيد خيار البحر والأصداف، وعلى مختلف تلك الجزر آثارهم، ويعيش بعضهم على الجزر والحيود البحرية لمدة طويلة"، ويعيش الصيادون على جزيرة تايبينغ بشكل أكثر ارتياحاً من الصيادين على الجزر الأخرى، إذ أن مياه الآبار على تلك الجزيرة أفضل بكثير مما على الجزر الأخرى". كما يسجل «الدليل البحري الصيني» الصادر عام 1906 ومختلف طبعات «الملاحة البحرية في الصين» الصادرة في عام 1912 وعام 1923 وعام 1937 وغيرها، العديد من فعاليات ممارسة الإنتاج والحياة للصيادين الصينيين على جزر نانشا بوضوح.

تسجل مجلة «الرسوم الملونة للعالم المستعمر» الفرنسية في عددها الصادر في سبتمبر 1933: يسكن الصينيون (أبناء هاينان) وحدهم على الجزر التسع التابعة لجزر نانشا، ولا أحد من دولة أخرى عليها. كان على جزيرة الجنوب الغربي (جزيرة نانسي) 7 سكان، منهم طفلان؛ على جزيرة تسيتو (جزيرة تشونغيه) 5 سكان؛ على جزيرة سبراتلي (جزيرة نانوي) 4 سكان، زاد عددهم بفرد واحد عن عام 1930؛ على جزيرة لوييتا (جزيرة نانياو) المعبد والكوخ والبئر التي خلفها الصينيون؛ رغم أنه لا أحد يسكن على جزيرة يتو آبا (جزيرة تايبينغ)، أكتشف هناك نصب نقش عليه مقاطع صينية تعني تقريباً "تنقل الحبوب الغذائية إلى هنا، لكن لم نجد أحداً، فنضع الحبوب الغذائية تحت صفيحة حديدية (هنا تكتب صخور في النص الأصلي بالفرنسية)؛ وعلى مختلف الجزر الأخرى، يمكن اكتشاف آثار مساكن الصيادين في شتى الأماكن. كما تسجل المجلة أن جزيرة تايبينغ وجزيرة تشونغيه وجزيرة نانوي وغيرها من الجزر، التي عليها

غطاء نباتي نضير وآبار مياه شرب ويزرع عليها النارجيل وأشجار الموز وأشجار البابايا والأناناس والخضر والبطاطا وغيرها وتربى الطيور الداجنة، ملائمة لإقامة البشر.

كما تسجل وثيقة «بوفو نو شيما» (جزيرة عاصفة) اليابانية الصادرة عام 1940 و«الملاحاة الآسيوية» (المجلد الرابع) الصادرة عن المكتب الهيدروغرافي للولايات المتحدة الأمريكية عام 1925 وغيرهما من الوثائق، أحوال إنتاج الصيادين الصينيين وحياتهم على جزر نانشا.

إن الصين أول دولة بدأت تدير جزر بحر الصين الجنوبي والنشاطات البحرية المعنية، وتديرها بشكل مستمر. وفي التاريخ، مارست الصين إدارة جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية بشكل مستمر وسلمي وفعال عبر التنظيم الإداري ودوريات الأسطول واستغلال الموارد والمسح الفلكي والاستطلاع الجغرافي وغيرها من الطرق.

على سبيل المثال، عينت الصين جينغليويه آنفوشي (المبعوث الإمبراطوري للإدارة والصلح) في منطقة قوانغدونغ وقوانغشي في عهد أسرة سونغ، ليحكم المناطق الجنوبية بشكل عام. ذكر تسنغ قونغ ليانغ من أسرة سونغ في مؤلفه «ووجينغ تسونغياو» (المنهاج العام للشؤون العسكرية) أن الصين أنشأت أسطول الدوريات البحرية ليقوم بجولات تفقدية في بحر الصين الجنوبي، في سبيل تعزيز الدفاع البحري في بحر الصين الجنوبي. وأدرج «شيتانغ» و«تشانغشا» ضمن نطاق «الدفاع البحري» في كل من «تشيونغتشو فوتشي» (سجلات ولاية تشيونغتشو) التي ألفها مينغ يي في عهد أسرة تشينغ، و«ياتشو تشي» (سجلات ولاية ياتشو) التي ألفها تشونغ يوان دي في عهد أسرة تشينغ، وغيرهما من المؤلفات.

ويسجل العديد من السجلات المحلية الرسمية الصينية، مثل «قوانغدونغ تونغتشو» (السجلات العامة لقوانغدونغ) و«تشيونغتشو فوتشي» (سجلات ولاية تشيونغتشو) و«وانتشو تشي» (سجلات ولاية وانتشو)، «في ولاية وانتشو تشيانلي تشانغشا» و«وانلي شيتانغ» أو الملاحظات المشابهة في مواد «الأراضي الإقليمية» أو «الجغرافيا والجمال والمياه».

كما حددت حكومة الصين في مختلف العصور، جزر بحر الصين الجنوبي كأراض إقليمية صينية في الخرائط الرسمية. إذ تم رسم تلك الجزر كأراض إقليمية صينية في كل من «تيانشيا تسونغوي تو» (الخريطة العامة للعالم، العالم هنا يشير إلى الصين) من «هوانغتشينغ قتشيشنغ فنتو» (خرائط مختلف المقاطعات التابعة مباشرة لسلطة تشينغ الإمبراطورية) الصادرة عام 1755، و«داتشينغ واننيان ييتونغ

تيانشيا تو» (خريطة العالم الموحد الخالد لإمبراطورية تشينغ العظيمة، العالم هنا يشير إلى الصين) الصادرة عام 1767، و«داتشينغ واننيان بيتونغ ديلي تشيوانتو» (خريطة إمبراطورية تشينغ العظيمة الموحدة الخالدة) الصادرة عام 1810، و«داتشينغ بيتونغ تيانشيا تشيوانتو» (خريطة العالم الموحد لإمبراطورية تشينغ العظيمة، العالم هنا يشير إلى الصين) الصادرة عام 1817، وغيرها.

توضح الحقائق التاريخية أن الشعب الصيني ظل يتخذ جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية، كأماكن للإنتاج والحياة وممارسة فعاليات الاستغلال بمختلف أنواعها. بينما ظلت حكومة الصين في مختلف العصور تمارس إدارة جزر بحر الصين الجنوبي بشكل مستمر وسلمي وفعال. خلال العملية التاريخية الطويلة المدى، أثبتت الصين سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي وحقوقها ومصالحها المعنية في بحر الصين الجنوبي، وقد أصبح أبناء الشعب الصيني أسياد جزر بحر الصين الجنوبي منذ فترة طويلة. (الثاني) حفاظ الصين الدائم والثابت على سيادتها على الأراضي الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي

لم تتعرض سيادة الصين على جزر بحر الصين الجنوبي لأي تحد قبل القرن العشرين. وفي الفترة ما بين ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، استولت فرنسا واليابان، بالقوة وبشكل غير مشروع، على بعض الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر نانشا الصينية على التوالي. وهبّ الشعب الصيني لمقاومة ذلك بحزم، واتخذت حكومة الصين حينئذ سلسلة من الإجراءات للدفاع عن سيادتها على جزر نانشا.

في عام 1933، كانت فرنسا قد غزت بعض الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر نانشا لمدة، وأصدرت بيانا حكوميا أعلنت فيه "الاحتلال"، مما سبب "حادثة الجزر التسع". كانت ردود الفعل في مختلف الأماكن والأوساط بالصين شديدة، وهب الجميع بالتتابع يحتجون وينددون بالعمل العدواني الفرنسي. بينما قام الصيادون الصينيون، ساكنو جزر نانشا، بالمقاومة الميدانية، حيث قطع فو هونغ قوانغ وكه جيا يوي وتشنغ لان دينغ وغيرهم، ساريات الأعلام الفرنسية التي علقتها فرنسا على جزر تايبينغ وبيتسي ونانوي وتشونغغيه وغيرها.

بعد وقوع "حادثة الجزر التسع"، أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أنه على الجزر المعنية بجزر نانشا "صيادون من وطننا وخدمهم يقيمون عليها، وتم إثبات أنها من أراضي الصين الإقليمية في المجتمع الدولي"، وقدمت حكومة الصين احتجاجا شديدا على غزو الطرف الفرنسي على الجزر التسع. في

الوقت نفسه، وتجاه إغراء فرنسا للصيادين الصينيين بتعليق العلم الفرنسي، أمرت حكومة مقاطعة قوانغدونغ مختلف محافظيها بإعلان حظر تعليق الأعلام الأجنبية على سفن الصيد الصينية العاملة في جزر نانشا ومجالات مياهها، ووزعت الأعلام الصينية على الصيادين وطالبتهم بتعليقها.

اختصت لجنة تدقيق الخرائط البحرية والبرية، والمتكونة من وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الداخلية ودائرة القوات البحرية وغيرها من الدوائر، بتدقيق أسماء مختلف الجزر والحيود البحرية والشواطئ والشطوط الرملية التابعة لجزر بحر الصين الجنوبي، وأعدت وطبعت وأصدرت «خريطة مختلف جزر بحر الصين الجنوبي» عام 1935.

كانت اليابان قد استولت على جزر بحر الصين الجنوبي بشكل غير مشروع خلال حربها العدوانية على الصين. وقاوم الشعب الصيني العدوان الياباني بشجاعة. مع تقدم الحرب العالمية ضد الفاشية، وحرب مقاومة الشعب الصيني ضد العدوان الياباني، أصدرت الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا «إعلان القاهرة» في ديسمبر 1943، أعلنت فيه بمهابة أنه يجب على اليابان إعادة أراضي الصين الإقليمية، التي اغتصبتها، إلى الصين. وفي يوليو 1945، أصدرت الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا «إعلان بوتسدام» الذي تنص مادته الثامنة بوضوح على "يجب تنفيذ ما ينص عليه «إعلان القاهرة»".

في أغسطس 1945، أعلنت اليابان قبول «إعلان بوتسدام» والاستسلام بلا قيد أو شرط. وفي الفترة ما بين نوفمبر وديسمبر 1946، كلفت حكومة الصين العقيد لين تسون وغيره من المسؤولين العسكريين والسياسيين رفيعي المستوى بالذهاب إلى جزر شيشا وجزر نانشا على التوالي على متن أربع سفن حربية، وهي "يونغشينغ" و"تشونغجيان" و"تايبينغ" و"تشونغغيه"، من أجل إقامة المراسم وإعادة بناء أنصاب السيادة على تلك الجزر وإرسال القوات للمرابطة فيها. وبعد ذلك، أعادت حكومة الصين تسمية أربع جزر تابعة لجزر شيشا وجزر نانشا بأسماء السفن الحربية الأربع المذكورة أعلاه.

في مارس 1947، أنشأت حكومة الصين مكتب إدارة جزر نانشا على جزيرة تايبينغ، التابع لمقاطعة قوانغدونغ. كما أنشأت الصين على تلك الجزيرة مرصدا جويا ومحطة إذاعة بدأت تديع المعلومات الجوية منذ يونيو نفس العام.

في عام 1947 وعلى أساس إعادة المسح الجغرافي لجزر بحر الصين الجنوبي، نظمت حكومة الصين إعداد «سجل جغرافي موجز لجزر بحر الصين الجنوبي» ومراجعة «جدول المقارنة بين الأسماء الجديدة والقديمة لجزر بحر الصين الجنوبي» ورسم «خريطة مواقع جزر بحر الصين الجنوبي» التي توضع خطوط متقطعة عليها للإشارة إلى حدود بحر الصين الجنوبي. في فبراير 1948، أصدرت حكومة الصين «خريطة المناطق الإدارية لجمهورية الصين»، التي تشمل «خريطة مواقع جزر بحر الصين الجنوبي». في يونيو 1949، أصدرت حكومة الصين «لوائح تنظيمية لمكتب الرئيس التنفيذي لمنطقة هاينان الخاصة» التي تضم "جزيرة هاينان وجزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا والجزر الأخرى التابعة لها" إلى منطقة هاينان الخاصة.

بعد تأسيسها في أول أكتوبر 1949، جددت جمهورية الصين الشعبية التأكيد مرات واتخذت التشريع والتنظيم الإداري والتفاوض الدبلوماسي وغيرها من الإجراءات، سعياً وراء الحفاظ المتزايد على سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي وحقوقها ومصالحها المعنية في بحر الصين الجنوبي. وظلت الصين تمارس الدوريات وتنفيذ القانون واستغلال الموارد والاستطلاع العلمي وغيرها من النشاطات في جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية بلا انقطاع.

في أغسطس 1951، أصدر وزير الخارجية الصيني الراحل شو ان لاي «تصريح بشأن مسودة معاهدة السلام بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين اليابان ومؤتمر سان فرانسيسكو»، أشار فيه إلى "أن جزر شيشا وجزيرة نانوي، شأنها شأن جزر نانشا وجزر تشونغشا وجزر دونغشا كلها، ظلت من أراضي الصين الإقليمية، كانت محتلة لمدة أثناء الحرب العدوانية التي شنتها الإمبريالية اليابانية، لكن حكومة الصين حينذاك قد تسلمتها كلها بعد استسلام اليابان"، و"أن سيادة جمهورية الصين الشعبية، والتي لا تنتهك، على جزيرة نانوي وجزر شيشا، لن تتأثر بأي شيء سواء أ تنص مسودة معاهدة السلام بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين اليابان على ما يتعلق بها أم لا، أو كيف تنص".

في سبتمبر 1958، أصدرت الصين «بيان حكومة جمهورية الصين الشعبية حول المياه الإقليمية»، الذي ينص بوضوح على أن عرض مياه الصين الإقليمية 12 ميلاً بحرياً، ويتم تحديد خطوط الأساس لحدود مياه الصين الإقليمية بأسلوب خطوط الأساس المستقيمة، وتكون النصوص المذكورة أعلاه

نافذة على كل الأراضي الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية، بما فيها "جزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا والجزر الأخرى التابعة للصين".

في مارس 1959، أنشأت حكومة الصين "مكتب جزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا" على جزيرة يونغشينغ التابعة لجزر شيشا؛ في مارس 1969، تغير اسم "المكتب" إلى "اللجنة الثورية لجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا التابعة لمقاطعة قوانغدونغ"؛ في أكتوبر 1981، أعيد الاسم الأصلي للمكتب. في إبريل 1983، أعلنت اللجنة الصينية لأسماء الأماكن، بتقويض، الأسماء القياسية لبعض جزر بحر الصين الجنوبي، بلغ عدد تلك الأسماء 287.

في مايو 1984، قرر المؤتمر الثاني للمجلس الوطني السادس لنواب الشعب تأسيس منطقة هاينان الإدارية التي يشمل نطاقها الإداري الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا ومجالات مياهها.

في إبريل 1988، قرر المؤتمر الأول للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب تأسيس مقاطعة هاينان التي يشمل نطاقها الإداري الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا ومجالات مياهها.

في فبراير 1992، أصدرت الصين «قانون المياه الإقليمية والمناطق المجاورة لها لجمهورية الصين الشعبية»، الذي أنشأ نظاماً قانونياً أساسياً بشأن مياه الصين الإقليمية والمناطق المجاورة لها، وينص بوضوح على "أن الأراضي الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية تتضمن.. جزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا وجميع الجزر الأخرى التابعة لجمهورية الصين الشعبية". في مايو 1996، قرر الاجتماع الـ19 للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب، المصادقة على «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار»، في الوقت نفسه، أعلن "أن جمهورية الصين الشعبية تجدد التأكيد على سيادتها على شتى الجزر المنصوص عليها في البند الثاني من «قانون المياه الإقليمية والمناطق المجاورة لها لجمهورية الصين الشعبية» الصادر في 25 فبراير 1992".

في مايو 1996، أعلنت حكومة الصين 49 نقطة أساس لحدود المياه الإقليمية بسواحل بر الصين، تنتشر من قرن قاوجياو بمقاطعة شانغونغ إلى قرن جيونبي بجزيرة هاينان، وخطوط الأساس لحدود المياه الإقليمية والتي تعد خطوطاً مستقيمة تربط بين نقاط الأساس المذكورة أعلاه، و28 نقطة أساس لحدود المياه

الإقليمية بجزر شيشا وخطوط الأساس المستقيمة لها، كما أعلنت أنها ستعلن خطوط الأساس لحدود مياه الصين الإقليمية الأخرى في وقت آخر.

في يونيو 1998، أصدرت الصين «قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة والرصيف القاري لجمهورية الصين الشعبية»، الذي أنشأ نظاماً قانونياً أساسياً للمنطقة الاقتصادية الخاصة للصين ورصيفها القاري، وينص بوضوح على "أن نصوص هذا القانون لا تؤثر على الحقوق التاريخية التي تتمتع بها جمهورية الصين الشعبية".

في يونيو 2012، وافق مجلس الدولة على إلغاء مكتب جزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا التابع لمقاطعة هاينان، وعلى تأسيس مدينة سانشا على مستوى الإقليم، لتدير الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا ومجالات مياهها.

تولي الصين اهتماماً بالغاً لحماية البيئة الإيكولوجية وموارد الأسماك في بحر الصين الجنوبي. إذ منذ عام 1999، تنفذ الصين نظام حظر الصيد في الموسم الحار في بحر الصين الجنوبي. حتى نهاية عام 2015، أنجزت الصين في بحر الصين الجنوبي إنشاء 6 مناطق محمية طبيعية على المستوى الوطني، خاصة للأحياء المائية و6 مناطق محمية طبيعية أخرى على مستوى المقاطعة، خاصة للأحياء المائية، تبلغ المساحة الإجمالية لتلك المناطق على المستويين 2.69 مليون هكتار؛ وأنجزت إنشاء 7 مناطق محمية على المستوى الوطني خاصة لموارد سلالات المنتجات المائية، تبلغ مساحتها الإجمالية 1.28 مليون هكتار.

منذ خمسينات القرن العشرين، ظلت سلطة تايوان الصينية تعسكر على جزيرة تايبينغ التابعة لجزر نانشا، حيث تقيم أجهزة خدمة وإدارة مدنية، وتقوم باستغلال الموارد الطبيعية عليها.

(الثالث) سيادة الصين على جزر بحر الصين الجنوبي تحظى باعتراف واسع النطاق في المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استعادت الصين جزر بحر الصين الجنوبي وأعدت ممارسة السيادة عليها، ويعترف العديد من دول العالم بأن جزر بحر الصين الجنوبي من أراضي الصين الإقليمية. في عام 1951، حدد مؤتمر سان فرانسيسكو لمعاهدة السلام مع اليابان، أن اليابان تتخلى عن جميع الحقوق والتصرف باسم الحقوق وطلب الحقوق في جزر نانشا وجزر شيشا. وفي عام 1952، أعلنت حكومة اليابان رسمياً التخلي عن جميع الحقوق والتصرف باسم الحقوق وطلب الحقوق في جزيرة تايوان

وجزر بنغهو وجزر نانشا وجزر شيشا. في نفس العام، تم صدور «أطلس العالم القياسي» بتزكية من كاتسو أوكازاكي الذي كان يتولى منصب وزير الخارجية الياباني وقدم التزكية عبر التوقيع بخط يده، في «خريطة جنوب شرقي آسيا»، الخريطة الـ15 من الأطلس، تم رسم جزر شيشا وجزر نانشا، التي تنص المعاهدة على ضرورة تخلي اليابان عنها، مع جزر دونغشا وجزر تشونغشا، كأراض تعود للصين.

في أكتوبر 1955، عقدت المنظمة الدولية للطيران المدني مؤتمرا في مانيل، وبعثت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وتايلاند والفلبين وجنوب فيتنام وسلطة تايوان الصينية، ممثليها لحضوره، كان ممثل الفلبين رئيسا للمؤتمر وممثل فرنسا نائبا له. طلب القرار الـ24، الذي أجاز في المؤتمر، من سلطة تايوان الصينية تعزيز الأرصاد الجوية في جزر نانشا، ولم يبد أي ممثل رأيا مخالفا لذلك القرار أو اتخاذ موقف التحفظ عليه خلال المؤتمر.

في 4 سبتمبر 1958، أصدرت حكومة الصين «بيان حكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن المياه الإقليمية»، وأعلنت فيه أن عرض مياه الصين الإقليمية 12 ميلا بحريا، وأشارت بوضوح إلى أن "ذلك نافذ على كل الأراضي الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية، بما فيها.. جزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا والجزر الأخرى التابعة للصين." في 14 سبتمبر، قدم رئيس الوزراء الفيتنامي فام فان دونغ مذكرة إلى رئيس مجلس الدولة الصيني شو ان لاي، أعرب فيها بمهابة "أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية تعترف وتؤيد بيان القرار المعني بالمياه الإقليمية، الذي أصدرته حكومة جمهورية الصين الشعبية في 4 سبتمبر 1958"، و"أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية تحترم هذا القرار".

في أغسطس 1956، قدم دونالد إي ويبستر، السكرتير الأول للإدارة الأمريكية لدى تايوان إلى سلطة تايوان الصينية طلبا شفويا للحصول على الموافقة على ذهاب أفراد من القوات الأمريكية إلى جزيرة هوانغيان وحيود شوانغتسي البحرية وجزيرة جينغهنونغ وجزيرة هونغشيو وجزيرة نانوي وغيرها من الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر تشونغشا وجزر نانشا، ليقوموا بالمسح الطبوغرافي. ثم وافقت سلطة تايوان الصينية على طلب الطرف الأمريك.

في ديسمبر 1960، بعثت الحكومة الأمريكية رسالة إلى سلطة تايوان الصينية، طلبت فيها "الحصول على الموافقة" على ذهاب عسكريين أمريكيين إلى حيود شوانغتسي البحرية وجزيرة جينغهنونغ وجزيرة نانوي التابعة لجزر نانشا، ليقوموا بالمسح الميداني. ووافقت سلطة تايوان الصينية على ذلك الطلب.

في عام 1972، جددت اليابان في «البيان المشترك لحكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة اليابان» التأكيد على تمسكها بالالتزام بالمادة الثامنة من «إعلان بوتسدام».

أفادت وكالة فرانس برس، بأنه في 4 فبراير 1974، أعرب آدام مالك باتوبارا، الذي كان وزير الخارجية الإندونيسي حينذاك، أنه "إذا نظرنا إلى الخرائط الصادرة أخيراً، نجد أن جزر باراسيل (جزر شيشا) وجزر سبراتلي (جزر نانشا) تابعة للصين"؛ ولأننا نعترف بوجود صين واحدة فقط، "فهذا يعني، بالنسبة لنا، أن هذه الجزر تابعة لجمهورية الصين الشعبية".

ناقش المؤتمر الـ14 للجنة علوم المحيطات بين الحكومات، التابعة لمنظمة اليونسكو، والذي امتد من 17 مارس إلى أول إبريل 1987، ناقش «خطة تنفيذ النظام العالمي لمراقبة مستوى سطح البحر (1985 - 1990)» (IOC/INF- REV)، التي أحالتها سكرتارية اللجنة. اقترحت هذه الوثيقة ضم جزر شيشا وجزر نانشا، باعتبار كليهما تابعة لـ"جمهورية الصين الشعبية" وفقاً لنصوص الوثيقة، ضمن النظام العالمي لمراقبة مستوى سطح البحر. ومن أجل تطبيق الخطة، كُلفت حكومة الصين بإنشاء 5 محطات للمراقبة البحرية، بما فيها محطة في جزر نانشا ومحطة في جزر شيشا.

لقد أدرك المجتمع الدولي بشكل عام، منذ فترة، أن جزر بحر الصين الجنوبي تعود للصين. إذ يشار في الموسوعات والحواليات والخرائط الصادرة في العديد من الدول إلى أن جزر نانشا تعود للصين. ومن تلك المنشورات: «موسوعة وورلدمارك لدول العالم» الصادرة عن دار وورلدمارك الأمريكية للنشر عام 1960؛ «حولية الصين الجديدة» الصادرة عن مكتبة فار إيستين اليابانية عام 1966؛ طبعات «أطلس العالم الكبير» الصادرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1957 وعام 1958 وعام 1961؛ «أطلس الأرض والجغرافيا» الصادر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1958؛ «أطلس هاك الكبير للعالم» الصادر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1968؛ طبعات «أطلس العالم» الصادرة في الاتحاد السوفييتي خلال الفترة ما بين عام 1954 وعام 1959؛ الصور الملحقة بـ«التقسيمات الإدارية في الدول الأجنبية» الصادرة في الاتحاد السوفييتي عام 1957؛ «أطلس العالم» الصادر في هنغاريا عام 1959؛ «أطلس السياسة والاقتصاد العالمي في طبعة مصورة» الصادر في هنغاريا عام 1974؛ «أطلس جيب للعالم» الصادر في تشيكوسلوفاكيا عام 1959؛ «أطلس العالم الجغرافي» الصادر في رومانيا عام 1977؛ «أطلس السياسة والاقتصاد الدولي» الصادر عن دار لاروس الفرنسية للنشر عام 1965؛ «أطلس لاروس الحديث»

الصادر عن دار لاروس الفرنسية للنشر عام 1969؛ الخرائط الملحقة بطبعة عام 1972 وطبعة عام 1983 من «الموسوعة العالمية» الصادرة عن دار هيبون شا اليابانية و«أطلس العالم الكبير» الصادر عن نفس الدار اليابانية عام 1985؛ الصور الملحقة بـ«العالم ودوله» الصادر عن مركز البيانات الجغرافية الياباني عام 1980؛ وغير ذلك.

ثانياً: الإستراتيجية الصينية في بحر الصين:

حددت الصين مطالباتها الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي والدفاع عنها، وتعزيز مكانتها في بحر الصين الجنوبي باعتبارها أهدافاً وطنية مهمة ولتحقيق هذه الأهداف، يبدو أن الصين تتبنى إستراتيجية متعددة العناصر تشمل:

◀ **الاحتواء والانتشار:** من أجل ضمان توسعها وانتشارها في المنطقة عملت الصين على ربط دول

الإقليم وحتى الدول التي تخدم مصالحها عبر تحالفات اقتصادية وأخرى عسكرية، وتمثل إستراتيجية

عقد اللؤلؤ ومبادرة الحزام والطريق نموذجان عمليان بجسدان هذه الإستراتيجية.¹

◀ **تفضيل معالجة:** النزاعات الإقليمية على أساس ثنائي: وقد عارضت الصين عموماً النهج متعدد

الأطراف لحل النزاعات الإقليمية البحرية، مصرحة بأن مثل هذه النهج ستضفي طابعاً دولياً على

النزاعات، مع أن هذه النزاعات تعتبر دولية بطبيعتها حتى عند تناولها على أساس ثنائي.²

◀ **العمل الدعائي:** تقاوم الصين وتعارض تدخل جهات خارجية، مثل الولايات المتحدة، في النزاعات

البحرية في بحر الصين الجنوبي، كما تصور التصريحات في وسائل الإعلام الصينية التي تسيطر

عليها الدولة الولايات المتحدة أحياناً على أنها دخيلة أو متطفلة تشكل أفعالها تدخلاً أو سعيًا إلى

إثارة القلاقل في وضع إقليمي يفترض أنه سلمي.

◀ **بناء الجزر وبناء القواعد:** ربما أكثر من أي إجراء آخر، زادت أنشطة بناء الجزر واستصلاح

الأراضي وبناء القواعد العسكرية الصينية في المواقع التي تحتلها في جزر باراسيل وجزر سبراتلي

قد بدأت في ديسمبر 2013 تقريباً، وتم الإعلان عنها علناً بدءاً من مايو 2014.³

1 - منتهى على حسين وحسين مهر خلف، مرجع سبق ذكره، ص 550-551.

2 - Ibid, p.9

3 - Sofia Kausar, "sovereignty at sea: the south china sea dispute and unclos implications," international journal of law management & humanities, vol.6, iss 4, 15 /03/2026, P.2634.

وفي المجمل، أنشأت الصين 20 موقعاً متقدماً على الشعاب المرجانية والجزر المرجانية في مجموعة باراسيل. تضم معظم هذه القواعد موانئ صغيرة ومهابط طائرات هليكوبتر ومرافق تقنية مثل معدات الاتصالات والمراقبة، وتعد جزيرة وودي هي القاعدة العسكرية الرئيسية للصين في جزر باراسيل والمركز الإداري لجميع الأراضي التي تطالب بها الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي تضم جزيرة وودي ميناء محمياً، ومدرجاً بطول 2700 متر، وقاعدة جوية تضم حظائر للطائرات المقاتلة، ومنصات محتملة لصواريخ أرض جو وصواريخ كروز مضادة للسفن تشمل ولايتها القضائية ما يقارب 280 جزيرة وشعاباً بحرية ومناطق بحرية محيطة، بمساحة إجمالية تقارب 800 ألف ميل مربع من المساحة البحرية والبرية يعتقد بعض الخبراء أنه بالإضافة إلى المنشآت العسكرية على الجزر الاصطناعية، قامت الصين أيضاً ببناء بنية تحتية حساسة تتكون من أجهزة استشعار متنوعة مثل السونار والكابلات الكهروضوئية تحت الماء وأنظمة الاتصالات ونقل البيانات من المرجح استخدامها لمراقبة كامل المنطقة تحت الماء من على سبيل المثال، تمكين الكشف عن الغواصات والأجسام البحرية الأخرى في المنطقة وتحديد مواقعها.¹

في أرخبيل سبراتلي قامت الصين بملء سبع شعاب وجزر مرجانية بالرمال وتحسينها بالخرسانة، مما أدى إلى إنشاء أرض جديدة بمساحة إجمالية تبلغ 1300 هكتار (13 كيلومتر مربعاً) جهزت بمطارات ومدرجات لاستقبال الطائرات العسكرية الكبيرة مثل القاذفات الإستراتيجية يضم كل مطار عشرين حظيرة للطائرات المقاتلة، وأربع حظائر أكبر تتسع للقاذفات وناقلات النفط وطائرات النقل. كما تحتوي على مرافق موانئ ضخمة مزودة بمرافق لرسو السفن الضخمة، بما في ذلك الغواصات. ومرافق استشعار واتصالات حديثة.²

1 -Jan senkyr, davidmerkle, op cit, P.5.

2 -Idem

◀ محطات الطاقة النووية العائمة: لتزويد الجزر الاصطناعية وبنيتها التحتية العسكرية بالطاقة الكافية. خططت الصين لبناء ونشر محطات طاقة نووية عائمة. وفي عام 2016 أعلنت الشركة العامة الصينية للطاقة النووية عن مشروع ذي صلة لبناء وحدة تجريبية أولية لمفاعل بحري (CGN) متعدد الأغراض بقوة 60 ميجاوات في عام 2017، أعلن عن بناء نموذج مفاعل آخر بقوة 100 ميجاوات بالتعاون مع المؤسسة الوطنية الصينية للطاقة النووية.¹

◀ إجراءات ومواقف أخرى: لا تقتصر القوة العالمية على القدرات العسكرية والاقتصادية فحسب، بل تمتد الى ما يعرف بـ "القوة الناعمة"، والتي تشير إلى قدرة الدولة على جذب الآخرين والتأثير عليهم تتجلى هذه القوة من خلال الدبلوماسية الثقافية والمساعدات الدولية والاتصالات الإستراتيجية إذ تسعى الصين بنشاط إلى تعزيز قوتها الناعمة من خلال الترويج لثقافتها، وتوسيع الشراكات الدولية، والدعوة إلى التعاون العالمي من خلال الدبلوماسية الاقتصادية أهدافها الجيوسياسية وهي تستخدم المساعدات المالية والاستثمارات والمساعدات الاقتصادية كأدوات للتأثير على سياسات الدول الأخرى ودمجها في مجالها الاقتصادي²، ويبقى النهج العدواني هو الغالب على استراتيجيتها في الكثير من المناسبات ومن أمثلة ذلك:

- إعلان الصين في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 عن إنشاء منطقة تعريف للدفاع الجوي فوق بحر الصين الجنوبي والتي تشمل المجال الجوي فوق جزر سينكاكو.
- ضغوط الصين ضد الوجود العسكري الفلبيني الصغير في جزيرة توماس الثانية في جزر سبراتلي.
- قانون بحري جديد لجمهورية الصين الشعبية دخل حيز التنفيذ في سبتمبر/ أيلول 2021 ويسعى إلى فرض إخطارات جديدة ومتطلبات أخرى على السفن الأجنبية التي تدخل ما تصفه الصين بـ "المناطق البحرية الخاضعة لولاية" الصين، مما دفع بعض المراقبين إلى القول إن القانون قد يؤدي إلى زيادة التوترات في بحر الصين الجنوبي، خاصة إذا اتخذت الصين إجراءات لفرض أحكامه.³

1 - Ibid, P.06

2 - عنراء مجيد محمد سعيد التأثير الجيوبوليتيكي في تطور القوة والقدرة الاقتصادية للصين " مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، 75، م 4، 2025، ص520.

3 -Sofia Kausar, op cit, P.2634

المطلب الثالث: دواعي استمرارية المعضلة الأمنية في بحر الصين الجنوبي

1. دواعي استمرارية المعضلة الأمنية في بحر الصين الجنوبي:

مع تسارع الصعود الصيني وتراكم حجم العوائد المالية، تتسارع عمليات الاتفاق العسكري وتحديث القوات المسلحة الصينية، ومع زيادة ثقة الصين بنفسها وتتصاعد السلوك الحازم في سياساتها الخارجية وتوسعها الزاحف في شرق وجنوب بحر الصين، تتصاعد المخاوف لدى جيران الصين من سلوك الحكومة الصينية ومن تنامي قدرات القوات المسلحة للصين. تسبب هذا الوضع في زيادة الشكوك حول نوايا الصين، وخلق غموضاً بشأن هدفها النهائي من جهة، وفي الوقت نفسه يثير مخاوف من تزايد قدراتها العسكرية من جهة أخرى. ويُعرف هذا التحدي الأمني بمصطلح "المعضلة الأمنية" لدى رواد المدرسة الواقعية.¹

وتعرف المعضلة الأمنية على أنها الحالة التي تشهد قيام دولة ما باتخاذ إجراءات من بينها زيادة قوتها العسكرية أو بتحضيرات عسكرية أو لجوئها إلى تحالفات لتصوها بأنها بحاجة إلى المزيد من الإجراءات لتأمين نفسها دفاعياً أو هجومياً مما يثير القلق لدى الآخر الدولة أو دول أخرى) ويدفعه إلى التشكيك في نوايا الطرف الأول وإلى اتخاذ إجراءات رداً على تحركاته فتتأشأ حالة من عدم الثقة المتبادلة وتبدأ هاتاه الدول في التصعيد واتخاذ تدابير أمنية وعسكرية دون ان يشعر أي منها أنه قد حقق أهدافه إزاء الآخر². هناك عديد الشواهد على تواجد مثل هذه الحالة مدفوعة بالتنافس العسكري في منطقة آسيا - الهادئ والتي من الممكن لها أن تتدهور في المستقبل القريب، كما أن التضارب الموجود مثل هذه التحركات على أنها ترمي إلى إحداث تغييرات على الوضع القائم Status quo بحكم الأمر الواقع وليس إلى تعديله، الأمر الذي زاد من وتيرة الإجراءات والإجراءات المضادة. هذه الإجراءات لا تشمل فقط زيادة الموازنات العسكرية أو التحديث العسكري إنما تدابير أخرى أيضاً، من بينها طبيعة السلوك الذي تعبر عنه الدولة. في هذا السياق يمكن ملاحظة قيام عدد من الدول بإجراءات مضادة رداً على الخطوات الصينية كاليابان وفيتنام

1 -Shiping Tang, A Theory of Security Strategies for Our Time: Defensive Realism, New York: Palgrave Macmillan, 2010, pp. 49-54. 728

2 -Alan Collins, "State-Induced Security Dilemma: Maintaining the Tragedy." Cooperation and Conflict, Vol. 39, No. 1, 2004, pp. 27-44.

والفلبين وحتى في الدائرة الأوسع كأستراليا¹. وبالتالي، تحدث المعضلة الأمنية بسبب حجم القوة الصينية التي تتصف بمزايا هجومية متصاعدة، فضلاً عن وضع القوة العسكرية الصينية التي لا يمكن تمييزها عن طبيعتها الهجومية أو الدفاعية. ويقود هذا إلى مخاوف بشأن احتمال استخدام الصين قوتها لتأكيد مزاعمها أو حتى الاستيلاء على الموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها بالقوة. بالمقابل تفترض الدول المتنازعة الأخرى أن الصين من المرجح أن تؤكد مطالبها من جانب واحد باستخدام القوة بدلاً من التعاون للاستفادة من هذه المياه. ويتجلى ذلك من خلال تصاعد القوة للدول الأخرى المتنازعة حول بحر الصين الجنوبي والتي تشعر أن مصالحها محددة من قبل القوة الصينية المتنامية.²

خلال السنوات القليلة الماضية، ومع تزايد قدرات الصين أصبحت مطالبها بالسيطرة على الجزر المتنازع عليها شرق وجنوب بحر الصين أقوى، كما عمدت مؤخراً إلى فرض بعض الخطوات الأحادية في سبيل تثبيت سيادتها على بعض الجزر الموجودة في هذه المنطقة وهو أمر لم تكن تفعله من قبل، كما أن دائرة ونطاق دورياتها البحرية والجوية وتمارينها العسكرية بات يتسع شيئاً فشيئاً محدداً بإمكانية حصول صدامات أو نزاعات ذات طابع عسكري مع دول أخرى في المنطقة. قد تتجلى المشكلة ظاهرياً في نزاع ذو طابع حدودي لكنها في الحقيقة إستعراض للقوة وعسكرة للمنطقة واستغلال الموقف الولايات المتحدة المتردد والتي لا تمتلك الإرادة على القيام بدور حاسم إزاء هذا النوع من التوسع دفع هذا المشهد الجيوبوليتيكي المرتبك اليابان إلى إعادة التفكير على نحو جدي في سياساتها العسكرية حيث أدخلت عليها تعديلات جوهرية غير مسبقة منذ الحرب العالمية الثانية.

بالمقابل، إذا ما أردنا تفسير الوضع من الناحية الجيوبوليتيكية، فإن المعطيات الجيوبوليتيكية المرتبطة بالمحيط الصيني تختلف تماماً عن المعطيات المتعلقة بوضعية الولايات الأمريكية على سبيل المثال كقوة عظمى. فالصين. محاطة بحزام من الدول القوية والأخرى التي من المحتمل أن تلج نادي الأقوياء كاليابان وروسيا والهند والتي ستحد من دون أدنى شك من حرية تحرك وممارسة الصين لقوتها بشكل سلس خارج حدودها الوطنية. وحتى القوى الأخرى المتوسطة الموجودة في محيط الصين كأندونيسيا وكوريا الجنوبية

1 -Erik Beukel, China and the South China Sea: Two Faces of Power in the Rising China's Neighborhood Policy, DIIS Working Paper, 2010, p. 14.

2 -Shigeo Hiramatsu, "China's Advances in the South China Sea: Strategies and Objectives," Asia Pacific Review, Vol. 8, No. 1, 2001, pp. 40-50.

وفيتنام، ناهيك عن أن إستمرار صعود الصين قد يدفع بعض هذه الدول إلى إن انشاء تحالفات مع بعضها البعض في وجه الصين، وهو الأمر الذي تشير بعض المؤشرات إلى أنه بدأ يحصل بالفعل.¹ من الواضح أن هناك دعماً أمريكياً للهند في محاولة لاستمالتها للعب دور موازن في وجه الصين مستقبلاً، ناهيك عن التحالف الأمريكي الياباني، والأمريكي - الكوري الجنوبي، والتعاون الروسي - الهندي في وجه التعاون الباكستاني - الصيني، إلى جانب التحركات الأندونيسية والفيتنامية والفلبينية لفحص التحالفات الممكنة دون إثارة غضب الصين وفي نفس الوقت تحسباً لتحركاتها المستقبلية بما أنها غير واثقة من نواياها بشكل كلي.²

ورغم العلاقات الجيدة التي تجمع روسيا بالصين والتنسيق الثنائي الجيد بينهما بخصوص عدد من القضايا الدولية، إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا ستكون راضية بتحول الصين إلى عامل تهديد لها، ولذلك فإن روسيا غالباً ما ستكون حذرة في التعامل مع الصين في المسائل الحساسة كبيع الأسلحة المتطورة أو موضوع العلاقات مع الهند على سبيل المثال لا الحصر.³ هذه التحالفات والاشتباكات من شأنها أن تكبح صعود الصين وتحد من طموحها الإقليمية إذا كان هناك مسعى للهيمنة والسيطرة، ولأنه من البديهي أن من يفترض به أن يكون قوة عظمى في العالم عليه أن يكون في ذات الوقت قوة عظمى في محيطه، فإنه من الصعب على الصين وفق هذه المعطيات الجيوبوليتيكية أن تصبح قوة عظمى عالمية ما لم تتجاوز باقتدار كل هذه التحالفات الإقليمية.

على غرار ما سبق، يحتل موضوع تايوان الأولوية في سياسة الصين الخارجية، وهو الموضوع الأكثر حساسية لدى الساسة والعسكريين الصينيين على الإطلاق. تتعامل الصين مع قضية تايوان التي تعود إلى أكثر من 61 سنة عبر سياسة الاحتواء والدفع السلمي باتجاه إعادة توحيد الجزيرة مع الوطن الأم عن طريق استغلال الصعود الاقتصادي للبلد وسياسة التنمية السلمية، ولكن دون أن تستبعد في الوقت

1 -Ji Hyun Kim, "Possible Future of the Contest in the South China Sea," The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, No. 1, 2016, pp. 27-57

2 -Minxin Pei, "How China and America See Each Other", Foreign Affairs, Vol. 93, Issue 2, March/April 2014, pp. 143-147.

3 -Ibid.

نفسه إمكانية اللجوء إلى القوة في أي مرحلة من مراحل النزاع على الجزيرة¹. ويصبح الوضع أكثر حساسية خصوصاً أن موضوع استقلال تايوان يرتبط ارتباطاً عضوياً بشرعية الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في الصين، فهناك تصور قوي لدى القادة الصينيين مفاده أنه وفي اللحظة التي يتم فيها السماح لتايوان بالاستقلال دون الرد على ذلك، فإن الشعب الصيني سيقوم بالإطاحة بالحزب الشيوعي بنفسه على الأرجح. وعليه، فإنه في الوقت الذي تسير فيه تايوان نحو هذا الهدف، فإن الصينيين قد يقدمون على عملية عسكرية واسعة (أو محدودة) لمنع الوصول إلى هذه الغاية حتى وإن كانوا يعلمون مسبقاً أن هذا التدخل العسكري قد يفشل بالنظر للتعقيدات الإقليمية والدولية². ولا تقف القضية التايوانية عند حدود البلدين، فهي خليط من تعقيدات إقليمية ودولية، وأي نزاع عليها لابد وأن يجتذب الولايات المتحدة ومن المحتمل اليابان أيضاً. وفي خضم الاشتباك الحاصل بين الاستقلال وإعادة التوحيد، يزداد النفوذ والصراع الإقليمي والدولي المتقرب للنتائج التي سينجم عنها هذا التجاذب بما يرتبه من التزامات للتدخل لصالح تايوان ضد الصين أو البقاء على أهبة الاستعداد في الوضع القائم الحالي، حتى أن البعض يرى تايوان من الأهمية بمكان أنها قد تكون المكان الوحيد على الأرجح في العالم الذي من شأنه أن يؤدي إلى صدام بين قوتين نوويتين كبيرتين.

1 -Thomas J. Christensen, "The Contemporary Security Dilemma: Deterring a Taiwan Conflict." Washington Quarterly, Vol. 25, No. 4, 2002, pp. 7-21.

2 -Andrew Peterson, "Dangerous games across the Taiwan strait," The Washington Quarterly, Vol. 27, No. 2, 2004, pp. 23-41.

المطلب الرابع: طبيعة النزاعات في بحر الصين الجنوبي:

النزاعات البحرية الرئيسية في بحر الصين الجنوبي تتمحور حول السيطرة على سلسلتين جزيريتين، وهما سلسلة جزر كسيشا أو المعروفة باسم باراسيل Paracel * وسلسلة جزر نانشا Nansha أو المعروفة باسم سبراتلي Spratly وتقع جزر باراسيل " محل نزاع بين أطراف ثلاث الصين وتايوان وفيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعليا منذ 1974 وفي الجهة الأخرى تقع جزر "سبراتلي" محل ادعاءات بملكيته من طرف الصين وماليزيا وبروناي والفلبين وتايوان وفيتنام، ويحتل أغلب أصحاب هذه الادعاءات بعضا من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، وتايوان واحدة أما الفلبين 9 وماليزيا 9، وفيتنام 27، وبروناي لا تحتل أية واحدة منها. ويختلف نطاق المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة المتنازعة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها، فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين وهما "رصيف لويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، "وضفة ريفلمان" ¹، أما الصين فهي صاحبة الادعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي وباراسيل ومعظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية، حيث تم تمثيل النطاق الجغرافي للمنطقة المطالب بها بشكل مختلف من خلال خطوط 9 و 10 و 11 متقطعة تشير إلى المنطقة التي تعتبر الصين أنها تتمتع بالسيادة عليها. وقد عممت الصين أحدث النسخ من هذه الخرائط كمجموعة من المذكرات الشفوية إلى الأمم المتحدة في عام 2009.² بينما دخلت ماليزيا في معترك النزاع على تلك الجزر عام 1983 عندما أرسلت حوالي 20 من

تتشكل سلسلة "جزر باراسيل" من 30 جزيرة والصفاف الرملية أو الأرصفة البحرية، تغطي مساحة قدرها 15 ألف كم² في بحر الصين الجنوبي. وهي منطقة غير مأهولة بالسكان بصفة دائمة، ويقع هذا الأرخبيل على مقربة من الخطوط الساحلية للصين وفيتنام... وهي تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة "أمفيتريت" نسبة الاسم فرقاطة فرنسية وتقع في الشمال الشرقي للأرخبيل، ومجموعة "كريسينت" في الجنوب الغربي، وتفصل بينهما مسافة حوالي 70 كلم وأهم ما يتشكل منه هذا الأرخبيل الأرصفة البحرية مثل "بومباي" و "ديسكوفري"، وجزيرتي "لينكولن" و "تريتون".

1 -lan Storey, "China's Bilateral and Multilateral Diplomacy in the South China Sea, Cooperation from Strength, 2012, pp. 54-55.

2 -Marc Edouard Lanteigne, "China's Maritime Security and the 'Malacca Dilemma,'" Asian Security, Vol. 4, No. 2, 2008, pp. 147-148.

قواتها الخاصة الجزيرة "تيرومبا اليانغ النغ". وهي تحتل حاليا ثلاثة جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية، وتطالب الفلبين بالسيادة على ثمانية جزر ضمن سلسلة سبراتلي و ليس بالسلسلة كاملة، وتبني ادعاءاتها على قاعدة جغرافية في الوقت الذي تبني فيه تايوان إدعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقا من المبادئ الخمسة لسنة 1993 المتضمنة فيما يعرف بـ "الخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي"، والتي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي وتسيطر تايوان على جزيرة "إيتو آبا"، وتطالب بجزيرة "كاوسيونغ" التي تطالب بها أيضا كل من الصين وفيتنام و الفلبين¹.

ومن المعروف أن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي وبصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين ومناوراتها الأمنية، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأمة الأكثر عدائية في عسكرة سبراتلي، واستعملت عدد من الجزر التي تسيطر عليها الحسابات خاصة، والاستعراض تكتيكات قوة لتأكيد شرعية حيازتها لهذه الجزر، وبتوظيفها للنزعة القومية والوطنية كعامل وعنصر - دعم السياسات النظام السياسي في يكين، فهي تربط السياسة والفكر الوطنيين مباشرة بنزعتها العسكرية في آسيا. مع ذلك ترفض الصين الانخراط بشكل علني في أي من سياسات القوة في المنطقة، حيث تتجنب الصين سلوك التحالف ولكنها تظل حساسة تجاه أي حديث عن تحالف يتم بناؤه حولها في المنطقة. وفي محاولة للتوفيق بين مخاوفها بشأن التهديدات المحتملة في بحر الصين الجنوبي، تسعى الصين إلى تحديث جيشها باسم حماية مصالحها البحرية، لكنها لا تريد الوقوع في سباق تسلح في المنطقة. وأخيرا، فإن الصين ترحب بمبادرات التعاون الإقليمي والدولي التي ترمي إلى تأمين السلام والاستقرار في منطقة بحر الصين الجنوبي، ولكنها تفضل المبادرات التي تتناسب مع مصالحها الاستراتيجية².

1 -Joshua H. Ho, "The Security of Sea Lanes in Southeast Asia," Asian Survey, Vol. 46, No. 4, July/August 2006, pp. 559-560. 732 13

2 -Kevin Narizny, "Both Guns and Butter, or Neither: Class Interests in the Political Economy of Rearmament." American Political Science Review, Vol. 97, No. 2, 2003, p. 203.

يلاحظ غياب رد فعل موحد من قبل فيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا تجاه المساعي الصينية للهيمنة على بحر الصين الجنوبي، إذ تنحو هذه الدول اتخاذ مواقف حذرة بسبب تخوفها من الدخول في مواجهات عسكرية مع الصين، خاصة مع عدم قدرة دول الآسيان موازنة القوة الصينية. ومن جهة أخرى، لا يزال رد فعل الدول غير الأطراف في الصراع كإندونيسيا تجاه السياسات الصينية في بحر الصين الجنوبي غير واضح، وذلك بسبب التناقض ما بين الخطابات الصينية وتحركاتها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يؤكد فيه المسؤولون الصينيون باستمرار على الطبيعة السلمية لصعود الصين كقوة كبرى ويتم الترويج في هذا الإطار على عبارات مثل "الصعود السلمي"¹، ثم "النمو السلمي" تأتي ممارسات الصين على أرض الواقع لتناقض تلك التصريحات، ولعل أكبر دليل على ذلك قيام الصين ببناء عدد من الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي.

لقد تركز قدر كبير من الاهتمام الدولي على أنشطة الصين في بحر الصين الجنوبي، مثل استصلاح الأراضي، والتي اعتبرها البعض مؤشراً على عدوانية الصين المتزايدة وموقفها الاستراتيجي المتنامي. بالمقابل، تتهم الصين الدول المتنازعة الأخرى بتصعيد الخلافات وإثارة الأفعال "الاستفزازية"، فضلاً عن التدخل المتزايد للولايات المتحدة في المنطقة. ويمكن تقسيم التوترات الأخيرة وتصاعدها إلى ثلاث حقبة متباينة. ابتداء من تسعينيات القرن العشرين، سلطو وشيكون وفو ينغ في مقال نشرته مجلة The National Interest الضوء على أن التطور الرئيسي تمثل في موجة جديدة من الاحتلال الأحادي الجانب الجزر نانشا وتطوير النفط والغاز في المياه المحيطة بها من قبل بعض البلدان، وخاصة فيتنام وماليزيا". علاوة على ذلك، فإن تصرفات البحرية الفلبينية، على سبيل المثال، من خلال اعتراض سفن الصيد الصينية، وفي أبريل 1997، وتدمير نصب تذكاري تابع للأراضي الصينية في جزيرة هوانغيان (سكاربورو شول) واستبداله بعلم الفلبين، توصف بأنها أظهرت سلوكاً استفزازياً². وعلى الرغم من ذلك، فإن تطور العلاقات بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) خلال هذا العقد قد حجب إلى حد كبير

1 - Zheng Bijian, "China's 'Peaceful Rise' to Great-Power Status", Foreign Affairs, Vol. 84, No. 5, Sept/Oct 2005. Fu Ying and Wu Shicun, "South China Sea: How We Got to This Stage: Understanding the source of the tension," The national Interest, 2016, at: South China Sea: How We Got to This Stage The National Interest

2 - Fu Ying and Wu Shicun, Op.cit

التوترات المتزايدة. دخلت هذه التطورات الأولية مرحلة جديدة في أعقاب التوقيع على إعلان السلوك بين الصين وعشر دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في عام 2002. وعلى الرغم من التوقيع عليه، فإن وفو يزعم أن الدول الأخرى، وأبرزها فيتنام، فشلت في الالتزام بالقدر الكافي من الالتزامات الوثيقة بل استمروا في تعزيز مطالباتهم "غير القانونية". وعلى النقيض من ذلك، يزعمون أن الصين "واصلت الدفع من أجل السلام والتعاون والتنمية المشتركة في المناطق المتنازع عليها". وبدلاً من اعتبار نفسها معتدية، زعم سفير الصين لدى الاتحاد الأوروبي، يانج يانبي، أن "الصين ضحية لقضية بحر الصين الجنوبي". ومع ذلك، كان إعلان إدارة أوباما عن إعادة توازن الولايات المتحدة نحو آسيا اعتباراً من عام 2010 فصاعداً هو ما يعتبره العديد من الصينيين نقطة تحول في تصعيد النزاعات. ومن خلال تعزيز وجودها العسكري الإقليمي، ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها "انحازت إلى أحد الجانبين" وبالتالي شجعت تصرفات الدول الأخرى المطالب بها. ومن بين نقاط الخلاف الخاصة بالنسبة للصين برنامج حرية الملاحة التابع للولايات المتحدة. وبينما تدافع الولايات المتحدة عن سلوكها في المنطقة، مثل إجراء دوريات بحرية، باعتبارها تعزز القانون البحري الدولي، ترى الصين أن هذا يستخدم خارج الحدود المقبولة كذريعة للإضرار بالمصالح الأمنية للصين وانتهاك سيادتها. ومن الأمثلة على ذلك إرسال سفينة يو إس إس لاسن USS Lassen التي أكد متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أنها دخلت بشكل غير قانوني على بعد 12 ميلاً قبالة منطقة زوبي ريف في 27 أكتوبر 2015¹. وترى أيضاً أن الولايات المتحدة تحاول تعزيز نظام التحالف وشبكة القوى حول بحر الصين الجنوبي، على سبيل المثال من خلال التدريبات العسكرية المشتركة مع الفلبين كجزء من مبادرة الأمن البحري لمدة خمس سنوات ورفع حظر الأسلحة الأمريكي عن فيتنام. (أعلن عنه في ماي 2016). وبناء على ذلك، ترى بكين أن الولايات المتحدة منخرطة في منافسة جيو استراتيجية مع الصين، وهو التنافس الذي ترى أنه يؤدي إلى تفاقم النزاعات المحلية مع الدول الأخرى المطالب بها². وبدلاً من اتهام الصين بأنها مصدر تصاعد التوترات بسبب بناءها المنشآت اصطناعية على الشعاب المرجانية والجزر بدءاً من جزر نانشا في ديسمبر 2013، يؤكد ليو تشن مين

1 -Katherine Morton, "China's ambition in the South China Sea: is a legitimate maritime order possible?" International Affairs, Vol. 92, No. 4, 2016, p. 929.

2 -Jeffrey A. Bader. Obama and China's rise: An insider's account of America's Asia strategy. Washington, DC: Brookings, 2012, p. 52.

على أن الصين كانت آخر دولة تنفذ مثل هذا البناء و"اضطرت للرد" على الوضع الإقليمي المتغير. للدفاع عن مصالحها. علاوة على ذلك، في مقال نشرته وكالة أنباء شينخوا الصينية، تم الدفاع عن أنشطة الصين على النحو التالي: "العديد من المرافق مخصصة للأغراض المدنية ... مثل خدمات الملاحة والإنقاذ... ولا تمثل "عسكرة" المنطقة". والتميز الرئيسي - الآخر الذي قدمه الجانب الصيني هو أن البناء من قبل المطالبين الآخرين كان على الشعاب المرجانية والجزر الصينية التي احتلها بشكل غير قانوني، في حين أن البناء في الصين يتم على ميزات كانت تاريخياً من الأراضي السيادية للصين¹.

ويكشف تموضع الصين الحالي في النزاعات البحرية عن إرادة صلبة على فرض مطالباتها البحرية مع الحفاظ على موقع متميز في المنافسة على الموارد. تسعى الصين إلى إضفاء الشرعية على مطالباتها بما يتوافق مع القانون الدولي، لكنها تحتفظ بالحق في اللجوء إلى الإجراءات القسرية إذا تم استفزازها - وفي هذا الصدد، يعمل خط الحدود البحرية التقليدي كخط دفاع أمامي والصين ليست وحيدة في موقفها القومي؛ وما يميز موقفها عن مواقف الدول الأخرى المطالب بها هو حجم وسرعة حملتها لإنفاذ القانون. وعلى مستوى أوسع، تجتذب السلوكات الصينية قدراً أعظم من التدقيق الخارجي بسبب البيئة الاستراتيجية، التي تغيرت بشكل لا رجعة فيه على مدى العقد الماضي.

1 - "Understanding China's Position on the South China Sea Disputes," The Institute for Security and Development Policy, June 2016, p. 4. At: 2016-Understanding-Chinas-Position-on-South-China-Sea-Disputes.pdf (isd.eu)

جدول رقم 05: تطور حجم الإنفاق العسكري الصيني وزيادة القوة البحرية الصينية

السنة	إجمالي الانفاق العسكري	تركيز الانفاق البحري	نسبة الزيادة
2018	250	تحديث الأصول البحرية في ذلك حاملان الطائرات، الغواصات، والمدمرات.	5%
2019	266	زيادة إنتاج مدمرات type 005 وفئات جديدة من الغواصات.	6%
2020	257	استمرار تطوير حاملات الطائرات والفرقاطات.	3%
2021	278	توسيع القواعد البحرية والدعم اللوجستي في بحر الصين الجنوبي.	8%
2022	293	تعزيز أنظمة الصواريخ للقنوات البحرية.	5%
2023	307	تحديث شامل للبحرية بما في ذلك الترقيات التكنولوجية.	4.8%

* الوحدة مليار دولار

المصدر: The Jamestown foundation. China's 2023 Defense Spending: Figures, Intentions and Concerns

جدول 06: تطور الميزانيات العسكرية للصين والدول الإقليمية:

الدولة	2016	2018	2020	2022
الصين	145	170,4	178	230
اليابان	47,3	48,54	51,7	46
كوريا الجنوبية	33,8	43,07	45,52	48,3
تايوان	9,82	10,95	11,58	12,50
إندونيسيا	8,17	7,49	9,3	9,3
ماليزيا	4,22	5,6	3,7	3,9
فيتنام	4,01	5,5	5,5	5,8
الفلبين	2.54	2,84	3,73	3,9

* الوحدة مليار دولار

المصدر: (The Military Balance (International Institute for Strategic Studies 2016, 2018, 2020, 2022)

خلاصة الفصل:

وتبعاً لذلك يمكن القول ان طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ليس تنافس اقتصادي بحث أو تنافس على الموارد بقدر ما هو تنافس على تقاسم المواقع الجيوستراتيجية ومن ضمنها البحار والمضايق البحرية الدولية.

الفصل الثالث

التنافس الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي
وانعكاساته على ميزان القوى الإقليمي والدولي

تمهيد:

نظراً لأن الممرات المائية في بحر الصين الجنوبي لها تأثير على أكثر من (40%) من حركة التجارة العالمية، تطمع الصين وفي إطار المنافسة التجارية التي تتعرض لها المنتجات الصينية للسيطرة على هذه الممرات، في إطار صراعها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية هدفت الصين في تعزيز مكانتها كقوة في المنطقة، مما أدى إلى سعي الصين إلى تحالفات محدودة، ولكن ليس تحالفات رسمية وتعرضت عملية تحقيق التوازن الناعم المؤسسي لعقبات عدة بسبب التوازن الناعم المضاد الذي تتبناه الصين، بالإضافة إلى أن سياسات الترغيب التي تشجع بعض الدول على الانضمام إليها أو البقاء على الحياد، وبالفعل طورت الصين استراتيجيات غير متماثلة، في حين تسعى إلى تحقيق العولمة الاقتصادية وتوفير السلع الاقتصادية الجماعية والفردية لدول آسيا والمحيط الهادئ الأصغر حجماً، وتمكنت من منع ظهور تحالف قوي التوازن في النظام العالمي، واتضح جهود الصين لإحباط التحالف، حتى لو كان نوعاً من التوازن الناعم، بتفاعلاتها مع المرشحين المحتملين.

المبحث الأول: ملامح النزاع في بحر الصين الجنوبي

النزاعات البحرية الرئيسية في بحر الصين الجنوبي تتمحور حول السيطرة على سلسلتين جزيريتين وهما سلسلة جزر كشيكا أو المعروفة باسم باراسيل Paracel * وسلسلة جزر نانشا Nansha أو المعروفة باسم سبراتلي Spratly وتقع جزر "باراسيل" محل نزاع بين أطراف ثلاث الصين وتايوان وفيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعليا منذ 1974 و في الجهة الأخرى تقع جزر "سبراتلي" محل ادعاءات بملكيته من طرف الصين وماليزيا وبروناي والفلبين وتايوان وفيتنام، ويحتل أغلب أصحاب هذه الادعاءات بعضا من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، و تايوان واحدة أما الفلبين 9 و ماليزيا 9 . وفيتنام 27، وبروناي لا تحتل أية واحدة منها. ويختلف نطاق المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة المتنازعة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها، فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين و هما "رصيف لويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، و "ضفة ريفلمان" ¹، أما الصين فهي صاحبة الادعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي وباراسيل ومعظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية، حيث تم تمثيل النطاق الجغرافي للمنطقة المطالب بها بشكل مختلف من خلال خطوط 9 و 10 و 11 متقطعة تشير إلى المنطقة التي تعتبر الصين أنها تتمتع بالسيادة عليها. وقد عممت الصين أحدث النسخ من هذه الخرائط كمجموعة من المذكرات الشفوية إلى الأمم المتحدة في عام 2009 ². بينما دخلت ماليزيا في معترك النزاع على تلك الجزر عام 1983 عندما أرسلت حوالي 20 من قواتها الخاصة الجزيرة "تيروميا اليانغ النغ". وهي تحتل حاليا ثلاثة جزر تعتبرها ضمن

* للمشكل سلسلة "جزر باراسيل من 30 جزيرة والصفاف الرملية أو الأرصفة البحرية تغطي مساحة قدرها 15 ألف كم في بحر الصين الجنوبي. وهي منطقة غير مأهولة بالسكان بصفة دائمة، ويقع هذا الأرخبيل على مقربة من الخطوط الساحلية للصين وفيتنام... وهي تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة المغيريت" نسبة الاسم فرقاطة فرنسية وتقع في الشمال الشرقي للأرخبيل، ومجموعة كريسينت في الجنوب الغربي، وتصل بينهما مسافة حوالي 70 كلم. وأهم ما يتشكل منه هذا الأرخبيل الأرصفة البحرية مثل "بومباي" و "ديسكوفري"، وجزيرتي "لينكولن" و "تريتون"

1 -lan Storey, "China's Bilateral and Multilateral Diplomacy in the South China Sea," Cooperation from Strength, 2012, pp. 54-55.

2 -Marc Edouard Lanteigne, "China's Maritime Security and the 'Malacca Dilemma,'" Asian Security, Vol. 4, No. 2, 2008, pp. 147-148.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

مياها الإقليمية، وتطالب الفلبين بالسيادة على ثمانية جزر ضمن سلسلة سبراتلي و ليس بالسلسلة كاملة، وتبني ادعاءاتها على قاعدة جغرافية، في الوقت الذي تبني فيه تايوان ادعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقاً من المبادئ الخمسة لسنة 1993 المتضمنة فيما يعرف بـ "الخطوط المرشدة السياسة بحر الصين الجنوبي"، والتي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي وتسيطر تايوان على جزيرة "إيتو آبا"، وتطالب بجزيرة "كاوسيونغ" التي تطالب بها أيضاً كل من الصين وفيتنام و الفلبين¹.

ومن المعروف أن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي وبصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين ومناوراتها الأمنية، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأمة الأكثر عدائية في عسكرة سبراتلي واستعملت عدد من الجزر التي تسيطر عليها الحسابات خاصة.

المطلب الأول: دوافع التنافس الصيني الأمريكي على بحر الصين الجنوبي (المباشرة / الغير المباشرة)

يقع بحر الصين الجنوبي بالقرب من مقاطعات "قوانغدونغ" و "قوانغشي" و "فوجيان" و "تايوان" في الشمال، وينفصل عن بحر الصين الشرقي بالطرف الجنوبي المضيق تايوان ويفصله عن المحيط الهادي جزر الفلبين في الشرق، وعن المحيط الهندي أرخبيل سوندا الكبرى في الجنوب، ويحد شبه جزيرة الهند الصينية والملايو في الغرب ويربطه بالمحيطين الهادي والهندي قناة "باشي" و بحر "سولو" ومضيق ملقا وأهم جزره "هاينان" و "هوانغيان" ومجموعة الجزر الأربعة: "دونغشا" و "شيشا" و "تشونغشا" و "نانشا".²

احتل الموقع الاستراتيجي لجزر "سبراتلي" أهمية قصوى في أذهان المخططين الاستراتيجيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ورغم أن هناك عدد قليل جداً من ملامح الحياة على جزر بحر الصين الجنوبي فإن لها قيمة استراتيجية للمطالبين بها لأنه يمكن أن يكون لديهم مدارج كبيرة بما يكفي الاستيعاب الطائرات التكتيكية المتاخمة لأحد أهم المناطق من حيث الحركة التجارية للسفن، حيث أن الحصول على السيادة يوفر موطئ قدم قد تمكن دولة ما أن تتدخل في التجارة من وإلى الصين وبقية شمال شرق آسيا، رغم أن

1 - Joshua H. Ho, "The Security of Sea Lanes in Southeast Asia," Axion Survey, Vol. 46, No. 4, July/August 2006, pp. 559-560.

2 - شيوى قوانغ جغرافيا الصين دار النشر باللغات الأجنبية بكين الجمهورية الشعبية الصينية، 1987، ص 4.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

هذا مستبعد على المستوى القريب والمتوسط وأبعد من ذلك، والسبب الرئيسي وراء أي من المطالبين أيضا أنه من يمتلك العديد من هذه الجزر يمتلك إلى حد كبير ملامح الأرض فوق المياه، إذ أن السيادة على هاته الجزر تحمل معها بعض الحقوق الموارد المياه، إما 12 ميلاً للمياه الإقليمية المحيطة أو ميزة المنطقة الاقتصادية الخالصة 200 ميل بحري وهذا ما يمكنها من الاستفادة من الثروات المحيطة بهذه الجزر على غرار صيد الأسماك والنفط والغاز والمعادن... إلخ¹.

كما أنه يمثل شرياناً بحرياً حيوياً للتجارة العالمية نظراً لكونه بوابة لعبور أكثر من نصف السفن التجارية في العالم، وتقدر قيمة البضائع التي تقلها تلك السفن بأكثر من 5 تريليون دولار سنوياً، وهي قيمة تعادل ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي للهند واتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مجتمعة، كما يعتبر منطقة غنية بالموارد الطاقوية حيث أشارت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى الإمكانات النفطية للإقليم بحوالي 28 مليار برميل، بينما التقديرات الصينية متعائلة حيث ترى أن إجمالي الاحتياطيات يمكن أن يصل إلى 213 مليار برميل في بحر الصين الجنوبي بأكمله، وأغلب الاحتياطيات المكتشفة حالياً هي من الغاز ومعظم الحقول المستكشفة في مناطق بحر جنوب الصين موجودة في كل من بروناي وماليزيا واندونيسيا وتايلاند وفيتنام والفلبين.²

كما يعتبر بحر الصين الجنوبي إحدى بؤر التوتر الكبرى في شرق آسيا، وهناك صراع على احتلال أكبر عدد ممكن من جزره التي لا يتجاوز حجم بعضها بضعة صخور بالإضافة إلى محاولة وضع جزر صناعية لأغراض اقتصادية وأمنية على غرار ما تقوم به الصين حالياً حيث يشهد تنافساً محموماً بين أميركا والصين، إذ تتصاعد القوة العسكرية للصين خاصة قوتها البحرية وتحاول الولايات المتحدة الحد منها للحفاظ على تفوقها الإقليمي والعالمي والالتزام بحماية حلفائها في المنطقة".³

1 -Michael McDevitt, The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future, Center for Naval Analyses, Washington. November 2014.p3.

2 -Geoffrey Till and others, Globalization and Defence in the Asia-Pacific, Routledge, New York, 2009, p81.

3 - بثينة اشتيوي، بحر الصين الجنوبي الصراع البارد بين الصين والولايات المتحدة تاريخ الاطلاع: 2026 /03/23 <http://goo.gl/kTiYvo>

المطلب الثاني: الصعود الصيني وإستراتيجية التوسع الإقليمي

يرى "جون مرشايمر" أن الصين هي معقل السياسة الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة نظراً للطبيعة البيئية المحيطة بها والمليئة بالتهديدات فهي تشترك في الحدود مع 13 دولة ولا يزال هناك العديد من النزاعات حولها، حيث دخلت في حروب كثيرة سابقاً على غرار نزاعها مع الهند 1962، وروسيا 1969 ومع الفيتنام 1979، ويحتل الصراع حالياً في البحر الصين الجنوبي حول مجموعة من الجزر تهديداً كبيراً نظراً لتعدد الدول المطالبة بهذه الجزر".¹

أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط منذ عام 2003، والمستورد الثاني في عام 2005. كما أن استهلاك الطاقة من المرجح أن يرتفع بشكل كبير في المستقبل القريب حيث أن ثمانون في المائة من واردات النفط الصينية تصل إلى الصين عبر مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي (الذي يمتد من مضيق تايووان إلى مضيق ملقا)، وفي هذا الإطار يصف الرئيس الصيني "هو جين تاو" الحاجة إلى ضمان حماية هذا الممر الحيوي باسم معضلة الصين بحر الصين الجنوبي".² كما أن ما يقلق نظرة الخبراء الاستراتيجيين البحريين في الصين هو وجود سلسلة من الجزر المحاصرة للصين ممتدة من اليابان وحتى أستراليا على طول المحيط الهادي والتي تشكل ما يشبه أبراج الحراسة من خلال تواجد القوى البحرية للولايات المتحدة وحلفائها، وهذا ما قد يمنع البحرية الصينية من الولوج إلى المحيط الأكبر،³ كما عبر الأدميرال الصيني السابق "يانغ بي" عن تخوفه (في مقال له نشر في مجلة "غلوبال تايمز" global times) من تزايد الهوة بين المصالح الاقتصادية للصين المنتشرة عبر العالم وبين مقدرتها عن الدفاع عن تلك المصالح ويخشى أن تتجاوز السرعة التي تتوسع فيها مصالح الصين الاقتصادية في العالم إمكاناتها ووسائلها العسكرية في

1 - جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ت: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود مركز النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية 2012، ص 470.

2 - Geoffrey Till and others, op.cit,p81

3 - روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، ت: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص 257.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

الدفاع، ويتساءل عن إمكانية الصين حماية مواطنيها وأموالها في الخارج؟ وكيف يمكن للصين الدفاع عن مصالحها أمام الولايات المتحدة في حال شنت حربا على تايوان".¹

تسعى الصين إلى زيادة وتطوير قوتها البحرية من خلال بناء قواعد عسكرية للغواصات في مناطق جنوب الصين وسبقها مع الزمن لحيازة 80 غواصة متطورة بحلول عام 2020 (أي بما يوازي قدرة الولايات المتحدة)، ووفق تقديرات عسكرية صينية فإن الصين ستمتلك حتى ذلك الوقت ما يزيد على 700 قطعة بحرية مزودة بأحدث أنواع الصواريخ وأجهزة الاتصال والتوجيه²، كما دخلت أول حاملة طائرات صينية الخدمة في بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني يوم 25 فبراير عام 2012، كما أكدت وزارة الدفاع الصينية في ديسمبر 2015 أنها تبني حاملة طائرات ثانية فيما أشار تقرير للبنتاغون إلى أن الصين ستتمكن خلال 15 سنة من امتلاك عدد كبير من حاملات الطائرات³. ويعتبر قرار بكين الشروع في الحصول على حاملات الطائرات نقطة تحول مهمة في العقيدة الاستراتيجية الصينية التي كانت تاريخيا قائمة على أساس حماية الحدود وتحولت الآن إلى حماية مصالحها في الخارج.

كما أكد تقرير لمكتب وزير الدفاع الأمريكي "أن الصين تقوم ببناء علاقات استراتيجية على طول الممرات البحرية من منطقة الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي بطريقة توحى بأنها لا تعمل على تحديد المواقع الدفاعية والهجومية لحماية مصالح الطاقة في الصين فحسب بل أيضا لخدمة أهداف أمنية واسعة" كما تحشد قواتها العسكرية من القوة الجوية والبحرية في منطقة البر الرئيسي لجزيرة "هاينان" Hainan، وقوم بإنشاء مهبط للطائرات العسكرية في جزيرة "وودي" Woody وزيادة وجودها من خلال منصات التنقيب عن النفط وسفن مسح المحيطات⁴.

1 - مارك ليونارد، ت. هبة عكام، فيما تفكر الصين؟، العبيكان للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية 2010، ص151.

2 - بشينة اشتيوي، مرجع سابق، ص 1.

3 - نثاليا عبد الله، حاملة الطائرات الصينية تقلق البابان وترعب تايوان، تاريخ الاطلاع 24/03/2026.

<http://goo.gl/iviYJs>

4 - Geoffrey Till and others, op.cit.p81-82

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

رغم تزايد الإنفاق العسكري الصيني سنوياً والذي يزيد عن 10% غير أن الصين لا تريد الدخول في سباق تسلح مباشر مع الولايات المتحدة لمعرفة المسبق بأخطاره على النمو الاقتصادي في الصين. كما استفادت الصين من أخطاء الاتحاد السوفييتي الذي دخل في سباق للتسلح مع الولايات المتحدة مما أدى إلى إنهاكه اقتصادياً وسقوطه في النهاية، حيث بدى من محاولة تحقيق تكافؤ عسكري طور مشروعه القادة الصينيون من خلال تقديم طريقة قائمة على "الاستراتيجية الغير المتكافئة تعتمد على اكتشاف نقاط ضعف العدو التي تزيد من قدراتها الدفاعية والهجومية لتجعل من إمكانية تدخل الولايات المتحدة في النزاعات الإقليمية لحماية حلفاءها يكون أصعب وذو تكلفة كبيرة مما يحجمها عن التدخل"¹.

1. مبادرة الحزام الطريق

تمثل هذه المبادرة إطاراً جيو - استراتيجياً إقليمياً ودولياً لتعزيز استراتيجيات الصين في بحر الصين الجنوبي، باعتباره إحدى أهم المناطق التي تركز عليها اقتصادياتها الجيو - استراتيجية، فضلاً عن أهميته الأمنية والعسكرية كمركز لانطلاقها، وحماية مكتسباتها، في الوقت نفسه الذي تشكل فيه هذه المبادرة استراتيجية إطارية لضمان تحقيق التوجهات الصينية الدولية، التي يعد ضمان أمن بحر الصين الجنوبي والحد من توسع نطاق انتشار القوات الأجنبية فيه، واحداً من أهم أهدافها، ومن هنا تأتي دلالة تسميتها فالحزام والطريق، تسمية مختصرة لـ استراتيجية الرؤية والأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين².

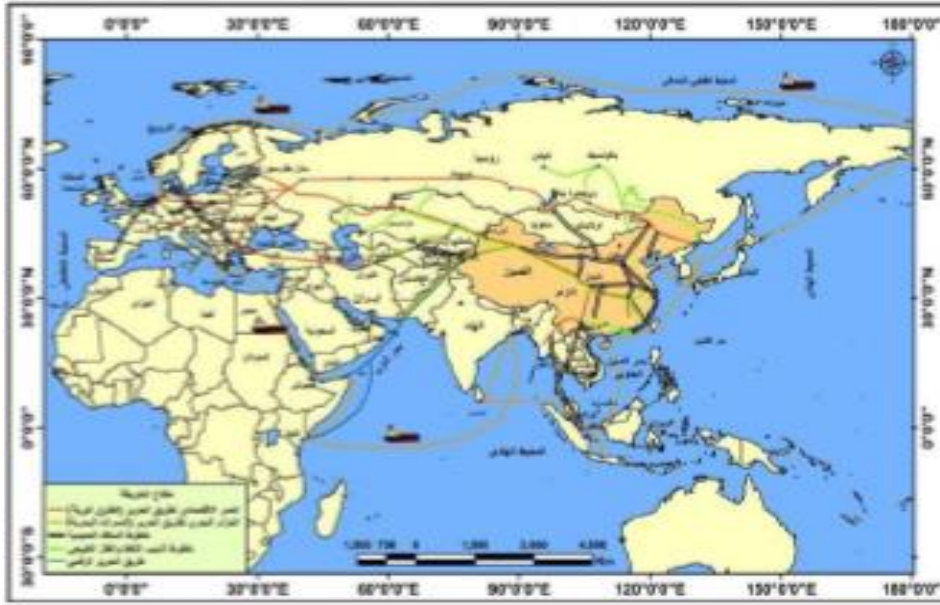
يستند هذا المشروع الى جذور تاريخية عميقة، ترتبط بما يعرف بـ (طريق الحرير)، وتبلغ مساحة هذا الطريق حوالي (12) ألف كيلومتر، ممتداً من المراكز التجارية في شمال الصين حتى ينقسم إلى فرعين: فرع شمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، ومنه الى شبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية في إيطاليا،

1 - مارك ليونارد، مرجع سابق، ص 151

2 - لجنة الدولة للتنمية والإصلاح الرؤية والتحرك بالدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي الطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وزارة الخارجية - وزارة التجارة، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، بيجين - الصين 2015.

و فرع جنوبي يمر عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، أو عبر سوريا ومنها إلى كل من مصر وشمال أفريقيا¹.

الخريطة رقم 03: المسارات الجيو - استراتيجية لمبادرة الحزام والطريق



المصدر: مثنى مشعان المزروعى، مصدر سبق ذكره، ص 707.

كان الرئيس الصيني (شي جين بينغ) قد اقترح مبادرة (الحزام والطريق) أثناء زيارته الى دول وسط وجنوب شرق آسيا في سبتمبر وأكتوبر من العام 2013²، بهدف الترابط والتواصل، وتعميق التعاون العملي، والتصدي المشترك لمختلف المخاطر والتحديات التي تواجه البشرية، وتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة³، كما أطلق على هذه المبادرة أيضاً: مبادرة (طريق واحد - حزام واحد) (One Belt

1 - مجموعة من الباحثين، مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين - ألمانيا، 2019، ص 5.

2 - علي عباس عبيد، الانعكاسات السياسية والاقتصادية لخطة مارشال الصينية على العالم العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد (64) كانون الأول 2022، ص 289 - 308 - 292.

3 - جياو لينغ الحزام والطريق، فرص جديدة للتعاون بين مصر والصين في الحزام والطريق: إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل تقديم مصطفى الفقي تحرير سوزان عابد مركز الدراسات الاستراتيجية - مكتبة الإسكندرية، الاسكندرية - مصر 2021، ص 19-28.

(One Road)، وقد تم اعتماد هذه المبادرة بشكل رسمي في العام 2017، وتعد هذه المبادرة أكبر مشروع اقتصادي عالمي يربط بين (68) دولة في القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، أوروبا)، عبر طرق برية وبحرية وسكك حديدية، على نحو ما يمكن الصين من الارتباط بثلاثي دول العالم بعيداً عن النفوذ الأمريكي¹.

تمثل مبادرة الحزام والطريق استراتيجية صينية تهدف إلى تحقيق المتطلبات الجيو - استراتيجية الاقتصاديات العولمة باستخدام أدوات القوة الذكية والقوة الناعمة في أن واحد معاً، من حيث تركيز على خمسة مجالات هي: التنسيق في ما بين السياسات الإنمائية، وإنشاء بني أساسية ومرافق وشبكات، وتعزيز الاستثمار والعلاقات التجارية، وتحسين التعاون المالي وتكثيف التبادل الاجتماعي والثقافي²، ومن ثم، فإن هذه المجالات تمثل مجموعة الروابط الخمس الرئيسية بين البلدان الواقعة على طريق الحرير البري والبحري والتي تبنتها وثيقة المبادرة الصينية³.

تسعى الصين من خلال مشروع الحزام والطريق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أهمها الاستفادة من نمو التجارة العالمية، وتعزيز مكانة عملتها (يوان) عالمياً، وتطوير الاقتصاد الصيني بشكل مستدام، وتنفيذ استراتيجية انتشار منتجاتها في الأسواق العالمية تحت شعار (صنع في الصين 2025) كما تهدف إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني في المناطق الحيوية من العالم، وتوسيع نطاق الدور الخارجي للصين، وتدعيم استراتيجيتها العسكرية والأمنية، لضمان تأمين طرق امدادات الطاقة⁴.

تتضح أهمية حزمة الأهداف الجيو - استراتيجية التي تسعى الصين إلى تحقيقها من خلال مبادرة الحزام والطريق، من خلال حجم التكلفة الذي تحملتها الصين لتنفيذه، فقد بلغت كلفة المشروع حوالي تريليون دولار،

1 - شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال إستراتيجية عقد اللؤلؤ هل تخلق لها رهانات وتحديات، مصدر سبق ذكره، ص 545.

2 - Lauren A. Johnston, "The Belt and Road Initiative: What is in it for China?", Asia and the Pacific Policy Studies, Vol. (6), No. (1), October 2018 , p 40, 58 .

3 - لجنة الدولة للتنمية والاصلاح، مصدر سبق ذكره، ص 5-16، شياو جون جنغ الحزام والطريق وآليات تعزيز البناء المشترك بين مصر والصين في الحزام والطريق: إحياء للماضي لأم استشراف للمستقبل تقديم مصطفى الفقي، تحرير: سوزان عابد مركز الدراسات الاستراتيجية - مكتبة الاسكندرية الاسكندرية - مصر 2021، ص 13-18، ص 14-15.

4 - علي صلاح (محرر)، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، تقرير المستقبل، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (26)، 2018، ص 3-4.

كما تمكن المشروع من استقطاب ما يقارب (8) تريليون دولار إضافية منذ إنطلاقه¹، وتسعى الصين الى زيادة حجم التجارة بينها وبين دول الحزام والطريق لتصل الى (600) مليار دولار في عام 2025.²

المطلب الثالث: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الاحتواء الصين

زاد معدل الصين الهائل في النمو السنوي بنسبة 8-10 في المائة في السنوات الأخيرة من حدة الضغط على موارد الطاقة لتغذية الديناميكية الاقتصادية التي تعرفها وبالتالي الميل الطبيعي لمطالبها في بحر الصين الجنوبي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة مما قد يثير أيضا التوتر مع الدول الإقليمية المجاورة التي لديها مطالب إقليمية متداخلة: ماليزيا وفيتنام والفلبين وبروناي وتايوان³، حيث تعتبر الصين مطالبها في بحر الصين الجنوبي بأكمله كجزء من أراضيها السيادية وباعتباره قضية داخلية، وهو موقف مشابه تجاه رؤيتها نحو تايوان كما تتجنب صحيفة جيش التحرير الصيني وغيرها من مطبوعات الجيش الحديث عن هذه المنطقة⁴. وقد وضعت الصين قانوناً يوم 25 فبراير عام 1992 لهذا الغرض حيث تنص المادة 2 من القانون الإقليمي تحويل بحر الصين الجنوبي في المياه الداخلية للصين، في حين أن المواد 8 و 10 و 14 تؤيد العمل العسكري للدفاع عن السيادة والمصالح الصينية المتنازع عليها في المياه.⁵

كما قامت الصين بعملية تسريع تنفيذ الاستراتيجية استصلاح الأراضي في الجزر المتنازع عليها دفع بالولايات المتحدة إلى تغيير طريقة تعاطيها النزاع في بحر جنوب الصين حيث قام الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بتقييم استراتيجية "بيجين" لاستصلاح الأراضي بكل وضوح قائلاً: "إن قلقنا مما تقوم به الصين نابع بالضرورة من عدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاتها

1 -Muhammad Khalil Khan; Imran Ali Sandano; Cornelius B. Pratt; and Tahir Farid, China's Belt and Road Initiative: A Global Model for an Evolving Approach to Sustainable Regional Development, Sustainability, Vol. (10), No (11): 4234

2 - عنود عبد الرحمن الحباشنة، مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها على تطور العلاقات الاقتصادية الصينية العربية، مجلة العلوم السياسية والقانون المركز الديمقراطي العربي برلين ألماناء المجلد (4)، العدد (25)، نوفمبر 2020، ص 1-21.

3 -Geoffrey Till and others, op.cit. p109

4 - مايكل إي، براون وآخرون، صعود الصين، مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 240.

5 - Geoffrey Till and others, op.cit,p109

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

الإجبار بعض الدول على الخضوع والاستسلام كما حذر قائد الأسطول الأميركي في المحيط الهادي. الأدميرال "هاري هاريس" من الوضع القائم بقوله: "إن الصين تستخدم استصلاح الأراضي لتشييد "سور عظيم من الرمال في المناطق المتنازع عليها في بحر جنوب الصين" ¹.

يوجد حالياً خلاف رئيسي بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي الشرقي يتمثل أساساً في اعتراض الصين على أنشطة المراقبة الأمريكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، في حين ترى واشنطن إن اتفاقية قانون البحار تسمح للدول بحرية التحرك في مناطق أعالي البحار بما فيها المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية، هذه الحريات تشمل الحق في القيام بأنشطة عسكرية سلمية والتي تشمل أعمال المراقبة وعمليات المسح العسكري، ولكن الصين ترى أن هذه الأنشطة غير سلمية وتستهدفها بشكل مباشر وقد هذا الخلاف إلى العديد من الحوادث ².

"وترى الولايات المتحدة أن بحر الصين الجنوبي وجزره مناطق متنازع عليها، ولم يتم حسم النزاع بشأنها حتى الآن. ومن ثم فحرية الملاحة الدولية مكفولة في هذا البحر، وأن أي أعمال تقوم بها الوحدات البحرية الأمريكية في هذا البحر لا تمثل تهديداً للصين أو مساساً بسيادتها، مع التأكيد على أنها لا تتحاز لطرف على حساب طرف في هذا النزاع، حيث تصر على ضرورة حله من خلال التحكيم الدولي بدلاً من القوة، وأن كل المطالبات السيادية يجب أن تقوم على الملامح الطبيعية للأرض وفقاً لأحكام القانون الدولي" ³.

إن صورة الصين كقوة غير مهددة لمصالح الولايات المتحدة تبددت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي خاصة مع الطفرة التي شهدتها الصين في المجال الاقتصادي والعسكري، وسعيها لتكون قوة إقليمية في آسيا والمحيط الهادي خاصة في ظل وجود نخبة صينية تؤمن بأن دولتهم يمكن أن تكون بديلاً للقوة الأمريكية في قارة آسيا، وعليه أخذت العلاقات الأمريكية الصينية منحى الصراع في السنوات الأخيرة" ⁴.

1 - جوناتان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، ت: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، 6 يونيو 2016، ص 4.

2 - Michael McDevitt, op.cit, p5.

3 - محمد سعد أبو عامود، التنافس الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي، جريدة الخليج، 24/03/2026
<http://goo.gl/oTisHs>

4 - صفاء حسين علي الجبوري العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 12، 2011 ص 206-150.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

حيث أصبحت قوة نمو الجيش الصيني وأسطولها البحري والقوة النووية تقلق أميركا، ولم يجد الأميركيون أمام الخطر العسكري الصيني سوى الالتزام أكثر باستراتيجية الاحتواء، على غرار ما استخدموه في سياستهم مع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة منذ أربعين عاما مما أدى إلى انهياره تدريجيا¹.

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في أغسطس 2015 عن الاستراتيجية الجديدة للأمن البحري في آسيا والمحيط الهادئ، والتي قامت على ثلاثة أهداف هي: حماية حرية الملاحة في البحار، ردع الصراع والإكراه، وتعزيز التقيد بالقانون والمعايير الدولية وأكدت أن الولايات المتحدة ستنفذ استراتيجيتها لإعادة التوازن التي أعلنتها عام 2012 في موعدها المحدد، حيث سيتم نشر 60% على الأقل من القوات البحرية والجوية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام 2020، وقد طالب قائد البحرية الأمريكية بزيادة 8% في ميزانيته لتصل إلى 161 مليار دولار، مشيراً إلى ضرورة زيادة الوحدات البحرية الأمريكية إلى 300 وحدة².

يعتبر انفصال الولايات المتحدة عن شرق آسيا بالمحيط الهادي وحدودها الأمانة مع قوى مجاورة أضعف ميزان ساهمتا في تكوين قوتها العسكرية في عزلة استراتيجية وأن تركز مواردها على القوة البحرية من أجل إظهار القوة في مناطق عديدة، كما أن النجاح الأمريكي في الحرب العالمية الثانية كان يعكس استخدام القوة البحرية من أجل القوة البرية، إن هذه الميزة تمكنها من السيطرة على الميزة الساحلية واختراق المجال الجوي لأي دولة بما في ذلك الصين، بالإضافة إلى تحييد القوات البحرية لأي دولة عظمى منافسة وعزلها، وهناك من يرى أن موارد التفوق سوف تستمر في 20 سنة القادمة، فمن المحتل أن تستمر الشكوك الاستراتيجية للصين اتجاه الولايات المتحدة بحكم أنها الوحيدة القادرة على تهديد وحدة الأراضي الصينية³.

1 - أصيل كمال عبد الحسين، الاتفاق العسكري لدول اقليم المحيط الهادي، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، الجامعة المستنصرية ال عراق، 2012، ص 291-274.

2 - محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 1.

3 - مايكل إي. براون وآخرون، مرجع سابق، ص 328-330.

المبحث الثاني: دور الدول الإقليمية في هذا التنافس الصيني الأمريكي

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأت ملامح تغير في موازين القوى لصالح بروز قوى ذات ثقل إقليمي وجيوسياسي. ومنها الصين التي استعادت مقعدها في الأمم المتحدة عام 1971، ومع وجود قيادة جديدة ترى الصين كقوة كبرى يجب أن تتال مكانتها التي تستحقها في النظام الدولي، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تأمين ممراتها البحرية والتجارية في بحر الصين الجنوبي اتجاه المحيطين الهادي والهندي والتغلب على معيقات تمددها.

لأجل ذلك سعت الصين لبسط نفوذها الإقليمي لمواجهة أي احتواء أو تهديد الأمنها، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وشركاتهم الإقليميين عن طريق زيادة توسعها البحري وترسيخ وجودها ومطالبها في الجزر البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، مما أدى لنشوب نزاع بحري وصراع على الموارد في المنطقة بينها وبين شركائها البحريين الستة فيتنام، الفلبين ماليزيا أندونيسيا برونائي تاوان. وعلى رأسهم فيتنام التي تشترك معها في حدود برية وبحرية طويلة ومتشابهة.

حيث أدى التوتر في بحر الصين الجنوبي إلى عدة صدامات بحرية بين الدولتين ومازالت التوترات لحد الساعة، رغم سعي كل منهما ومجموعة الأسيان الحل الخلاف البحري عن طريق عدة آليات للحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول: دور دول جنوب شرق آسيا الفاعلون المباشرون في النزاع

إن الصين أول دولة بدأت تدبر جزر بحر الصين الجنوبي والنشاطات البحرية المعنية، وتديرها بشكل مستمر. وفي التاريخ، مارست الصين إدارة جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية بشكل مستمر وسلمي وفعال عبر التنظيم الإداري ودوريات الأسطول واستغلال الموارد والمسح الفلكي والاستطلاع الجغرافي وغيرها من الطرق.

على سبيل المثال، عينت الصين جينغليويه آنفوشي (المبعوث الإمبراطوري للإدارة والصلح) في منطقة قوانغدونغ وقوانغشي في عهد أسرة سونغ، ليحكم المناطق الجنوبية بشكل عام. ذكر تسنغ قونغ ليانغ من أسرة سونغ في مؤلفه «ووجينغ تسونغياو» (المنهاج العام للشؤون العسكرية) أن الصين أنشأت أسطول

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

الدوريات البحرية ليقوم بجولات تفقدية في بحر الصين الجنوبي، في سبيل تعزيز الدفاع البحري في بحر الصين الجنوبي. وأدرج "شيتانغ" و"تشانغشا" ضمن نطاق "الدفاع البحري" في كل من «تشيونغتشو فوتشي» (سجلات ولاية تشيونغتشو) التي ألفها مينغ يي في عهد أسرة تشينغ، و«ياتشو تشي» (سجلات ولاية ياتشو) التي ألفها تشونغ يوان دي في عهد أسرة تشينغ، وغيرهما من المؤلفات.¹

ويسجل العديد من السجلات المحلية الرسمية الصينية، مثل «قوانغدونغ تونغتشو» (السجلات العامة لقوانغدونغ) و«تشيونغتشو فوتشي» (سجلات ولاية تشيونغتشو) و«وانتشو تشي» (سجلات ولاية وانتشو)، في ولاية وانتشو 'تشيانلي تشانغشا' و'وانلي شيتانغ' أو الملاحظات المشابهة في مواد "الأراضي الإقليمية" أو "الجغرافيا والجبال والمياه".²

كما حددت حكومة الصين في مختلف العصور، جزر بحر الصين الجنوبي كأراض إقليمية صينية في الخرائط الرسمية. إذ تم رسم تلك الجزر كأراض إقليمية صينية في كل من «تيانشيا تسونغوي تو» (الخريطة العامة للعالم، العالم هنا يشير إلى الصين) من «هوانغتشينغ قتشينغ فنتو» (خرائط مختلف المقاطعات التابعة مباشرة لسلطة تشينغ الإمبراطورية) الصادرة عام 1755، و«داتشينغ واننيان بيتونغ تيانشيا تو» (خريطة العالم الموحد الخالد لإمبراطورية تشينغ العظيمة، العالم هنا يشير إلى الصين) الصادرة عام 1767، و«داتشينغ واننيان بيتونغ ديلي تشيوانتو» (خريطة إمبراطورية تشينغ العظيمة الموحدة الخالدة) الصادرة عام 1810، و«داتشينغ بيتونغ تيانشيا تشيوانتو» (خريطة العالم الموحد لإمبراطورية تشينغ العظيمة، العالم هنا يشير إلى الصين) الصادرة عام 1817، وغيرها.³

توضح الحقائق التاريخية أن الشعب الصيني ظل يتخذ جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية، كأماكن للإنتاج والحياة وممارسة فعاليات الاستغلال بمختلف أنواعها. بينما ظلت حكومة الصين في مختلف العصور تمارس إدارة جزر بحر الصين الجنوبي بشكل مستمر وسلمي وفعال. خلال العملية التاريخية الطويلة المدى، أثبتت الصين سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي وحقوقها ومصالحها

1 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

2 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

3 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

المعنية في بحر الصين الجنوبي، وقد أصبح أبناء الشعب الصيني أسياد جزر بحر الصين الجنوبي منذ فترة طويلة.¹

1. حفاظ الصين الدائم والثابت على سيادتها على الأراضي الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي.

لم تتعرض سيادة الصين على جزر بحر الصين الجنوبي لأي تحد قبل القرن العشرين. وفي الفترة ما بين ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، استولت فرنسا واليابان، بالقوة وبشكل غير مشروع، على بعض الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر نانشا الصينية على التوالي. وهب الشعب الصيني لمقاومة ذلك بحزم، واتخذت حكومة الصين حينئذ سلسلة من الإجراءات للدفاع عن سيادتها على جزر نانشا.

في عام 1933، كانت فرنسا قد غزت بعض الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر نانشا لمدة، وأصدرت بياناً حكومياً أعلنت فيه "الاحتلال"، مما سبب "حادثة الجزر التسع". كانت ردود الفعل في مختلف الأماكن والأوساط بالصين شديدة، وهب الجميع بالتتابع يحتجون وينددون بالعمل العدواني الفرنسي. بينما قام الصيادون الصينيون، ساكنو جزر نانشا، بالمقاومة الميدانية، حيث قطع فو هونغ قوانغ وكه جيا يوي وتشنغ لان دينغ وغيرهم، ساريات الأعلام الفرنسية التي علقتها فرنسا على جزر تايبينغ وبيتسي ونانوي وتشونغغيه وغيرها.²

بعد وقوع "حادثة الجزر التسع"، أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أنه على الجزر المعنية بجزر نانشا "صيادون من وطننا وحدهم يقيمون عليها، وتم إثبات أنها من أراضي الصين الإقليمية في المجتمع الدولي"، وقدمت حكومة الصين احتجاجاً شديداً على غزو الطرف الفرنسي على الجزر التسع. في الوقت نفسه، وتجاه إغراء فرنسا للصيادين الصينيين بتعليق العلم الفرنسي، أمرت حكومة مقاطعة قوانغدونغ مختلف محافظيها بإعلان حظر تعليق الأعلام الأجنبية على سفن الصيد الصينية العاملة في جزر نانشا ومجالات مياهها، ووزعت الأعلام الصينية على الصيادين وطالبتهم بتعليقها.

1 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

2 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

اختصت لجنة تدقيق الخرائط البحرية والبرية، والمتكونة من وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الداخلية ودائرة القوات البحرية وغيرها من الدوائر، بتدقيق أسماء مختلف الجزر والحيود البحرية والشواطئ والشطوط الرملية التابعة لجزر بحر الصين الجنوبي، وأعدت وطبعت وأصدرت «خريطة مختلف جزر بحر الصين الجنوبي» عام 1935.¹

كانت اليابان قد استولت على جزر بحر الصين الجنوبي بشكل غير مشروع خلال حربها العدوانية على الصين. وقاوم الشعب الصيني العدوان الياباني بشجاعة. مع تقدم الحرب العالمية ضد الفاشية، وحرب مقاومة الشعب الصيني ضد العدوان الياباني، أصدرت الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا «إعلان القاهرة» في ديسمبر 1943، أعلنت فيه بمهابة أنه يجب على اليابان إعادة أراضي الصين الإقليمية، التي اغتصبتها، إلى الصين. وفي يوليو 1945، أصدرت الصين والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا «إعلان بوتسدام» الذي تنص مادته الثامنة بوضوح على "يجب تنفيذ ما ينص عليه «إعلان القاهرة»".²

في أغسطس 1945، أعلنت اليابان قبول «إعلان بوتسدام» والاستسلام بلا قيد أو شرط. وفي الفترة ما بين نوفمبر وديسمبر 1946، كلفت حكومة الصين العقيد لين تسون وغيره من المسؤولين العسكريين والسياسيين رفيعي المستوى بالذهاب إلى جزر شيشا وجزر نانشا على التوالي على متن أربع سفن حربية، وهي "يونغشينغ" و"تشونغجيان" و"تايبينغ" و"تشونغغيه"، من أجل إقامة المراسم وإعادة بناء أنصاب السيادة على تلك الجزر وإرسال القوات للمرابطة فيها. وبعد ذلك، أعادت حكومة الصين تسمية أربع جزر تابعة لجزر شيشا وجزر نانشا بأسماء السفن الحربية الأربع المذكورة أعلاه.³

في مارس 1947، أنشأت حكومة الصين مكتب إدارة جزر نانشا على جزيرة تايبينغ، التابع لمقاطعة قوانغدونغ. كما أنشأت الصين على تلك الجزيرة مرصدا جويا ومحطة إذاعة بدأت تذيع المعلومات الجوية منذ يونيو نفس العام.⁴

1 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

2 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

3 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

4 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

في عام 1947 وعلى أساس إعادة المسح الجغرافي لجزر بحر الصين الجنوبي، نظمت حكومة الصين إعداد «سجل جغرافي موجز لجزر بحر الصين الجنوبي» ومراجعة «جدول المقارنة بين الأسماء الجديدة والقديمة لجزر بحر الصين الجنوبي» ورسم «خريطة مواقع جزر بحر الصين الجنوبي» التي توضع خطوط متقطعة عليها للإشارة إلى حدود بحر الصين الجنوبي. في فبراير 1948، أصدرت حكومة الصين «خريطة المناطق الإدارية لجمهورية الصين»، التي تشمل «خريطة مواقع جزر بحر الصين الجنوبي».¹

في يونيو 1949، أصدرت حكومة الصين «لوائح تنظيمية لمكتب الرئيس التنفيذي لمنطقة هاينان الخاصة» التي تضم "جزيرة هاينان وجزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا والجزر الأخرى التابعة لها" إلى منطقة هاينان الخاصة.²

بعد تأسيسها في أول أكتوبر 1949، جددت جمهورية الصين الشعبية التأكيد مرات واتخذت التشريع والتنظيم الإداري والتفاوض الدبلوماسي وغيرها من الإجراءات، سعياً وراء الحفاظ المتزايد على سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي وحقوقها ومصالحها المعنية في بحر الصين الجنوبي. وظلت الصين تمارس الدوريات وتنفيذ القانون واستغلال الموارد والاستطلاع العلمي وغيرها من النشاطات في جزر بحر الصين الجنوبي ومجالات المياه المعنية بلا انقطاع.

في أغسطس 1951، أصدر وزير الخارجية الصيني الراحل شو ان لاي «تصريح بشأن مسودة معاهدة السلام بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين اليابان ومؤتمر سان فرانسيسكو»، أشار فيه إلى "أن جزر شيشا وجزيرة نانوي، شأنها شأن جزر نانشا وجزر تشونغشا وجزر دونغشا كلها، ظلت من أراضي الصين الإقليمية، كانت محتلة لمدة أثناء الحرب العدوانية التي شنتها الإمبريالية اليابانية، لكن حكومة الصين حينذاك قد تسلمتها كلها بعد استسلام اليابان"، و"أن سيادة جمهورية الصين الشعبية، والتي لا

1 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26
2 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

تنتهك، على جزيرة نانوي وجزر شيشا، لن تتأثر بأي شيء سواء أ تنص مسودة معاهدة السلام بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين اليابان على ما يتعلق بها أم لا، أو كيف تنص".¹

في سبتمبر 1958، أصدرت الصين «بيان حكومة جمهورية الصين الشعبية حول المياه الإقليمية»، الذي ينص بوضوح على أن عرض مياه الصين الإقليمية 12 ميلا بحريا، ويتم تحديد خطوط الأساس لحدود مياه الصين الإقليمية بأسلوب خطوط الأساس المستقيمة، وتكون النصوص المذكورة أعلاه نافذة على كل الأراضي الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية، بما فيها "جزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا والجزر الأخرى التابعة للصين".²

في مارس 1959، أنشأت حكومة الصين "مكتب جزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا" على جزيرة يونغشينغ التابعة لجزر شيشا؛ في مارس 1969، تغير اسم "المكتب" إلى "اللجنة الثورية لجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا التابعة لمقاطعة قوانغدونغ"؛ في أكتوبر 1981، أعيد الاسم الأصلي للمكتب. في إبريل 1983، أعلنت اللجنة الصينية لأسماء الأماكن، بتفويض، الأسماء القياسية لبعض جزر بحر الصين الجنوبي، بلغ عدد تلك الأسماء 287.³

في مايو 1984، قرر المؤتمر الثاني للمجلس الوطني السادس لنواب الشعب تأسيس منطقة هاينان الإدارية التي يشمل نطاقها الإداري الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا ومجالات مياهها.⁴

في إبريل 1988، قرر المؤتمر الأول للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب تأسيس مقاطعة هاينان التي يشمل نطاقها الإداري الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا ومجالات مياهها.⁵

1 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

2 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

3 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

4 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

5 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

في فبراير 1992، أصدرت الصين «قانون المياه الإقليمية والمناطق المجاورة لها لجمهورية الصين الشعبية»، الذي أنشأ نظاماً قانونياً أساسياً بشأن مياه الصين الإقليمية والمناطق المجاورة لها، وينص بوضوح على "أن الأراضي الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية تتضمن.. جزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا وجميع الجزر الأخرى التابعة لجمهورية الصين الشعبية". في مايو 1996، قرر الاجتماع الـ 19 للجنة الدائمة للمجلس الوطني الثامن لنواب الشعب، المصادقة على «اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار»، في الوقت نفسه، أعلن "أن جمهورية الصين الشعبية تجدد التأكيد على سيادتها على شتى الجزر المنصوص عليها في البند الثاني من «قانون المياه الإقليمية والمناطق المجاورة لها لجمهورية الصين الشعبية» الصادر في 25 فبراير 1992".¹

في مايو 1996، أعلنت حكومة الصين 49 نقطة أساس لحدود المياه الإقليمية بسواحل بر الصين، تنتشر من قرن قاوجياو بمقاطعة شانغونغ إلى قرن جيونبي بجزيرة هاينان، وخطوط الأساس لحدود المياه الإقليمية والتي تعد خطوطاً مستقيمة تربط بين نقاط الأساس المذكورة أعلاه، و28 نقطة أساس لحدود المياه الإقليمية بجزر شيشا وخطوط الأساس المستقيمة لها، كما أعلنت أنها ستعلن خطوط الأساس لحدود مياه الصين الإقليمية الأخرى في وقت آخر.²

في يونيو 1998، أصدرت الصين «قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة والرصيف القاري لجمهورية الصين الشعبية»، الذي أنشأ نظاماً قانونياً أساسياً للمنطقة الاقتصادية الخاصة للصين ورصيفها القاري، وينص بوضوح على "أن نصوص هذا القانون لا تؤثر على الحقوق التاريخية التي تتمتع بها جمهورية الصين الشعبية".³

في يونيو 2012، وافق مجلس الدولة على إلغاء مكتب جزر شيشا وجزر نانشا وجزر تشونغشا التابع لمقاطعة هاينان، وعلى تأسيس مدينة سانشا على مستوى الإقليم، لتدير الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا ومجالات مياهها.

1 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

2 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

3 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

تولي الصين اهتماما بالغا لحماية البيئة الإيكولوجية وموارد الأسماك في بحر الصين الجنوبي. إذ منذ عام 1999، تنفذ الصين نظام حظر الصيد في الموسم الحار في بحر الصين الجنوبي. حتى نهاية عام 2015، أنجزت الصين في بحر الصين الجنوبي إنشاء 6 مناطق محمية طبيعية على المستوى الوطني، خاصة للأحياء المائية و6 مناطق محمية طبيعية أخرى على مستوى المقاطعة، خاصة للأحياء المائية، تبلغ المساحة الإجمالية لتلك المناطق على المستويين 2.69 مليون هكتار؛ وأنجزت إنشاء 7 مناطق محمية على المستوى الوطني خاصة لموارد سلالات المنتجات المائية، تبلغ مساحتها الإجمالية 1.28 مليون هكتار.

منذ خمسينات القرن العشرين، ظلت سلطة تايوان الصينية تعسكر على جزيرة تايبينغ التابعة لجزر نانشا، حيث تقيم أجهزة خدمة وإدارة مدنية، وتقوم باستغلال الموارد الطبيعية عليها.

2. سيادة الصين على جزر بحر الصين الجنوبي تحظى باعتراف واسع النطاق في المجتمع الدولي:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استعادت الصين جزر بحر الصين الجنوبي وأعادت ممارسة السيادة عليها، ويعترف العديد من دول العالم بأن جزر بحر الصين الجنوبي من أراضي الصين الإقليمية.

في عام 1951، حدد مؤتمر سان فرانسيسكو لمعاهدة السلام مع اليابان، أن اليابان تتخلى عن جميع الحقوق والتصرف باسم الحقوق وطلب الحقوق في جزر نانشا وجزر شيشا. وفي عام 1952، أعلنت حكومة اليابان رسميا التخلي عن جميع الحقوق والتصرف باسم الحقوق وطلب الحقوق في جزيرة تايوان وجزر بنغهو وجزر نانشا وجزر شيشا. في نفس العام، تم صدور «أطلس العالم القياسي» بتزكية من كاتسو أوكازاكي الذي كان يتولى منصب وزير الخارجية الياباني وقدم التزكية عبر التوقيع بخط يده، في «خريطة جنوب شرقي آسيا»، الخريطة الـ15 من الأطلس، تم رسم جزر شيشا وجزر نانشا، التي تنص المعاهدة على ضرورة تخلي اليابان عنها، مع جزر دونغشا وجزر تشونغشا، كأراض تعود للصين.¹

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

في أكتوبر 1955، عقدت المنظمة الدولية للطيران المدني مؤتمرا في مانيتا، وبعثت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وتايلاند والفلبين وجنوب فيتنام وسلطة تايوان الصينية، ممثلها لحضوره، كان ممثل الفلبين رئيسا للمؤتمر وممثل فرنسا نائبا له. طلب القرار 24، الذي أجاز في المؤتمر، من سلطة تايوان الصينية تعزيز الأرصاد الجوية في جزر نانشا، ولم يبد أي ممثل رأيا مخالفا لذلك القرار أو اتخاذ موقف التحفظ عليه خلال المؤتمر.¹

في 4 سبتمبر 1958، أصدرت حكومة الصين «بيان حكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن المياه الإقليمية»، وأعلنت فيه أن عرض مياه الصين الإقليمية 12 ميلا بحريا، وأشارت بوضوح إلى أن "ذلك نافذ على كل الأراضي الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية، بما فيها.. جزر دونغشا وجزر شيشا وجزر تشونغشا وجزر نانشا والجزر الأخرى التابعة للصين." في 14 سبتمبر، قدم رئيس الوزراء الفيتنامي فام فان دونغ مذكرة إلى رئيس مجلس الدولة الصيني شو ان لاي، أعرب فيها بمهابة "أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية تعترف وتؤيد بيان القرار المعني بالمياه الإقليمية، الذي أصدرته حكومة جمهورية الصين الشعبية في 4 سبتمبر 1958"، و"أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية تحترم هذا القرار".²

في أغسطس 1956، قدم دونالد إي ويبستر، السكرتير الأول للإدارة الأمريكية لدى تايوان إلى سلطة تايوان الصينية طلبا شفويا للحصول على الموافقة على زهاب أفراد من القوات الأمريكية إلى جزيرة هوانغيان وحيود شوانغتسي البحرية وجزيرة جينغهنونغ وجزيرة هونغشيو وجزيرة نانوي وغيرها من الجزر والحيود البحرية التابعة لجزر تشونغشا وجزر نانشا، ليقوموا بالمسح الطبوغرافي. ثم وافقت سلطة تايوان الصينية على طلب الطرف الأمريكي.

في ديسمبر 1960، بعثت الحكومة الأمريكية رسالة إلى سلطة تايوان الصينية، طلبت فيها "الحصول على الموافقة" على زهاب عسكريين أمريكيين إلى حيود شوانغتسي البحرية وجزيرة جينغهنونغ وجزيرة نانوي التابعة لجزر نانشا، ليقوموا بالمسح الميداني. ووافقت سلطة تايوان الصينية على ذلك الطلب.³

1 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

2 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

3 - <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

في عام 1972، جددت اليابان في «البيان المشترك لحكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة اليابان» التأكيد على تمسكها بالالتزام بالمادة الثامنة من «إعلان بوتسدام».

أفادت وكالة فرانس برس، بأنه في 4 فبراير 1974، أعرب آدام مالك باتوبارا، الذي كان وزير الخارجية الإندونيسي حينذاك، أنه "إذا نظرنا إلى الخرائط الصادرة أخيراً، نجد أن جزر باراسيل (جزر شيشا) وجزر سبراتلي (جزر نانشا) تابعة للصين؛ ولأننا نعتزف بوجود صين واحدة فقط، فهذا يعني، بالنسبة لنا، أن هذه الجزر تابعة لجمهورية الصين الشعبية".¹

ناقش المؤتمر الـ14 للجنة علوم المحيطات بين الحكومات، التابعة لمنظمة اليونسكو، والذي امتد من 17 مارس إلى أول إبريل 1987، ناقش «خطة تنفيذ النظام العالمي لمراقبة مستوى سطح البحر (1985 - 1990)» (IOC/INF- REV)، التي أحالتها سكرتارية اللجنة. اقترحت هذه الوثيقة ضم جزر شيشا وجزر نانشا، باعتبار كليهما تابعة لـ"جمهورية الصين الشعبية" وفقاً لنصوص الوثيقة، ضمن النظام العالمي لمراقبة مستوى سطح البحر. ومن أجل تطبيق الخطة، كُلفت حكومة الصين بإنشاء 5 محطات للمراقبة البحرية، بما فيها محطة في جزر نانشا ومحطة في جزر شيشا.

لقد أدرك المجتمع الدولي بشكل عام، منذ فترة، أن جزر بحر الصين الجنوبي تعود للصين. إذ يشار في الموسوعات والحواليات والخرائط الصادرة في العديد من الدول إلى أن جزر نانشا تعود للصين. ومن تلك المنشورات: «موسوعة وورلدمارك لدول العالم» الصادرة عن دار وورلدمارك الأمريكية للنشر عام 1960؛ «حولية الصين الجديدة» الصادرة عن مكتبة فار إيستين اليابانية عام 1966؛ طبعات «أطلس العالم الكبير» الصادرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1957 وعام 1958 وعام 1961؛ «أطلس الأرض والجغرافيا» الصادر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1958؛ «أطلس هاك الكبير للعالم» الصادر في جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام 1968؛ طبعات «أطلس العالم» الصادرة في الاتحاد السوفييتي خلال الفترة ما بين عام 1954 وعام 1959؛ الصور الملحقة بـ«التقسيمات الإدارية في الدول الأجنبية» الصادرة في الاتحاد السوفييتي عام 1957؛ «أطلس العالم» الصادر في هنغاريا عام 1959؛ «أطلس السياسة والاقتصاد العالمي في طبعة مصورة» الصادر في هنغاريا عام 1974؛ «أطلس جيب

للعالم» الصادر في تشيكوسلوفاكيا عام 1959؛ «أطلس العالم الجغرافي» الصادر في رومانيا عام 1977؛ «أطلس السياسة والاقتصاد الدولي» الصادر عن دار لاروس الفرنسية للنشر عام 1965؛ «أطلس لاروس الحديث» الصادر عن دار لاروس الفرنسية للنشر عام 1969؛ الخرائط الملحقة بطبعة عام 1972 وطبعة عام 1983 من «الموسوعة العالمية» الصادرة عن دار هيبون شا اليابانية و«أطلس العالم الكبير» الصادر عن نفس الدار اليابانية عام 1985؛ الصور الملحقة بـ«العالم ودوله» الصادر عن مركز البيانات الجغرافية الياباني عام 1980؛ وغير ذلك.¹

أولاً: مظاهر الصراع بين الصين وفيتنام في بحر الصين الجنوبي:

قبل التطرق لمظاهر الصراع وجب الإشارة الى أن الدول المجاورة للصين وعلى رأسهم فيتنام باعتبارها أقرب جار للصين ما زلت ترى في الصين كتهديد إما وشيك أو مستقبلي، ومازالت تنتظر بريبة لكل طموحاتها ونواياها وبرامجها في المنطقة ومنه فهذه العوامل مازالت تغذي مظاهر الصراع في المنطقة خاصة بين الصين وفيتنام، والتي تتمحور حول أربعة مظاهر رئيسية وهي:

1. مظاهر الصراع في الجانب السياسي:

مازال يحكم الحزب الشيوعي كل من الصين وفيتنام منذ استقلالهما. وبذلك فهما تشتركان في إرث سياسي ممتد وراسخ، وكنتيجة لذلك أصبحت هناك تقليد سياسي معتمد وثابت في البلدين يقتضي بأن تكون أول زيارة خارجية لأي رئيس صيني أو فيتنامي جديد لأحد البلدين، كما يعقدان مشاورات سياسية رفيعة المستوى وتنسيق مشترك بين القيادة أيضا على المستوى الوزاري واللجان المشتركة الخاصة بالتعاون أو حل الخلافات بينهما مثل الجزر البحرية، في حين وجب الإشارة الى أنه في إطار مباديء أو مصالح الصين الجهورية الثلاثة (الأمن، السيادة والتنمية) فإن الأمن يعني في المقام الأول أمن نظامها السياسي

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

وسيطرة الحزب الشيوعي على المنظومة السياسية والتصدي لكل مظاهر التغيير السياسي والثورة وفق النمط الديمقراطي الغربي.¹

ورغم ذلك لاتزال العلاقات السياسية بين البلدين تشهد توترا مستمرا رغم مرورها بفترات تحسن، ويظهر من خلال التذبذب السياسي الذي يطبع العلاقات بين البلدين الجارين منذ أول مواجهة مسلحة بينهما في 1974، ثم في 1988 بسبب الخلافات المستمرة حول الأحقية في جزر سبراتليو باراسيل رغم التحسن في العلاقات بعد عام 1990، وقد كان للصراع البحري بين البلدين أثره في توتير العلاقات السياسية، خاصة بعد اتهام الحكومة الفيتنامية للبحرية الصينية بالتعدي على منصات تنقيب وسفن فيتنامية في بحر الصين الجنوبي مما أوجع مشاعر الغضب والمظاهرات ضد الصين وأقلية (الهاو Hoa) الفيتنامية ذات الأصول الصينية التي تتميز بقدراتها ومهاراتها التجارية ووصلت لحد المطالبة بطردها مثلما حدث في مظاهرات.²

2. مظاهر الصراع في الجانب الاقتصادي:

بينما تشهد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية تطور ملحوظ بين الصين وفيتنام، فإن هناك تنافس وصراع محتدم بينهما في ميدان الطاقة والتنقيب عن النفط في الجزر المتنازع عنها وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة، رغم ذلك فالصين مازالت تعتبر أكبر شريك اقتصادي لفيتنام حيث تتجاوز التجارة البينية بين البلدين 200 مليار دولار لثلاث سنوات متتالية حتى سنة 2024، بينما بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في فيتنام 1.84 مليار دولار³. بينما في الجانب الطاقوي وباعتبار الصين أكبر مستورد للطاقة عالميا، وأمام تزايد حاجتها للطاقة كل عام، فقد زادت من مطالبها الطاقوية في بحر الصين الجنوبي، كما تنتظر لفيتنام كتهديد لحقوقها وسيادتها في منطقتها البحرية باستثناء بعض الدول الصديقة للصين في جنوب شرق

1 - خليفة، احمد عبد الرحمن، السياسة الإقليمية - الصينية - استعادة المركز الحضارة للدراسات

والبحوث،/hadaracenter.com-2022 Accessed le 15/04/2026

2 -Gueguen, Nolwenn. 2023. «Ethic Chinese of Vietnam: perceptions of Belonging in the context of growing anti-china sentiment.» Center for east and south- east Asian studies, spring semester, éd.: 37.

3 - Yi, Wang. 2024. Robust China-Vietnam trade highlights advantages of cooperation. 10 13. globaltimes.cn/page/202410/1321136.shtml.

أسيا مثل كمبوديا ولاوس مازالت دول المنطقة تعتبر الصين كتهديد اقتصادي وتشعر اتجاهها بالخطر وعدم اليقين وكمثال على الهيمنة الاقتصادية الصينية في المنطقة فهي تتجلى بشكل واضح ليس فقط في بحر الصين الجنوبي ولكن أيضا في نهر (الميكونغ) بإعتبارها تمارس نوع من الهيمنة السياسية والاقتصادية عبر هذا النهر الذي ينبع من هضبة التبت الصينية ويصلها بعدة دول وعلى رأسها فيتنام حيث تتهم هذه الأخير الصين بممارسة نفوذها الاقتصادي عن طريق نهر الميكونغ ، وتتهم فيتنام رفقة دول أخرى الصين بأنها تعمل كصمامات الخفض لتدفق مياه النهر ¹. عن طريق إقامة سدود ضخمة حول النهر، مما أثر على مياه الشرب والزراعة والصيد.

في هذا السياق مازالت تنظر الصين لتزايد العلاقات الاقتصادية الفيتنامية الأمريكية بكثير من القلق خاصة في ظل التوترات والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ استطاعت فيتنام ببراعة استغلال هذا الصراع لصالحها من خلال استقطاب وزيادة الإستثمارات الأمريكية والصينية في نفس الوقت، وأيضا أصبح الموردين الأمريكيين يبحثون عن بدائل للبضائع الصينية من فيتنام، وخاصة الشركات التكنولوجية الكبرى مثل: Appel و Samsung. ²

◀ **مظاهر الصراع في الجانب العسكري:** تشير التقارير حول منطقة جنوب شرق أسيا الى تزايد السباق نحو التسلح وعسكرة منطقة جنوب شرق أسيا، حيث تخوض الصين استراتيجية لتحديث قواتها المسلحة، وأولت عناية كبيرة لأسطولها البحري منذ 1995، وأصبحت أول قوة بحرية عالمية من حيث الأسطول، مما سمح لها بالتصرف بجرأة كبيرة في المنطقة.

ووفق ما ورد في الكاتب الأبيض لعام 2019، الذي يدعوا الى استكمال تحديث الجيش بحلول عام 2035، والوصول المرتبة القوة العسكرية العالمية بحلول 2049، فإنه من بين المبادئ الرئيسية للقوات

1 - بيلهاري كوسيكاني، 2021 ، جنوب شرق أسيا في عصر تنافس القوى العظمى مركز الدراسات العربية الأوراسية تاريخ الوصول 2026/04/17 eurasiaar.org/southeast-asia-in-the-era-of-great-power-rivalry

2 - Kuo, Mercy A. 2025. «vietnam in US-China Trade Tensions insights from Nguyen Khac Giang.»> 01 APRIL. thediplomat.com/2025/04/vietnam-in-us-china-trade-tensions/.

المسلحة الصينية هي ردع الأعداء، وحماية حقوق ومصالح الصين البحرية، وأيضا حماية مصالح الصين فيما وراء البحار.¹

وإزاء هذه الإستراتيجية العسكرية الصينية، تشعر الدول المجاورة وعلى رأسها فيتنام بأن زيادة الإنفاق العسكري الصيني هو مؤشر على الرغبة الصينية في الميل للصراع أكثر من التعاون، هذا ما دفع فيتنام إلى زيادة إنفاقها العسكري بشكل متسارع كل عام، كما تظهره احصائيات موقع Global fire power لسنة 2025 زيادة في الإنفاق العسكري وأيضا تباين كبير في القدرات العسكرية بين البلدين، حيث أن فيتنام تحتل المرتبة 23 عالميا، بينما الصين تحتل المرتبة 03 عالميا.²

ثانيا. أليات تسوية الخلاف البحري بين الصين وفيتنام وتأثيره على الاستقرار في المنطقة:

مع تصاعد وتشابك الخلاف البحري بين الصين وفيتنام، وبروز خلافات أخرى في نفس السياق مع دول أخرى مثل الفلبين التي قامت بتدويل القضية وأمام زيادة الهواجس والمخاوف الأمنية في المنطقة من أن يتحول الخلاف الى صدام عسكري يقود المنطقة الى عواقب اقتصادية وسياسية وخيمة، اتجهت كل من الصين وفيتنام ودول المنطقة رفقة منظمة الآسيان لطرح مبادرات وأليات دبلوماسية لاحتواء الوضع، ورغم ذلك فإن فيتنام تقوم بعمل توازي بين جهودها الدبلوماسية، وبين تعزيز وتقوية علاقاتها وتحالفاتها العسكرية المتعددة المجابهة طموحات الصين البحرية.

1 - سمورا توماس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات سياسية، ماي 7- 2024،

Accès le 8 12, 2024. dohqinstitute.org/ar/Politicalstudies/pages/modernization-of-chinese-army.

2 - strenghts(2025), comparision of vietnam and china Military. 2025. global fire power. Accès le 2025. globalfirepower.com/countries-comparision-detail- php?from=countries1.

1. الآليات الدبلوماسية لحل الخلاف البحري الصيني الفيتنامي:

مازالت فيتنام لليوم (2025) تفضل التعامل مع الصين بالنهج الدبلوماسي كأولوية لحل الخلافات، رغم تعالي المطالب داخل فيتنام من أجل اتخاذ خطوات أكثر حزماً، وتعتمد فيتنام على توليفة تتضمن أربع آليات دبلوماسية وهي: ¹

- التعامل مع هذا الملف في إطار متعدد الأطراف بالخصوص داخل منظمة الآسيان.
- تدويل النزاع البحري.
- إبقاء قنوات الدبلوماسية مفتوحة مع الصين.
- ردع الصين عسكرياً عند الضرورة.

وبتتبع مسار الصراع البحري بين الصين وفيتنام، نلاحظ أنه منذ نهاية الحرب الباردة حتى 2002 اتسم بصراع ثنائي بين الصين والدول المتنازعة على الحقوق، وبعد 2002 بدأ طرح الخلاف البحري داخل أكبر منظمة أسيوية وهي الآسيان.

أ. دور منظمة الآسيان في حل الخلاف: التزمت منظمة الآسيان بالحلول السلمية وفق ميثاقها، ووفق اتفاقية قانون البحار لعام 1982، والتي وقعت عليها الصين وفيتنام، ولم تصل لمرحلة التدويل، كما طرحت في الفترة ما بين 2002 إلى 2010 ما عرف بمبادرة (مدونة السلوك) في 2002 خلال القمة الثامنة لمنظمة الآسيان، حيث اتفق الأطراف على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتطوير وسائل بناء الثقة. وأبرز ما جاء في مدونة السلوك ما يلي: ²

- الالتزام بمبدأ المساواة والإحترام المتبادل.

1 -THU, Huong Le. 2020. «Rough waters ahead for vietnam china Relations.>>>> CARNEGIE, 30 09. [CARNEGIEENDOWMENT.ORG/RESEARCH/2020/09/rough-waters-ahead- for-vietnam.](https://www.carnegieendowment.org/research/2020/09/rough-waters-ahead-for-vietnam)

2 - شروق ممدوح محمد etعريان، عائدة مجدي إسحاق، دور منظمة آسيان في الصراع على «منطقة بحر الصين الجنوبي». المركز الديمقراطي العربي، 2022، ص 307. democraticac.de/?p=83641

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

- حرية الملاحة والطيران في بحر الصين الجنوبي، وفق ما ينص عليه القانون الدولي.
- التأكيد على التفاوض والتشاور بشكل مباشر دون التهديد بالقوة أو اللجوء إليها.
- امتناع الأطراف عن القيام بأي أنشطة قد تؤدي لتعقيد النزاع، أو جر المنطقة للتصعيد الذي قد يؤثر على الاستقرار والسلام الإقليمي ومن أمثلتها: الإستيلاء على الجزر أو تأهيلها أو إنشاء جزر صناعية.
- فتح مجال التعاون الطوعي الإقليمي مثل البحث العلمي حماية البيئة مكافحة الجريمة الإرهاب والقرصنة.

ب. **تدويل النزاع البحري:** ما يلاحظ أن آلية عمل منظمة الأسيان تختلف عن المنظمات الإقليمية الأخرى مثل: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي فهي لا تملك آلية ملزمة لأعضائها، وهذا ما طرح عدة إشكاليات وتحديات أمامها، وأبرزها الخلافات المتنامية بين الصين والدول المشاطئة في بحر الصين الجنوبي، وعلى رأسها فيتنام. حيث تتزايد الاحتمالات حول رغبة فيتنام في تدويل القضية مثلما فعلت الفلبين في خلافها مع الصين.

وفي هذا السياق تلقت فيتنام دعم أمريكي قوي في هذا الاتجاه ففي عام 2010 خلال فترة الرئيس (باراك أوباما)، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في المنتدى الإقليمي للأسيان بأن بلادها تؤيد مدونة سلوك للأطراف في بحر الصين الجنوبي، وأنها تشجع النهج المتعدد الأطراف وفق القانون الدولي، وأن حرية الملاحة في بحر الصين هي في صلب المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما اعتبر دافع مشجع في اتجاه رفع قضية تحكيم وتداول القضية¹. بينما عبر وزير الدفاع الفيتنامي (فونج كوانج ثانه) في 2014، خلال مؤتمر (شانجريلا) للأمن في سنغافورة، عن إمكانية اللجوء إلى النهج القانوني بما في ذلك مقاضاة الصين على غرار ما فعلته الفلبين، وأنه إذا استمرت الصين في الضغط على فيتنام فلن يكون أمامها خيار سوى اختيار الجانب القانوني، وأن ذلك يتوقف على أنشطة الصين وسلوكها، كما أن بلاده تحتفظ بحقوقها القانونية، ومصالحها في بحر الصين الجنوبي.²

1 - محمد فايز فرحات، النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية، 2017. acpss.ahram.org.eg/News/5638.qsp

2 - fook, Lye Liang, et Hop Ha Hoang. 2018. «Vietnam's Responses to china's Mritime Assertiveness in the south china sea.»> Yusofishak institute Analyse current events, 31 august: p5-6.

2. الآليات العسكرية والشراكات والتحالفات الأمنية المتعددة:

اتجهت فيتنام في السنوات الأخيرة لتنمية علاقاتها وتعزيزها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التعاون العسكري والأمني، رغم عدائهما التاريخي، من خلال عقد برنامج شراكة عسكري وتدريبى ومشتريات أسلحة حيث كان للصراع مع الصين تأثيره على النهج الجديد لفيتنام، فهي تسعى من خلاله لصنع ميزان قوى في المنطقة لمواجهة المد والتفوق الصيني، بالخصوص في المجال العسكري، وهو بمثابة آلية للردع العسكري المحتمل ضد أطماع الصين التوسعية في بحر الصين الجنوبي.

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) في عام 2013، عن تخصيص برنامج مساعدة لفيتنام بقيمة تقارب 32 مليار دولار، وفي 2016 وخلال زيارة (باراك أوباما) لفيتنام أعلن عن رفع الحظر الأمريكي عن بيع أسلحة لفيتنام، خاصة في المجال البحري، ووفقا لذلك تم تزويدها بقطعاعات بحرية وزوارق، كما تم إجراء أول مناورة بحرية أمريكية مع مجموعة من دول أسيان في سبتمبر 2019، وأيضا زيادة التبادل بين وفود البلدين.

كما تنوي الولايات المتحدة الأمريكية دمج فيتنام ضمن برنامج التعاون مع القوات الجوية الأمريكية (USAF) وخاصة برنامج (F16) والنقل الجوي، وقد بدأت المحادثات بالفعل بين الطرفين من أجل إجراء فيتنام والتحول لشراء الأسلحة الأمريكية، في محاولة لتعويض الأسلحة الروسية. رغم أن تكلفتها أعلى من نظيرتها الروسية، وتشير الإحصائيات الى أن 80% من مشتريات الأسلحة الفيتنامية في عام 2016 مصدرها رومي. بينما خصصت أمريكا مبلغ 400 مليون دولار كمساعدة لفيتنام في مجال التدريب الجوي وحرس السواحل¹. بالإضافة لذلك فقد تم الإتفاق على تزويد القوات الجوية الفيتنامية بطائرات تدريب من نوع (T6C) مطلع 2025 كجزء من برنامج المساعدة والتدريب الأمريكي لفيتنام².

ورغم صعوبة وتحديات دمج الأسلحة الروسية والأمريكية معا، لكن يمكن لفيتنام الإستفادة من التجارب المشابهة لكل من ماليزيا وإندونيسيا وقد تزايد الإهتمام الفيتنامي بالأسلحة الأمريكية خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وصعوبة الحصول على قطع الغيار والذخيرة الروسية. ففي سنة 2013 تم

1 -BISHT,INDER SINGH. 2023. «US Discussing F-16 Fighter Deal with Vietnal.>>> The Defens post. Accès le 1 13, 23. [thedefensepost.com/2023/09/25/us-f-16-deal-vietnam./](https://thedefensepost.com/2023/09/25/us-f-16-deal-vietnam/)

2 -Hadley, Greg. 2024. «PACAF Boss Helps Deliver Firest US Aircraft to vietnam in Decades.>> AIR SPACE FORCES MAGAZINE. [airandspaceforces.com/pacaf-first-us-aircraft-vietnam-t-6./](https://airandspaceforces.com/pacaf-first-us-aircraft-vietnam-t-6/)

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

توقيع اتفاق (الشراكة الشاملة) بين فيتنام والولايات المتحدة الأمريكية، وتم خلال تلك الفترة إجراء حوارات حول قضايا الأمن العلوم والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، وتخصيص مبلغ (700) مليون دولار لفيتنام لمساعدتها على معالجة مخلفات وإرث الحرب، وهي خطوات اعتبرت لها واشنطن ضرورة لبناء الثقة، بما في ذلك زيارة كل رؤساء أمريكا لفيتنام منذ تطبيع العلاقات في 1995، بداية من الرئيس الأسبق بيل كلينتون "حتى الرئيس "جو بايدن" ¹ . وفي سبتمبر 2023 التقى هذا الأخير بالرئيس الفيتنامي حيث اتفقا على ترقية العلاقات بينهما إلى حوار وشراكة استراتيجية، بما في ذلك التعاون الدفاعي وامتدت إلى دول أخرى مثل: أستراليا، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية، ويعني هذا حسب القيادة الفيتنامية مواصلة تعميق العلاقات مع الشركاء الإستراتيجيين الجدد، في ظل الرغبة في استقرار العلاقات مع الصين قدر الإمكان، بينما في عهد الرئيس السابق (دونالد ترامب) خلال الفترة (2017-2021) تم التركيز على ترقية وتشجيع القضايا الاقتصادية وزيادة الإستثمارات الأمريكية المباشرة في فيتنام، خاصة في مجال الطاقة. ²

كما دشنت فيتنام سلسلة من الشراكات الأمنية والعسكرية الجديدة وهي عبارة عن برامج تدريبات ومناورات وتبادل للخبرات والمساعدة، مع شركائها الجدد مثل الفلبين سنغافورة والهند حيث أجرت عدة تمارين ومناورات بحرية مع البحرية الهندية والفيتنامية في بحر الصين الجنوبي وخارجه، رغم أن الخبراء يشيرون إلى خطورة هذه التمارين على احتمالات الإحتكاك العسكري بالقرب من مناطق التماس ³ . وفي نفس الوقت تدرك فيتنام ضرورة الموازنة في علاقاتها بين الصين وأمريكا، من أجل صنع ميزان قوى رادع ضد أطماع الصين التوسعية. رغم الغضب الصيني من هذا الإتفاق الذي ترى فيه محاولة لإحتوائها ومحاصرتها في مناطق نفوذها التاريخي، ومن أقرب حلفائها وجيرانها. وهو الشيء نفسه نبه إليه السيناتور

1 - حدير سعيد، 2023، الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة الرئيس الأمريكي لفيتنام، " المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، 14 سبتمبر . تاريخ الوصول 2026/03/18 futureuae.com/opencart/Mainpage/Item/8605.

2 -Mai, Lauren, et Gregory B Poling. 2024. « The U.S- Vietnam Comprehensive Strategic Partnership.>> CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES, August : p3-4.

3 -Kurlantzick, Joshua. 2015. «A China- Vietnam Military Clash.>> Council on Foreign Relations, 2. www.cfr.org. 2016. Le vietnam: une identitue irréductible. Accès le 20/04/2026. www.elio.fr . P1

الأمريكي (ويليام فولبرايت) عام 1967، في كتابه (غطرسة السلطة) قائلاً: "أنه لمصلحة واشنطن تظل الشيوعية الفيتنامية هي الحصن المحتمل، وربما الوحيد ضد الهيمنة الصينية"¹.

وقد يعزى الأمر الى انعدام الثقة من طرف الفيتناميين اتجاه الصين نتيجة الترسبات التاريخية اتجاه كل ما هو صيني، والناجم عن الإحتلال الصيني لفيتنام مدة ألف عام، ويؤكد ذلك استطلاع للرأي صادر في 2014 والذي رأى الفيتناميون خلاله أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديد محتملاً بنسبة (30%)، في حين الصين تمثل تهديد بنسبة (70%)².

❖ الموقف الإندونيسي من الصراعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي:

أكدت إندونيسيا أن نزاع بحر الصين الجنوبي كدولة غير مطالبة في نزاع بحر الصين الجنوبي الأصلي وكثيراً ما قدمت نفسها على أنها وسيط نزيه، فإن أجزاء من خط التسع نقاط الذي تطالب به الصين من جانب واحد تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا بالقرب من جزر ناتونا على الرغم من اعتراف الصين بسيادة إندونيسيا على جزر ناتونا، وجادلت الصين بأن المياه المحيطة بجزر ناتونا هي مناطق صيد تقليدية صينية، وسرعان ما رفضت إندونيسيا مطالبة الصين، مؤكدة أن مطالبة الصين بخط النقاط التسع بشأن أجزاء من جزر ناتونا ليس لها أي أساس قانوني عام 2015، قال رئيس الأمن الإندونيسي لوهوت باندجايتان إن إندونيسيا يمكن أن تقاضي الصين أمام محكمة دولية قدمت إندونيسيا تعليقاً إلى محكمة التحكيم الدائمة بخصوص مطالبة الصين في التحكيم، وتم وصف النهج الإندونيسي تجاه إحدى القضايا بالغة الجاوية على أنه "menang tanpa ngasorake" وهو ما يعني الفوز في الحرب دون فضح الأعداء³.

تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا على بعد (370) كم من شواطئها، وهو ما يعني حول ناتونا أنها تتقاطع قليلاً مع خط الصين ذي النقاط التسع، مما يحدد مطالباتها المتنازع عليها على نطاق واسع بمعظم بحر الصين الجنوبي، وفي الفترة 2014-2015 تم تعزيز وجود القوات المسلحة

1 - هند عبد الحميد، 2019، معجزة هانوي كيف صعد الاقتصاد الفيتنامي من تحت الصفر؟ مدونة الجزيرة 2019/3/12. تاريخ الوصول 2026/04/21. aljazeera.net/amp/midan/reality/economy/

2 - هند عبد الحميد، 2019، معجزة هانوي كيف صعد الاقتصاد الفيتنامي من تحت الصفر؟ مدونة الجزيرة 2019/3/12. تاريخ الوصول 2026/04/21. aljazeera.net/amp/midan/reality/economy/

3 - Damn, M. (2020). Introduction to South China Sea military capability studies. South China Sea military capability series.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

الإندونيسية على الجزر، الأمر الذي كانت الحكومة الإندونيسية تأمل أن يقلل من فرصة نشوب أي صراع ثم في أوائل عام 2020، تم نشر (600) جندي إضافي وثمانية سفن حربية تابعة للبحرية الإندونيسية بما في ذلك فرقاطات من فئة أحمد ياني، وطرادات من فئة بونج تومو، وطرادات من فئة كابيتان باتيمورا "ASW" إلى المنطقة بدعم من الطيران البحري التابع للبحرية الإندونيسية "CN-235PA"، أرسلت القوات الجوية الإندونيسية (4) طائرات من طراز "F-16" وطائرة بوينغ "x9 2-737" للمراقبة، ووضعت طائرات "BAE Hawk" القريبة في حالة تأهب بعد أن زادت سفن الصيد الصينية النشاط غير القانوني داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، برفقة بحرية إندونيسية، وسفينة تابعة لخفر السواحل الصيني.¹

أولاً. موقف اليابان من الصراعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي:

إن النشاط الاقتصادي في اليابان يعتمد على تقليل العوائق عبر ممرات بحرية، ومصالح اليابان الأولى في بحر الصين الجنوبي تتلخص في ضمان مرور التجارة الدولية بسلاسة عبر المنطقة، إذ يمر ما يقرب من (80%) من واردات اليابان من الطاقة عبر بحر الصين الجنوبي.²

وتشعر الحكومات اليابانية بالقلق إزاء عدوانية الصين المتزايدة في بحر الصين الشرقي فيما يتصل بالنزاع الإقليمي بين الصين واليابان بشأن جزر (سينكاكو / دياويو)، عبر المطالبات التاريخية للصين بهما، رفضها لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) * في نزاعها الإقليمي مع الفلبين؛ وسعي الصين العسكرية بحر الصين الجنوبي، ونشرها لعمليات "المنطقة الرمادية" *، كلها ينظر إليها اليابان كجزء من استراتيجية واحدة من قبل الصين تهدف إلى إضعاف المطالبات الإقليمية وسيطرة الدول الأخرى في

1 -Jost, V. (2019). Les frontières en Mer de Chine Méridionale", les frontières en question, TDC, No (1127), 1-12.

2 -Sato, Y. (2021). Japan and the South China Sea Dispute. United Nations Comtrade Database.

* اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) (United Nations Convention on the Law of the Sea) والمعروفة أيضاً باسم اتفاقية ، قانون البحار أو معاهدة قانون البحار وهي اتفاقية دولية نتجت عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث القانون البحار (UNCLOS III) التي وقعت بين 1973 و 1982، وحددت الاتفاقية حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق باستخدامها المحيطات العالم، ووضع مبادئ توجيهية للأعمال التجارية والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية البحرية حلت الاتفاقية التي أبرمت في 1982 محل المعاهدة الرباعية لسنة 1958 بشأن أعالي البحار.

* المنطقة الرمادية هي المسافة الواقعة بين السلام والحرب، والتي تنطوي في ظاهرها على أعمال حرب.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

المنطقة وفرض سيطرتها الخاصة، وتواجه اليابان تكتيكات المنطقة الرمادية المماثلة لمحاولات الإكراه التي تقع تحت ما يعتبر هجوماً مسلحاً¹ في بحر الصين الشرقي¹، لذا التقى رئيس الوزراء كيشيدا فوميو مع رئيس الوزراء الفيتنامي فام مينه نشينه عام 2021 لإصدار بيان مشترك أعرب فيه عن "المخاوف" بشأن بحر الصين الجنوبي والمحاولات الأحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن ورفع التوترات في المنطقة².

كما أن سلوك الصين العدواني في بحر الصين الجنوبي يزيد من قلق اليابان بشأن صعود الصين العسكري والاقتصادي على نطاق أوسع، وتبرز ثلاثة مجالات مثيرة للقلق بشكل خاص من وجهة نظر اليابان تتمثل في التحديث العسكري للصين لأنها تتمتع بتفوق عسكري كمي كبير على اليابان في المنطقة، حتى مع احتفاظ القوات اليابانية بتفوق نوعي في بعض المناطق، وفيما يتعلق بالإنفاق الدفاعي الأسوي في عام 2020، أنفقت الصين (193) مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل (42%) من إجمالي إنفاق المنطقة، وبالمقارنة أنفقت اليابان (49.7) مليار دولار أمريكي، أو نحو (11%) من الإجمالي، و (26%) من إنفاق الصين، ومع تزايد الشكوك الآن حول التفوق العسكري الأمريكي في غرب المحيط الهادئ، تواجه

اليابان التحدي المتمثل في كيفية دعم القوة الأمريكية في ظل تزايد احتمال نشوب صراع بين القوى الكبرى مثل الصراع حول تايوان³.

ثانياً. موقف الهند من الصراعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي:

بدأت الحكومات الهندية منذ عام 1998 في إعادة تحديد المصالح الاستراتيجية للهند من خلال التركيز على البحار، ويعتبر شمال المحيط الهندي بشكل عام منطقة نفوذ هندي، وكانت الهند تنظر إلى السلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي، والنشاط البحري الصيني في شمال المحيط الهندي على أنهما

1 -Patalano, A. (2020). A Gathering Storm? The Chinese 'Attrition' Strategy for the Senkaku/Diaoyu Islands, 40(7), 1-4. RUSI Newsbrief.

2 -International Institute for Strategic Studies. (2021). Unambivalent Alignment: Japan's China Strategy, the US Alliance, and the 'Hedging' Fallacy', International Relations of the Asia-Pacific, 19 (3), p 224.

3 -Blackwill, R., & Zelikow, P. (2021). Can the United States Prevent a War over Taiwan?, War on the Rocks, blog, 1 March 2021

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

يكتسبان نفوذا استراتيجيا على حساب الهند، وجاءت الرؤية الاستراتيجية الهندية - الأمريكية المشتركة المنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمحيط الهندي، والتوقيع على اتفاقيات التبادل اللوجستي، بعد التوسع البحري الصيني وموقفها الحازم في المنطقة. وبدلاً من النظر إلى العلاقات الهندية - الأمريكية من منظور الهند، فإن الصين تراها فقط في سياق التنافس الصيني الأمريكي، وتستنتج الصين أن التعاون البحري الهندي الأمريكي دليل على مشاركة الهند في تطويق واحتواء الولايات المتحدة للصين.¹

قد تكون الاختلافات الحادة في النهج والموقف على كلا الجانبين فيما يتعلق بالعلاقة الثلاثية لأن كل من الهند والصين تعتبران نفسيهما قوى بحرية، مما أدى إلى رؤى غير متوافقة لأدوارهما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ قد لا يغير هذا التحول في ميزان القوى والفرص للصين في منطقة المحيط الهندي، لكنه سيساعد الهند على التعامل معها، وكذلك بالنسبة للصين للتعامل مع العلاقات الهندية الأمريكية المتنامية، يبدو أن رفض الصين الصريح لفكرة المحيطين الهندي والهادئ يعتمد فقط على الخط بينها وبين احتواء الصين، وتعتقد الصين أن الخلاف بين الهند والصين بشأن هذه المسألة يمكن حله بسهولة إذا كان على الهند ترى مبادرة الحزام والطريق كاستراتيجية لصعود الصين وتخلت عن رؤيتها الخاصة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ لأنها جزء من استراتيجية الاحتواء الأمريكية ضد الصين.²

المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية الصاعدة خارج آسيا منها (اليابان، الهند، أستراليا)

❖ موقف أستراليا:

رفضت أستراليا مطالبات بكين الإقليمية والبحرية في بحر الصين الجنوبي في إعلان رسمي للأمم المتحدة، لتتجاوز أكثر إلى واشنطن في خلفها المتصاعد مع الصين. في إعلان قدمته الخميس، قالت أستراليا إنه "لا يوجد أساس قانوني" لعدة مطالبات صينية خلافاً في البحر، بما فيها تلك المتعلقة بإنشاء جزر صناعية في المياه الضحلة والشعاب المرجانية. وأضافت أن "أستراليا ترفض ادعاء الصين "حقوقاً تاريخية" أو "حقوقاً ومصالح بحرية" بناء على "الممارسة التاريخية الطويلة في بحر الصين الجنوبي".

1 -Koschut, S. (2024). Power in World Politics. New York: Routledge.

2 -Hung, V. (2023). Us-China Rivalry In Southeast Asia Region: A Study On The South China Sea Case, 9 (1), 336-51. Journal Of Liberty And International Affairs.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

وتابعت أنه "لا يوجد لدى الصين أساس قانوني لوضع خطوط أساس مستقيمة تربط بين معالم بحرية بعيدة أو "مجموعة جزر" في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك حول أرخبيل "فور شا" أو أرخبيلات "قارية" أو "نائية".

يأتي هذا بعد أن اعتبر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن مساعي بكين للحصول على أراض وموارد في بحر الصين الجنوبي غير قانونية، ودعم مطالبات دول جنوب شرق آسيا ضد الصين. وتطالب الصين بكامل بحر الصين الجنوبي تقريبا بناء على ما يسمى "خط النقاط التسع"، وهو ترسيم فضفاض مبني على خرائط تعود إلى أربعينات القرن العشرين.

ويستبق التصعيد الأخير المحادثات السنوية بين أستراليا والولايات المتحدة، حيث يسافر وزراء إلى واشنطن لأول مرة منذ إغلاق الحدود الأسترالية بسبب فيروس كورونا المستجد.

وقالت وزيرة الخارجية الأسترالية ماريز باين ووزيرة الدفاع ليندا رينولدز في بيان السبت إن الاجتماعات تأتي في "وقت حساس" ومن الضروري عقدها حضوريا.

وتدهورت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة، بسبب النزاعات التجارية وباء كوفيد-19 وحملة بكين ضد المعارضة في هونغ كونغ.

وأبلغت بكين الجمعة القنصلية الأميركية في شينغو بضرورة الإغلاق ردا على غلق قنصليتها في هيوستن على خلفية اتهامات بأنها مركز لسرقة الملكة الفكرية.

وكتبت باين ورينولدز مقالا في جريدة "ذي أستراليان"، السبت، وصفتا فيه قانون الأمن القومي الذي فرض في هونغ كونغ الشهر الماضي بأنه "جارف وفضفاض".

وأضافتا "نحن نواجه أزمة صحية عامة، واضطرابا اقتصاديا وطفرة في الأنظمة السلطوية التي تستعمل الإكراه لتعزيز سلطتها ونفوذها على حساب حرياتنا وسيادتنا".¹

ضمت أستراليا صوتها لصوت الولايات المتحدة في رفض مطالبات بكين بالسيادة في بحر الصين الجنوبي، معتبرة أن حديث بكين عن حقوقها في هذا البحر لا يتفق مع القانون الدولي.

1 - www.alarabiya.net/aswaq/economy/22/04/2026

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

وبعد أن رفضت الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر حديث الصين عن حقها في موارد أغلب مناطق بحر الصين الجنوبي، قالت أستراليا في إعلان لموقفها قدمته للأمم المتحدة في نيويورك، أمس الجمعة، إنها "ترفض أيضا مزاعم الصين بأحقيتها في السيادة البحرية حول جزر متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وتعتبرها (المزاعم) متعارضة مع معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار".

وأكدت أن أستراليا "ترفض مزاعم الصين بأن لها حقوقا تاريخية، أو حقوقا ومصالح بحرية، مثلما ترسخ في سياق الممارسات التاريخية الطويلة في بحر الصين الجنوبي".

وأضافت أستراليا أنها لا تقبل تأكيد الصين بأن سيادتها على جزر باراسل وجزر سبراتلي "محل اعتراف واسع في المجتمع لدولي"، مشيرة لاعتراض فيتنام والفلبين على ذلك.

وتتحدث الصين عن حقها في السيادة على 90% من مياه بحر الصين الجنوبي التي ربما كانت غنية بموارد الطاقة، لكن بروناي وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام تطالب أيضا بالسيادة على أجزاء منه.

وتدعو أستراليا منذ فترة طويلة إلى "ضمان حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وأن تحل كل الدول التي لها مطالبات بالسيادة فيه خلافاتها بما يتسق مع القانون الدولي".

يأتي هذا في وقت يستعد فيه وزير الخارجية والدفاع الأستراليان لزيارة واشنطن لحضور منتدى ثنائي بين البلدين في 28 يوليو الجاري.

وتفاقم التوتر الدبلوماسي في العلاقات بين الصين وأستراليا مؤخرا بسبب العديد من القضايا، منها مطالب أستراليا بإجراء تحقيق دولي لمعرفة سبب تفشي فيروس كورونا الذي ظهر أول ما ظهر في مدينة ووهان الصينية أواخر العام الماضي.¹

❖ فرنسا:

لا يمثل الاتفاق العسكري الموقع بين الفلبين وفرنسا مجرد خطوة في إطار التعاون بين بلدين صديقين، بل يشكل جزءا من استراتيجية أوسع بكثير تسعى من خلالها مانيل إلى بناء شبكة حماية سياسية وعسكرية حول نفسها، في لحظة يتصاعد فيها الضغط الصيني في بحر الصين الجنوبي بصورة أكثر

1 - www.asianewslb.com/

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

عدوانية واستمرارية ومنهجية. ويجب فهم الاتفاق الذي سيسمح بإجراء تدريبات مشتركة ووجود عسكري متبادل، ضمن هذا السياق، لا باعتباره اتفاقا معزولا، بل كجزء من مسار تدويل الأمن الفلبيني¹.

بالنسبة للفلبين، المسألة واضحة. فهي لا تستطيع بمفردها إعادة توازن القوى مع بكين، لكنها تستطيع تعزيز روابطها الدفاعية، وخلق قابلية تشغيل مشتركة مع الشركاء الخارجيين، ورفع الكلفة السياسية لأي تحرك صيني قسري محتمل، وتحويل كل أزمة محلية إلى قضية إقليمية، أو حتى عالمية. وفي هذا السياق، تدخل فرنسا على الخط بوصفها قوة أوروبية تمتلك مصالح في الهندي والهادئ، وقدرات عسكرية موثوقة، ورغبة في تقديم نفسها باعتبارها فاعلا رئيسيا في الأمن الآسيوي.

- فرنسا تبحث عن موقعها في منطقة الهندي والهادئ

بالنسبة لباريس، يحمل الاتفاق مع مانيتا قيمة تتجاوز بكثير مجرد الدعم الدبلوماسي لنظام دولي قائم على القواعد. وتعد فرنسا واحدة من الدول الأوروبية القليلة التي تمتلك موقعا حقيقيا في منطقة الهندي والهادئ، ليس فقط بفعل الطموح الاستراتيجي، بل أيضا بحكم الجغرافيا، والوجود البحري، وأقاليم ما وراء البحار، والمصالح الاقتصادية. ومن ثم، فإن الاتفاق مع الفلبين يعزز نفوذها في منطقة تزداد أهميتها في التجارة العالمية وفي التنافس بين الولايات المتحدة والصين.

وراء اللغة القانونية للاتفاق، يكمن هدف أكثر واقعية، يتمثل في تعزيز الحضور الفرنسي في آسيا، وتعزيز الشراكات في مجال الأمن، وتقديم تعاون عسكري للدول التي تشعر بالضعف أمام التوسع الصيني، وخلق فرص جديدة لصناعات الدفاع الفرنسية. كل اتفاق من هذا النوع يمثل استثمارا سياسيا وصناعيا، إذ إن التدريب، وقابلية التشغيل المشترك، والمعايير الموحدة، والتعاون العسكري، غالبا ما يمهّد الطريق أمام صفقات مستقبلية، ونقل للتكنولوجيا، وبرامج دفاعية.

1 - جوزيه غاليانو، عسكرة المياه، التوتر يتصاعد في بحر الصين الجنوبي، 2026 تم التصفح على الموقع الإلكتروني www.noonpost.com تم اطلاق يوم 2026/05/13 على الساعة الخامسة صباحا.

- البعد الجيواقتصادي للأزمة

بحر الصين الجنوبي ليس مجرد ساحة للتنافس العسكري، بل هو أحد الشرايين الرئيسية للاقتصاد العالمي. في كل عام، تعبر هذه المياه تريليونات الدولارات من المبادلات التجارية. هذا يعني أن الأمر لا يقتصر على بسط السيادة على الصخور الجزر الصغيرة والشعب المرجانية والمياه الضحلة، بل السيطرة على الطرق البحرية، وحرية الملاحة، وبالتالي حصة حاسمة من التجارة العالمية.

وعندما نتحدث فرنسا والفلبين عن مرونة سلاسل الإمداد، فإنهما لا تكتفیان بإطلاق تصريح فضفاض في بيان دبلوماسي، بل تؤكدان أن الأمن البحري لم يعد ينفصل اليوم عن الأمن الاقتصادي. فكل من يهيمن على هذه البحار يستطيع التأثير في تدفقات الطاقة والصناعة والتجارة في مجمل المنطقة. ولهذا السبب، فإن الأزمة في بحر الصين الجنوبي لم تعد تعني آسيا والمحيط الهادئ وحدهما، بل باتت تعني أيضا أوروبا، وصناعاتها، وإمداداتها، وقدرتها على الحفاظ على حضورها في العقد الرئيسية للتجارة العالمية¹.

المبحث الثالث: أثر التنافس على ميزان القوى الإقليمي وميزان القوى الدولي

يعتبر التدخل الحاصل بين القوة الإقليمية الصاعدة والتي تقصد بها الصين والقوة العالمية ونعني بها الولايات المتحدة الأمريكية الذي هو في طريق إلى الانحصار، كما يعتبر التقاطع الجغرافي الحاصل بين الدولتين في عدة مناطق استراتيجية وهذا لاشتراك مصالحها في هذه المناطق وخاصة في قارة آسيا والتي تعتبر قاعدة مجهزة للواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: مستقبل التنافس الصيني - الأمريكي وآثره على القوى الإقليمي والاستقرار العالمي

لقد تصاعد التوتر بشأن السيادة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بشكل كبير ففي عام 2009 وصفت الصين سيادتها على بحر الصين الجنوبي بأنها مصلحة أساسية، بينما أعلنت الولايات

1 - جوزيه غاليانو، عسكرة المياه، التوتر يتصاعد في بحر الصين الجنوبي، 2026 تم التصفح على الموقع الإلكتروني www.noonpost.com تم اطلاق يوم 2026/05/13 على الساعة الخامسة صباحا.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

المتحدة عام 2010 أن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي في مصلحة وطنية رداً على تحركات الصين المتزايدة بشأن النزاعات في المنطقة، وأصدر مجلس الدولة الصيني الكتاب الأبيض بعنوان "التمتية السلمية في الصين لعام 2011 والذي حدد فيه سيادة الدولة وسلامة أراضيها باعتبارها المصالح الصينية الأساسية، كما أعلنت الولايات المتحدة في عام 2012 عن سياستها الخارجية المتمثلة في المحور نحو آسيا لإعادة التوازن للاستراتيجية الأمريكية في آسيا في ضوء القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين في المنطقة، بينما سعت فيتنام واليابان والفلبين إلى توطيد شراكتهما وتحالفهما مع الولايات المتحدة من أجل إعادة التوازن للقوة العسكرية مع الصين وتعزيز مواقفهما الاستراتيجية فيما يتعلق بنزاعات بحر الصين الجنوبي، حيث تلعب الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في التأثير على حل نزاعات بحر الصين الجنوبي، وحاولت فيتنام والفلبين تشكيل تحالف استراتيجي مع اليابان في صراعهما مع الصين من أجل مطالبتهما السيادة في بحر الصين الجنوبي، وبدأت الصين في عامي (2013 و 2014) في استصلاح الأراضي وبناء البنى التحتية المدنية على منطقة فيري كروس ريف في جزر سبراتلي المتنازع عليها، إلا أن الولايات المتحدة عارضت البناء وأنشطة الاستصلاح في بحر الصين الجنوبي¹.

❖ أسباب الصراع الحقيقية للنزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي:

تعد الموارد الطبيعية في منطقة بحر الصين الجنوبي سمة مميزة، بسبب جرفه القاري الواسع ومياهه الضحلة نسبياً، لذا فإن الوضع الجيوستراتيجي المتنازع عليه في بوابة مضيق ملقا وميناء سنغافورة، الذي يعد أحد أهم طرق الشحن التجاري في العالم، إلا أن وجود جزر باراسيل وجزر سبراتلي تضمن السيطرة على إمدادات اقتصادات دول شمال شرق آسيا²، كما يعد بحر الصين الجنوبي المصدر الرئيسي للغذاء، حيث يمثل (8%) من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك التجارية في العالم³.

1 - Talmadge, C. (2017). Would China Go Nuclear? Assessing the Risk of Chinese Nuclear Escalation in a Conventional War with the United States. International Security, 41(4), p 61.

2 - Roche, Y. (2013). La Mer de Chine Méridionale: un Jeu Frontalier Majeur en Asie du Sud-Est, 21/2013-3. OpenEdition Journals, L'Espace Politique.

3 - Khoury, E. (2017). Recent trends in the South China Sea disputes, Asia Focus#16, Asia Programme, Institut de relations internationales et stratégiques.

الخريطة رقم 04: جزر بحر الصين الجنوبي



Reassure: Jost, V. (2019). Les frontières en Mer de Chine Méridionale", les frontières en question, TDC, No (1127), 1-12 .

يتكون بحر الصين الجنوبي من الجزر التالية ¹، والتي هي موقع خلاف بين القوى الإقليمية:

- **جزر سبراتلي:** يفوق عدد مجموعة جزر سبراتلي (100) جزيرة، تتوزع على (11) إقليمًا، وعلى مساحة تصل إلى ألف كيلومتر مربع، وأدى النزاع بين الصين وفيتنام عليها إلى مواجهة عسكرية يوم 19 كانون الأول عام 1974 وأصبحت بعدها سبراتلي تحت السيطرة الكاملة للصين.
- **جزر باراسيل:** بعد انتصار الصين في حربها على فيتنام عام 1974 أصبحت مجموعة جزر باراسيل تحت السيطرة الصينية، وهي تتوسط الساحل الجنوبي لجزيرة هاينان وساحل فيتنام الأوسط، وتتكون من (10) جزر وجروف صخرية، وتشغل مساحة (200) كم.
- **جزر براتاس:** تقع على بعد (300) كم جنوب شرق هونغ كونغ و (548) كم جنوب تايبان و (500) كم شمال غرب ليزون أكبر جزر الفلبين، وقد بقيت لمدة طويلة من الزمن تحت السيطرة التايوانية.

1 -Jost, V. (2019). Les frontières en Mer de Chine Méridionale", les frontières en question, TDC, No (1127), 1-12.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

- قطاع ما كلسفيلد: يقع على بعد حوالي (300) كم جنوب شرق أرخبيل باراسيل، ويبلغ طوله (140) كم وعرضه (60) كم، وهو جرف رملي يتكون من مجموعة جزر صغيرة، ويقع تحت إدارة منطقة سانشيلا الصينية، ولكن تايوان تطالب. وتحاول أطراف النزاع إثبات أحقيتها في هذه الجزر بادعاءات تاريخية

تؤدي سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي إلى حل معضلة مضيق ملقا" بشكل كامل بالنسبة للصين، وإن سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي تمكن جيش التحرير الشعبي من إنشاء قواعد عسكرية على جزر (باراسيل وسبراتلي)، باعتبارها المواقع الاستراتيجية التي تحمي طرق التجارة والطاقة عبر مضيق ملقا، وبعيداً عن قاعدة "بولين" البحرية الواقعة بالقرب من بحر الصين الجنوبي، أنشأ جيش التحرير الشعبي قاعدة بحرية جديدة ضخمة في جزيرة هاينان في عام 2016 لغواصاته النووية وحاملة طائراته الثانية، وتوفر القاعدتان البحريتان التابعتان الجيش التحرير الشعبي في بحر الصين الجنوبي أي دعم عسكري وبحري ضروري للتقدم والدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وسيكون نشر القوات البحرية والجوية الصينية على الجزر وفي مياه بحر الصين الجنوبي ذا أهمية لتعزيز مصالحها الاستراتيجية والدفاع عنها في المنطقة¹.

وقامت الصين في عام 2015، ببناء سبع جزر صناعية فوق جزر سبراتلي المتنازع عليها، بالإضافة إلى بناء مهابط الطائرات والموانئ ومهابط طائرات الهليكوبتر وغير ذلك من مرافق البنية الأساسية في الجزر الاصطناعية، مما جعل منها نقاط استراتيجية جديدة لحماية أمن الطرق البحرية، وتأكيد سيادتها على بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه².

وإن مطالبة الصين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي تتطوي على مصالحها الأمنية الوطنية، وسيادتها على بحر الصين الجنوبي التي من شأنها أن تمكنها من ممارسة نفوذ كبير على أمن الطرق البحرية في شرق آسيا، وسيكون لهذا تأثير مباشر على أمن الطرق البحرية اليابانية والكورية الجنوبية والتجارة والطاقة، حيث أن معظم واردات النفط لهما تأتي من الخليج العربي، مروراً بمضيق ملقا ومضيق

1 -Chubb, A. (2016). Chinese Popular Nationalism and the PRC Policy in the South China Sea. Ph.D. dissertation, University of Western Australia . p53.

2 -Glaser, C. (2015). A U.S.-China Grand Bargain? The Hard Choice between Military Competition and Accommodation. International Security, 39(4), p 53.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

البوسفور وبحر الصين الجنوبي (بالقرب من جزر سبراتلي)، وبما أن الصين لديها نزاعات إقليمية مع اليابان حول جزر دياويوداو (سينكاكو)، فإن الهيمنة على بحر الصين الجنوبي تسمح للصين بالحصول على قوة استراتيجية ونفوذ على التنافس الاستراتيجي الصيني الياباني في شرق آسيا، مما يعزز بشكل كبير موقف الصين الاستراتيجي بشأن نزاعات بحر الصين الشرقي، وكذلك في تنافسها على القيادة الإقليمية في آسيا¹.

ومن المنظور الصيني، فإن السيطرة على بحر الصين الجنوبي تشكل مفتاحاً حيوياً لحل مشاكلها مع اليابان، بما في ذلك نزاعات بحر الصين الشرقي والتنافس الاستراتيجي بين الصين واليابان، لذا أعربت اليابان عن استعدادها للانضمام إلى الولايات المتحدة في الدوريات الجوية البحرية في المنطقة مما يعكس أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد والطاقة والأمن القومي، ويعكس موقف اليابان تجاه نزاعات بحر الصين الجنوبي مخاوف اليابان المتزايدة بشأن هيمنة الصين على بحر الصين الجنوبي².

يشكل الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا أهمية كبيرة لاستعراض قوتها العسكرية، كما ويشكل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ركيزتين لقيادتها للمنطقة، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من قوتها المهيمنة على المستوى العالمي، وإن قوة الصين ونفوذها المتصاعدين بعيدان تشكيل التوازن الاستراتيجي الإقليمي، واللدان سيقوضان إلى حد كبير البنية الأمنية الإقليمية القائمة التي شكلتها الولايات المتحدة وهيمنت عليها منذ الحرب الباردة، وأصبح صعود الصين كقوة عالمية حقيقة واقعة ورداً على الحقائق الاستراتيجية المتغيرة في شرق آسيا، لذا ابتكرت الولايات المتحدة استراتيجية مختلطة للتحوط وإعادة التوازن واحتواء قوة الصين ونفوذها المتناميين باستخدام وسائلها الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية، من أجل الحفاظ على قوتها المهيمنة في المنطقة، ولا شك أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين باعتبارها تحدياً كبيراً لقوتها المهيمنة في شرق آسيا، بينما ترى الصين أن الولايات المتحدة تمثل تهديداً كبيراً لمصالحها الأساسية في المنطقة، ونظراً للاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، فقد جعل

1 -Shinzo, A. (2012). Asia's Security Diamond, Project Syndicate, blog, 27 December 2012.

2 -Charles, L., & Steve, F. (2016). Should the United States Reject MAD? Damage Limitation and U.S. Nuclear Strategy toward China. International Security, 41 (1), p 81.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

بحر الصين الجنوبي أمراً حيوياً استراتيجياً لكل منهما للسيطرة على شرق آسيا، مما أدى إلى زيادة المنافسة الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي وهو ما يفسر التوترات المتصاعدة في المنطقة¹.

يشكل بحر الصين الجنوبي بؤرة ساخنة للصراع الأمريكي الصيني، قد تؤدي إلى حرب عسكرية مباشرة بين البلدين، لأن كثير من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لديهم حدود مع الصين، إما حدود بحرية أو حدود برية، وبالتالي من الممكن أن تقوم إحدى هذه الدول بالرد على الصين، مما يجعل موقف الولايات المتحدة الأمريكية دقيقاً ومباشراً، إما أن تقود حرباً بالوكالة، أو الإقدام على حرب عسكرية مباشرة وهو أمر محتمل، لكنه غير مرجح. إنما تتم إدارته عبر دولة أخرى خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتمثل عمق استراتيجي للصين، باعتبار أن أمن طاقتها مسألة أمن قومي، ومما زاد من حدة المشيد وتعدد النزاعات هو توسط الجزر المتنازع عليها لبحر الصين الجنوبي، إلا أن الصين تؤكد على ضرورة حل النزاعات بين الدول المتنازعة في منطقة البحر، دون أي تدخلات خارجية في إشارة منها إلى التدخل الأمريكي في المنطقة².

عملت الولايات المتحدة على زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، وأطلقت على عملياتها العسكرية في المنطقة اسم "عمليات حرية الملاحة الحماية طرق التجارة البحرية وإبقائها مفتوحة أمام الجميع، مشيرة إلى عدم انحيازها لطرف ضد الآخر في النزاعات البحرية، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية قريبة من المنطقة الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي، وتعارض المبدأ هذه الأنشطة العسكرية بحكم قربها من جزر (سبراتلي و باراسيل)، وبوصفها جزء من السيادة الصينية، بينما ترى الصين بأن عملية عسكرية بحر الصين الجنوبي جاءت لسرقة موارد ومقدرات البحر تحت ذريعة حمايته، وعملت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2010 على تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر الصين، وذلك بهدف خلق نوع من التوازن مع الصين، حيث قامت بإجراءات عسكرية تضمنت زيادة الأسطول البحري في منطقة شرق آسيا كما زادت علاقاتها مع دول بحر الصين المتنازعة مع الصين،

1 - Hayton, B. (2018). South China Sea: Vietnam Scraps New Oil Project, BBC News, March 23, 2018, <https://www.bbc.com/news/world-asia-43507448>.

2 - أعوان ع، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المشيد الجيوسياسي الجديد العالمي الجديد، عمان، دار الرمال للنشر والتوزيع، 2021، ص 350.

فتم الاتفاق مع فيتنام على استخدام خمس قواعد عسكرية وعززت قواعدها العسكرية السابقة في (كوريا واليابان وسنغافورة وتايلند). وذلك لحفظ الاستقرار في بحر الصين الجنوبي، وكمحاوله منها لتضييق الخناق على مطالب الصين وتجارتها لكون معظم تجارة الصين تمر من بحر الصين الجنوبي، مما دفع الصين إلى تطبيق استراتيجيات عدة كان أهمها طريق الحرير "مشروع الحزام والطريق"، والذي يربط (68) دولة في (آسيا وإفريقيا وأوروبا) (بطرق برية، وسكك حديدية، وخطوط ملاحية)، ورافق المشروع عدة مشاريع أخرى مكملت الطريق مثل قناة نيكارجوا. والممر الشمالي الغربي الذي اعتبر كمنافس لقناة السويس، وقناة برزخ كرايستميوس في تايلند، وممر التنمية الباكستان¹. لذا يعتبر بحر الصين الجنوبي قنبلة موقوتة نظراً لتساعد القوة العسكرية الأطراف النزاع، سواء أكانت الولايات المتحدة أو بروناي سنغافورة، ماليزيا، فيتنام أو الفلبين، بالإضافة إلى القوات الصينية المنتشرة تحت مبدأ حماية السيادة الجوية والبحرية للصين في بحر الصين الجنوبي²، وتقوم الحجج الصينية للهيمنة على بحر الصين الجنوبي على أساس أن المياه الإقليمية في حق لمن يملك جزيرتي (باراسيل وسبرراتي)، وبالتالي تقوم بمحاولة السيطرة على البحر، كون هاتين الجزيرتين والارخبيل تحت السيادة الصينية، فيما ردت عليها فيتنام والفلبين أن هاتان الجزيرتان لهما، وبما أن هاتين الجزيرتين لهما فإن السيطرة على بحر الصين الجنوبي ستعود إلى فيتنام والفلبين³.

وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية إن فرضت الصين سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، فستقوم بمنع الطائرات العسكرية من التحليق فوق المناطق المتنازع عليها، وأن تقوم بتحديد مسار الطائرات المدنية ضمن خطوط جوية محددة، وهذا بالطبع سيؤدي إلى عرقلة سلاسل التوريد بالعالم وسيمنح الصين قدرة هائلة على السيطرة على الحلفاء الموقعين على معاهدات تحالف مشتركة مع الولايات المتحدة، وقد حدث هذا التحديد سابقاً بصورة رسمية حينما أعلنت الصين وبشكل فردي أن هنالك منطقة تحديد للدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي، وهذا ما أغضب كوريا الجنوبية واليابان نظراً إلى أن الصين أعلنت أن

1 - يناك ك، تساعد الدور الصيني وأثره على بنية النظام الدولي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري الجزائر، 2021، ص 149.

2 - Liff, A. (2019), China, Japan, and the East China Sea: Beijing's "Gray Zone, Coercion and Tokyo's Response. P 454.

3 - البديري. ك، دروب القوة العظمى الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأميركية بيروت الرافدين، للطباعة والنشر، 2018، ص 78.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

منطقة الشعب المرجانية المتنازع عليها ما بين كوريا الجنوبية والصين والمعروفة بـ "AUDO" أصبحت ضمن منطقة الدفاع الجوي المعلنة¹.

ومن وجهة النظر الصينية، يشكل الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا تهديداً كبيراً لأمنها القومي، حيث تبنت الولايات المتحدة استراتيجية عدائية لاحتواء صعود الصين، وإن سيادة الصين على بحر الصين الجنوبي ستؤهلها لبناء قواعد عسكرية ونشر القوات البحرية والجوية الجيش التحرير الشعبي في المنطقة، مما يعزز إلى حد كبير بينتها الاستراتيجية من خلال بناء مجال القوة والنفوذ في المنطقة المحيطة، وإن محاولة الصين لتأمين مصالحها في بحر الصين الجنوبي، شأنه أن يعمل إلى حد كبير على تعزيز موقعها الاستراتيجي في التنافس الصيني الأمريكي في المنطقة، لتعزيز وحماية المصالح الاستراتيجية للصين في بحر الصين الجنوبي، وإن هيمنة الصين على المنطقة ينبغي أن تؤدي إلى "تأثير الدومينو" على نزاعات بحر الصين الشرقي. وستحقق الصين أول سياسة السلسلة الجزر للحد من استعراض القوة الأمريكية وتعويض النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال إغلاق البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي داخل قوس يمتد من جزر الوشيان في الشمال إلى بورنيو في الجنوب، فالحرب بين الولايات المتحدة والصين أمر لا مفر منه في بحر الصين الجنوبي، مما يعكس بشكل قاطع الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي بالنسبة للأمن القومي للصين².

تصاعدت حدة التوتر بشأن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، حيث أعلنت الصين عام 2022 أن جيشها أبعد مدمرة أمريكية أبحرت في القرب من جزر باراسيل المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي كما حلقت طائرة أمريكية فوق بحر الصين الجنوبي، وتم اعتراضها من قبل طائرة مقاتلة صينية كانت جاهزة للمواجهة في عام 2023، حيث اعتبرت الصين تلك الحادثة انتهاكاً لسيادتها، وشهد عام 2023 تزايد الاحتكاكات بين القوى الكبرى في منطقة البحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي فاقم مؤشرات التوتر، حيث اتهمت القيادة الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ طائرة مقاتلة صينية من طراز

1 - الخالدي أ. العلاقات الأمريكية الصينية الرياض دار الوفاق للنشر والتوزيع، 2021، ص 117.

2 - Biddle, O. (2019), Future Warfare in the Western Pacific. Washington Quarterly, 42 (4), 175

16-1 في 26 مايو 2023 باعتراض عدواني بلا داع الطائرة استطلاع مشتركة أمريكية من طراز "RC-135 River" في المجال الجوي الدولي فوق بحر الصين الجنوبي¹.

يمتلك بحر الصين الجنوبي أهمية مركبة فحيو استراتيجيا، يقع بحر الصين الجنوبي في جنوب شرق آسيا ممتدا من مضيق ملقا في الجنوب الغربي المضيق تاوان في الشمال الشرقي من الناحية الاقتصادية، يمتاز بحر الصين الجنوبي بثرائه بالثروات الطبيعية، حيث يخزن ما يقدر ب (11) مليار برميل من النفط، و(190) تريليون قدم من الغاز الطبيعي، كما يعد نطاق جغرافي مهم لطرق المواصلات البحرية التي تتميز بكثافة النشاط التجاري، وكثافة السكان لـ (تايلاند، فلبن الصين، إندونيسيا كمبوديا سنغافورة بروناي ماليزيا)، وتعد الاستراتيجية الأمريكية بحر الصين الجنوبي عماد الملاحة البحرية للأساطيل التجارية والعسكرية، ولذلك يطلق عليه الخبراء الأمريكيون اسم البحر المركزي". أما اليابان، فيعد الأمن البحري بالنسبة لها أولوية في استراتيجيتها تجاه بحر الصين الجنوبي، خاصة لأمن خطوط المواصلات البحرية التي تمر بها معظم صادراتها السلعية و وارداتها من الطاقة².

نظراً لتفاقم التنافس الأمريكي - الصيني حول بحر الصين الجنوبي، يبدو أن هنالك تخمينات لمستقبله، وهما:

- **تخمينات استمرارية الوضع الواقع القائم:** يقوم هذا السيناريو على أساس استمرار الحال على ما هو عليه من خلال تمسك كل من دول البحر بالمساحات البحرية التي تهيمن عليها. وفي الوقت نفسه وجود مساعي دبلوماسية لإقناع الصين لاتباع مبادئ القانون الدولي وفق ما تراه الدول الأخرى والتي تتعارض مع التوجهات السياسية الصينية.

1 - عليبة أ. التنافس الدولي وضرورات تحديث القدرات النووية الأمريكية ملحق تحولات استراتيجية (العصر النووي الثالث)، السياسة الدولية، 2023، ص 60-83.

2 - دندن، ع. استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو باسيفيك مجلة السياسة الدولية، 2023، 58.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

• **تخمينات التصعيد والمواجهة العسكرية** يشير هذا السيناريو إلى مرحلة جديدة والأكثر سوءا في التنافس الأمريكي الصيني حول بحر الصين الجنوبي، حيث ستفرض هذه المرحلة على الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارات جيوبوليتيكية متعددة، بأن تكون مساهمة في أي صراع سيجري هناك. بالطرق التي ستجبرها على التخلي عن أدوارها الدبلوماسية الحيادية، ويدفعها حلفاؤها باتجاه ممارسة كل السياسات التسليحية والعدوانية، التي من شأنها أن تدخل هذا الإقليم إلى فوضى واقتتال واسع.

مما سبق نجد أن النزاع في بحر الصين الجنوبي وفق الرؤية المستقبلية وفي ضوء التطورات الحالية يمكن القول إلى أنه سيحافظ على استمرارية الوضع على ما هو عليه في عدم تطور الصراع إلى حالة من الحرب الشاملة، فعلى الرغم من التحركات الصينية العسكرية في بحر الصين الجنوبي، إلا أن الولايات المتحدة وحلفاءها يواجهون تلك التحركات بشكل متوازن، لاسيما أنه في حالة حدوث صراع عنيف في المنطقة ستكون الغلبة للصين بسبب مركز انتشار القواعد العسكرية في الجزر وخاصة الجزر الصناعية وحرصت الولايات المتحدة على تحقيق توازن عبر التنسيق مع الحلفاء، وقدمت أستراليا عام 2020، مذكرة إلى لجنة حدود الجرف القاري، تماشياً مع موقف الولايات المتحدة لدعم اتفاقية الأمم المتحدة القانون البحار، ودعماً لهيئة التحكيم التي نظرت في القضية التي رفعتها الفلبين ضد الصين، كما أعلنت الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا (مجموعة كواد) عام 2023 عن مخاوفها بشأن الانتشار العسكري في المياه المحيطة بالصين، والتأكيد على (أهمية احترام القانون الدولي) في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وعززت الصين التعاون مع روسيا في محيط بحر الصين الجنوبي (بما يحقق لكل منهما أهدافه) ¹.

وسيظل التوازن في المنطقة فائقا بين القوتين، حيث تتحسب أمريكا من أي رد فعل عسكري بسبب قوة الصين العسكرية من جهة، وقوتها الاقتصادية من جهة أخرى، حيث تعد الصين من أكبر الدول التي تمتلك سندات وأسهما أمريكية، كذلك تحتاج الصين إلى الوصول إلى الهيمنة العالمية أو أن تكون المنافس الأول للولايات المتحدة لذلك فإنها لن تحاول الدخول في حرب معها.

1 - عبد العاطي، ع. عصر نووي ثالث نحو سلام أم مزيد من الصراع الدولي، ملحق تحولات استراتيجية العصر النووي الثالث)، السياسة الدولية، 2023، ص 1.

أولاً: استراتيجيات الاحتواء لطرفي التنافس:

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين عاجز عن محاصرة أحدهما للآخر واحتوائه لوحده، وبسبب تفاقم القضايا الخلافية بين الطرفين وارتفاع منسوب عدم الثقة والتنافس بينهما فإن كليهما يسعى إلى حشد أوراق قوته وتوسيع تحالفاته وتعزيزها لمواجهة الطرف الآخر، فضلاً عن تعزيز قدرات الردع المتبادل.

وفيما يلي تصورات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين فيما يخص إستراتيجية احتواء كل منهما للآخر.

1. استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توجهاتها الخارجية: تمثل الصين على المستوى العسكري بحسب وزير الدفاع الأميركي "لويد أوستن" تحدياً متنامياً، وبناء عليه فإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو تفعيل ومضاعفة التفوق الأمريكي وضمان القدرات والخطط والمفاهيم العملية للقدرة على تقديم ردع موثوق للصين أو أي طرف آخر يفكر في مواجهتها.

من جهته حذر قائد القوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ "فيليب ديفيدسون" من زيادة الصين لإنفاقها الدفاعي ما قد يعرض "تايوان" للغزو، وهذا ما جعل الأدميرال "جون أكويلينو"، يطالب بزيادة قدرات الردع الأميركية في المحيط الهادي، مشيراً إلى أن ما قامت به واشنطن حتى الآن لردع الصين لم يكن فعالاً، خاصة وأن الوجود العسكري الصيني في تايوان سيمنح الصين نفوذاً على أكثر من ثلثي التجارة العالمية التي تمر عبر الممرات البحرية بالقرب من الجزيرة.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من التنسيق مع الدول الحليفة لها في منطقة آسيا والمحيط الهادي وأوروبا لتفعيل إطار الحوار الأمني الرباعي والذي أنشئ في عام 2004 بين أمريكا وأستراليا واليابان والهند، لضمان بقاء المحيطين الهادي والهندي منطقة مفتوحة وحرّة وعدم خضوعها لهيمنة الصين.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

كما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاج استراتيجية التخويف من الصين التي تعسكر بحر الصين الجنوبي وتستهدف دول في منطقة المحيطين الهادي والهندي، وتشكل تهديدا عسكريا الحرية الملاحة. كما اتهمها بالقرصنة الإلكترونية وتوظيف تكتيكات تكنولوجية واقتصادية ومعلوماتية لتهديد أمن دول الحلف، وانتهاك حقوق الإنسان وهي بذلك تشكل تهديدا اقتصاديا وأمنيا لحلفاء الناتو في أوروبا، مما يستدعي حسبها من الحلفاء الوقوف مع الولايات المتحدة للتصدي للتحدي الصيني.

2. إستراتيجية الصين: تفاعلا مع التحركات الأمريكية في المنطقة الإقليمية للصين، تعمل هذه الأخيرة على تطوير قدراتها العسكرية، حيث تتفق سنويا 250 مليار دولار على جيشها. وتتمثل أهم مجالات الاستثمار العسكري الصيني في القوة البحرية، حيث جاء في تقرير المكتب المخابرات البحرية الأمريكية أن البحرية العسكرية الصينية كان لديها نهاية 2020 ما تعداده 360 قطعة بحرية مقارنة ب 300 لدى البحرية الأمريكية ما يعني أن الصين لديها أكبر قوة بحرية عالمية اليوم. ووفق التقرير ذاته، فإن الصين سيكون لديها 400 قطعة قتالية بحرية في عام 2025، في حين أن الولايات المتحدة قد يكون لديها 355 وجاء في تقارير أميركية أخرى أن القوة القتالية البحرية الصينية قد تضاعف حجمها أكثر من ثلاث مرات في عقدين فقط. كما تعكف الصين على بناء غواصات قادرة على إطلاق صواريخ نووية، وحاملات طائرات وطائرات مقاتلة، وسفن هجومية برمائية بهدف السيطرة على بحر الصين الجنوبي كمنطقة تقع في فضاءها الجيوسياسي.

أما على صعيد تعزيز التحالفات الجيوستراتيجية، فإن بكين وحدت في روسيا شريكا محتملا للتصدي لمحاولات الهيمنة الأميركية. وقد قام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في 23 مارس 2021 بزيارة إلى الصين، حيث اتفق البلدان على الوقوف بحزم ضد العقوبات الغربية وتعزيز العلاقات بينهما لتقليل اعتمادهما على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. كما اتهم الطرفان أمريكا بأداء دور مزعزع للاستقرار العالمي، والاعتماد على تحالفات عسكرية تنتمي لحقبة الحرب الباردة، ومحاولة إقامة تحالفات جديدة لتقويض النظام العالمي.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

وتراهن الصين على مبادرة الحزام والطريق " التي أطلقتها عام 2013 لتعزيز ريادتها الاقتصادية والتجارية عالمياً، عبر مشروع طموح يتجاوز تريليون دولار ويشمل دولاً في آسيا وأفريقيا وأوروبا¹ .

وعلى صعيد متصل باستغلال عناصر القوة، استخدمت الصين جائحة (كوفيد - 19) لتسريع تأكل الهيمنة الأمريكية، حيث زادت الصين من نفوذها في منظمة الصحة العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى في أعقاب محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وقف تمويل المنظمة وجعلها بمثابة كبش فداء .

كما تحولت الصين إلى مزود رئيسي لسلع الطوارئ والإمدادات الطبية بما في ذلك إلى أوروبا وأمريكا، في الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة من حيث الإرادة والموارد اللازمة لكي تزايد باستمرار على الصين وغيرها من القوى الناشئة فيما يخص ولاء الدول، حتى أنه سيكون من الصعب ضمان التزام هذه الدول برؤى الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، كونها أصبحت تنظر إلى النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة تحديد لاستقلال قراراتها وربما لبقائها² .

1 - أسامة أبو رشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأمريكية - الصينية على نظام عالمي جديد، تاريخ النشر، 7 أبريل 2021،

تاريخ التصفح 2026/04/25 في: <https://www.dohainstitute.org>

2 - ألكساندر كولي ودانيال نيكسون، كيف تتفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحـد بلا عودة؟ النشر الأحد

2020.7.5، التصفح 2026/04/25، في: <https://www.qposts.com>

المطلب الثاني: تأثير الصراع الأمريكي الصيني على أمن المنطقة

رغم أن معظم القادة الصينيون يعتقدون أن البحرية الصينية تأخذ منحى دفاعي رغم أنها تمتلك قدرات هجومية كبيرة، وأكثر من ذلك بكثير في المستقبل، غير أن جيرانها يرون أن قوتها هجومية، ومن خلال مراقبة جيشها من المرجح أن نستنتج أن بكين عازمة على العدوان في أي لحظة¹، حيث أن الصين والدول الأخرى في الإقليم البحري عززت مواقفها وقدراتها الدفاعية من خلال تعزيز المواقف الدفاعية وجها لوجه في ظل تداخل المطالب، وهو ما يمثل بوضوح مؤشراً على بروز تصورات التهديد المتبادل في المجال البحري للأمن القومي، والمنافسة على تعزيز الموارد الطاقوية بين جميع الأطراف يمكن أن تتزايد في ظل غياب قنوات فعالة لإدارة الصراع².

"إن التخوف الأكبر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة هو سعي الصين لإعلان محتمل عن منطقة تحديد الدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي على المدى الطويل، ولا شك أن هذا القرار سوف يؤدي إلى ردة فعل دبلوماسية عنيفة من قبل اتحاد دول جنوب شرق آسيا، وكذلك من قبل الولايات المتحدة، ولكن الصين ستكون في موضع قوي في حالة استغلال الوضع الجديد، ما يجبر جميع الطائرات التي تستخدم هذا المجال الجوي التواصل مع السلطات الصينية الذي يمكن أن يمنح الصين خيارات ونفوذ أكبر لفرض منطقة تحديد الدفاع الجوي دون أي خوف أو قلق من العواقب الدبلوماسية"³.

إن ما يعزز إمكانية تأزم الوضع أكثر بين الصين وجيرانها هو غياب آليات فعالة للتعاون خاصة في المجال الأمني في ظل انعدام أنظمة للتعاون البحري بين الدول الكبرى، حيث ظلت الولايات المتحدة قلقة من حرية الملاحة الدولية، بينما كان قلق الصين الرئيسي هو إمكانية التدخل الدولي في النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والملاحظ أيضاً غياب التعاون الجماعي في المجال البحري في منطقة

1 -John J. Mearsheimer, "China's Unpeaceful Rise," Current History, Vol. 105, No. 690 (April 2006), p381-396.

2 -Geoffrey Till and others, op.cit, p109 .

3 - جوناثان بيركشير ميلر، مرجع سابق، ص 5-6.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

آسيا المحيط الهادي حتى بالنسبة إلى مواضيع أساسية مثل البحث والإنقاذ حيث تغيب الإجراءات المتعددة الأطراف¹.

بالنسبة للولايات المتحدة فإن مصلحتها تكمن في ضمان وجود استراتيجي في المنطقة مما يجعلها تقزم عسكرياً كل محاولة من أي قوة للهيمنة على المنطقة، وفي نفس الوقت فهي تحتاج إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة التي ستوفر للقوات الأمريكية وجود متقدم على غرار الدور الذي تقوم به اليابان بعد الحرب الباردة، كما توصلت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع اندونيسيا وسنغافورة وبروناي عبر تواجد قواعد مما يشكل تطويقاً بحرياً للصين²، فالبحرية الأمريكية اليوم تساعد القوات البحرية وخفر السواحل في كل من ماليزيا وسنغافورة واندونيسيا في تكوين قوة مشتركة للحد من القرصنة في مضيق ملقا والمياه المحيطة بالأرخبيل الإندونيسي. وهذا ما جعل الآسيان تتمسك بالمساعدة الأمريكية في مجال مكافحة القرصنة بصورة خاصة، وقد تستمر الآسيان في التمسك بهذه المساعدة في المستقبل، وذلك على اعتبار أنه حتى الآن لا ماليزيا ولا إندونيسيا لديها القدرة على القيام بفعالية في مراقبة المضيق والسواحل الخاصة بها³.

رغم أن الضرورات الاستراتيجية لتدخل أمريكا في المحيط الهادئ لا تتغير، لكن أساليبها قد تتغير في المستقبل البعيد، حيث لا يوجد ضمان في استمرار وجود تدخل مباشر للولايات المتحدة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي، مما يضطرها للانتقال تدريجياً في السنوات المقبلة نحو فرض سلطتها بطرق غير مباشرة وأقل تكلفة. وهذا يعني إسناد المسؤولية إلى الحلفاء لا فليمين مثل الفلبين وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان⁴.

1 - Sorpong Peou, PEACE AND SECURITY IN THE ASIA-PACIFIC, PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL, California, 2010.p165.

2 - مايكل إي براون وآخرون، مرجع سابق، ص 335.

3 - سرمد زكي الجادر، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية. العدد 43-44 جامعة النهرين العراق 2016، ص 26.

4 - زهراء مجدي، جذور وأسباب الصراع الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي تاريخ الاطلاع: 2026/04/23

<http://goo.gl/fip3xv>

المطلب الثالث: مستقبل المنطقة في ظل التحولات الراهنة

هناك من يرى أن استمرار الوضع الحالي ينذر بوجود صدام مباشر بين الولايات المتحدة والصين في المستقبل البعيد خاصة في ظل وجود مخاوف حقيقية من أن يكون الهدف من تحرك الصين في هذا الاتجاه بإتباع أساليب الإكراه وسياسة الأمر الواقع هو تقييد حرية الملاحة على بحر جنوب الصين هذه النظرة التشاؤمية كانت بارزة بشكل واضح لدى وزارة الدفاع الأمريكية من خلال تقرير لها سنة 2004 حيث تم وضع ثلاثة سيناريوهات لهجمات محتملة من قبل الصين ¹.

◀ الصين قد تهاجم أجزاء من اليابان بهدف منع وصول مساعدات من القوات الأمريكية الموجودة في اليابان في حال وقوع اشتباك بين الصين وتايوان.

◀ الصين قد تقوم بعمل عسكري للاستيلاء على جزر سينكاكو Senkaku.

◀ الصين قد تتحرك لتأمين مصالحها في بحر الصين الشرقي.

إن نظرة صانع القرار الأمريكي المتشائمة ترجع لعدة أسباب منها وجود حوادث سابقة في بحر الصين الجنوبي تكاد تكون متكررة بين الطرفين أدت في كثير من الأحيان إلى زيادة التوتر يمكن تتبعها من خلال الأحداث التالية:

في أبريل 1996 اصطدمت طائرة تجسس أمريكية بطائرة مقاتلة صينية فوق الأجواء الدولية لبحر الصين الجنوبي، حيث تمكنت الطائرة الأمريكية من الهبوط في مطار "هنان" الصيني بينما سقطت المقاتلة الصينية في البحر حيث أدت هذه الحادثة إلى توتر كبير بين البلدين ².

في نوفمبر 2006 قامت غواصة صينية بمطاردة السفينة الحربية الأمريكية "كي تي هوك" USS Kitty Hawk حيث ظهرت على السطح بصورة استفزازية ضمن مرمى طوربيداتها، وفي نوفمبر 2007 رفضت الصين دخول المجموعة الضاربة للناقلة "كي تي هوك" إلى ميناء "هونغ كونغ" على الرغم من ارتفاع مستوى البحر وتدهور الطقس وفي مارس 2009 تحرشت مجموعة سفن صينية بسفينة المراقبة الأمريكية

1 - Geoffrey Till and others, op.cit, p 82

2 - كونراد زايتس، الصين: عودة قوة عالمية، ت: سامي شمعون مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 561.

"إمبيكابل" uss impeccable أثناء إجراء عملياتها في بحر الصين الجنوبي على بعد 12 ميل خارج الحدود الإقليمية الصينية¹.

في نوفمبر 2015 مرت مدمرة أمريكية بالقرب من مجموعة من الجزر الصناعية². التي أقامتها الصين بالقرب من جزر "سبارتلي" المتنازع عليها، مما جعل الصين تستدعي السفير الأمريكي في بكين وقدمت له احتجاجا شديد اللهجة على دخول المدمرة الأمريكية المياه الإقليمية الصينية بطريقة غير مشروعة³.

في مطلع شهر يونيو 2016 اتهمت وزارة الدفاع الأمريكية الصين باعتراض "غير أمن" لطائرة استطلاع عسكرية فوق بحر جنوب الصين، وكانت الصين قد نشرت طائرات مقاتلة مطلع الشهر المشار إليه أيضا على خلفية قيام الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات حرية الملاحة أمام الجزر الصينية المتنازع عليها في بحر جنوب الصين⁴.

وجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لا يحمل نظرة تفاؤلية لعلاقات إيجابية مع الصين، حيث سبق له وأن أعطى وعود سابقة في حملته الانتخابية حول نيته زيادة التعرفة الجمركية إلى نسبة 45% على البضائع الصينية، ورفض الاعتراف بتايوان جزءاً من جمهورية الصين الشعبية⁵. كما أكد وزير الدفاع الأمريكي "جيمس ماتيس" أن واشنطن تلتزم بالمادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك الحماية اليابان ضد أي هجوم عسكري، وأن المادة تنطبق على الجزر في بحر الصين الشرقي التي هي تحت

1 - روبرت د. كابلان، مرجع سابق، ص 257-258.

2 - شريف شعبان مبروك، الاحتواء والمشاركة الاستراتيجية الأمريكية في آسيا المركز العربي للبحوث والدراسات، <https://goo.gl/info/1kMyji>. 2026/04/24

3 - جوناثان بيركشير ميلر، مرجع سابق، ص 5-6.

4 - فر غلياد أسطول الصين يستطيع الرد على تصريحات الولايات المتحدة العدائية 2026/04/24 <http://goo.gl/VZ4iVZ>.

5 - إسماعيل جعوطي، وزير الدفاع الأمريكي يؤكد في طوكيو التزام واشنطن بحماية اليابان شبكة أورو نيوز بتاريخ <http://goo.gl/OoeoPb>. 2026/04/24

سيطرة اليابان وتطالب بها الصين، ولعل هذا الرفض قد يكون مدعاة إلى الحرب كما يحذر الخبراء الصينيون¹.

رغم ما ذكرناه سابقاً، إلا أن هناك من يرى أن تنامي القوة الاقتصادية الصينية زاد من ارتباط دول المنطقة بالصين باستثناء تايوان واليابان حتى أن حليفتي الولايات المتحدة التقليديتين بدلاً من تخوفها من صعود الصين أخذتا في الاقتراب منها على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، كما أنه لا توجد إشارة قوية على سباق التسلح في المنطقة نظراً للتفوق الصيني الواضح في المجال العسكري حتى أصبحت المواقف في صالح الصين مقارنة بالولايات المتحدة، إذ أصبح ينظر للصين على أنها مركز القوة الجديد في المنطقة².

كما أن وجود هواجس أمنية مشتركة بين الصين وجيرانها تتمثل أساساً في إمكانية هجمات القرصنة التي تحدث في شرق و جنوب بحر الصين، بما في ذلك على مقربة من مضيق ملقا (ساهمت منطقة جنوب شرق آسيا بحوالي 75% من جميع حوادث القرصنة في جميع أنحاء العالم) حيث تتميز القرصنة الحديثة بالتنظيم الجيد إذ يستخدم الكثير منها قنابل حارقة ومسدسات وأسلحة أوتوماتيكية وقذائف صاروخية وهذا ما يحتم على الصين والدول المجاورة لها بناء آليات للتعاون والتنسيق الأمني المشترك بحكم أن التهديدات تمس جميع الأطراف، مما قد يخفف من حدة التوتر بين دول المنطقة³.

بالنسبة للقوة العسكرية الصينية، يمكننا القول أن القوة البحرية الصينية أقل اعتدالاً من القوة البرية، لأنه رغم امتلاكها لترسانة متعددة غير أنها لا تستطيع التواجد في كل الأماكن، كما أن أهدافها المعلنة قائمة على حماية التجارة، فهي لا تستطيع تهديد الحرية البحرية إذ تتلاءم القوة البحرية مع الدول التي لا ترغب في الخسائر الفادحة ولا تمتلك الثقة الكافية عندما يتعلق بالبحر، فهي لا تزال تفكر في أنها قوة برية غير آمنة إقليمياً⁴. كما أنه من غير المرجح ألا تكون لدى الصين نوايا لمهاجمة حاملة الطائرات الأمريكية

1 - مارتن جاك، عندما تحكم الصين العالم، ت: فاطمة نصر سطور الجديدة القاهرة 2010، ص 441-442.

2 - Sorpong Peou, op.cit,p253

3 - روبرت د. كابلان مرجع سابق، ص 257

4 - المرجع نفسه، ص 259.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

على الإطلاق، فالصين ليست قادرة بعد على تحدي الولايات المتحدة عسكرياً بشكل مباشر، ولكنها تهدف إلى خلق "الردع" عبر حشد قواتها البحرية في مناطق نفوذها البحري على المستوى الإقليمي بهدف التأثير على سلوك القوى الإقليمية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما يجعلها تفكر كثيراً قبل الدخول في مناطق نفوذها¹.

❖ مجالات التعاون المستقبلية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

سنحاول الإضاءة بشكل مختصر على المجال السياسي الاقتصادي والمجال الأمني العسكري لنبين مدى إمكان التعاون بينهما:

على الصعيد السياسي الاقتصادي: انطوت التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي على تأثير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، طغت عليها روح الهيمنة، لما تتمتع به من قدرات عسكرية واقتصادية غير مسبوقة، إلا أنّ ذلك لا يلغي عدم قدرتها على تأمين السيادة الحقيقية على العالم لسببين²:

الأول: تداعي النموذج الحضاري الأمريكي من الداخل، إذ لا تملك القيم الحضارية التي يرضى عنها الجميع، والتي تؤهلها للمحافظة على دورها القيادي العالمي خلال القرن الواحد والعشرين³.

الثاني: موقف القوى العالمية الأخرى الراض بدرجات متفاوتة لهيمنتها وسيطرتها الكلية على العالم وتطلعها هي الأخرى إلى قدر من الزعامة والنفوذ على المستويين الإقليمي والدولي، ففي الفترة السابقة على نهاية الحرب الباردة، كانت قدرة الصين على الدخول في لب الأحداث العالمية وتفاعلاتها لا تزال منخفضة، وبعد ذلك بدأت تتجه إلى الانغماس أكثر في التفاعلات الدولية، بالشكل الذي جعل الولايات المتحدة تأخذ في حساباتها هذا الانغماس، ومن هنا يبرز اتجاه الصين نحو تشكيل بيئة دولية مؤاتية، عبر تأكيد الصداقة مع أندونيسيا وسنغافورة مثلاً، وتقليص التوتر غير الضروري مع كوريا الجنوبية، إضافة إلى توسيع علاقات التعاون مع روسيا. أما على الصعيد الاقتصادي فيبدو أنّ إسهام الاقتصاد الأمريكي في الناتج القومي

1 - المرجع نفسه، ص 259.

2 - William Pfaff, The Question of Hegemony, Foreign Affairs Vol. 80, no. 1, 2001: pp. 221-223

3 - Zbigniew Brzezinski, Out of Control, Global Turmoil on the Eve of Twenty-First Century, New York, NY. Charles Scribner's, 1993, pp. 85-202

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

العالمي الذي يفوق 20% حاليًا سينخفض إلى حدود 10 إلى 15% في العام 2021، نظرًا لزيادة إسهام أوروبا والصين واليابان فيه، إضافة إلى اهتزاز ثقة الأميركيين باقتصادهم، وعلى الرغم من هيمنتها على العالم من خلال قوتها الكاسحة على مختلف الصعد، إلا أن ذلك لا يغنيها عن إقامة شراكات اقتصادية مع دول أخرى مهمة على الصعيد العالمي كالصين مثلًا، كونها تشكل قوة اقتصادية صاعدة¹.

- على الصعيد الأمني العسكري: وهو يعد من أعقد المجالات التي تقترن به العلاقات الأمريكية الصينية، وقد دلت على وجود تفاعلات حكمت مضمون هيكلها السياسي خلال المرحلة السابقة على انتهاء الحرب الباردة، فالسياسات التي تتبعها الدولتان في ما بينهما على صعيد هذا المستوى عملت على زيادة حدة التوتر في علاقتهما، ومن ثم الصراع وتحديدًا السياسة تجاه قضية تايوان.
- وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، صار من الصعوبة تجاوز مصالح الدولتين الأمنية والعسكرية على مستوى العلاقات الثنائية.

❖ علاقة بحر الصين الجنوبي والدول العربية

بما أن صراع النفوذ الأمريكي - الصيني بات متشعبًا ويشمل بشكل خاص مناطق إنتاج الطاقة وطرق إمداداتها، فلا بد من الوقوف قليلًا عند علاقة بحر الصين الجنوبي بالدول العربية، فعلى الرغم من عدم وجود تواصل جغرافي - بري بين النطّاقين، فإن المساحة البحرية الواسعة الامتداد التي تربط بين أقاليم متنوعة، تجعل من الترابط الجيوبوليتيكي بين ما يجري في بحر الصين الجنوبي ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص أمرًا طبيعيًا، في سياق التحليل الأوسع لما يجري ضمن هذه النطّاقات التي باتت غير منعزلة في تداعياتها. خصوصًا أن للصراع الأمريكي - الصيني أصداء متواصلة في كلا الإقليمين، وقد زادت الروابط بين الصين والمنطقة العربية، حيث صدرت السعودية على سبيل المثال كميات من النفط إلى الصين، تفوق تلك التي صدرتها إلى واشنطن. وفي العام 2009 تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية في حجم الصادرات إلى الشرق الأوسط عمومًا، كما عملت للمرة الأولى في تاريخ دبلوماسيتها البحرية المعاصرة على التفكير بشكل جدي في الاقتراب من المياة العربية، عبر مشاريع استراتيجية واعدة، إضافة إلى أن خوفها من الإضرار بأمن الممرات في وقت الأزمات مع واشنطن أو الهند دفعها جديًا إلى

1 -Jeffre Madrick, The End of Affluence, The National Interest no. 45, 1996, p. 89.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

التفكير في آليات مختلفة، تستطيع من خلالها مد إمكاناتها البحرية إلى مجالات أبعد من المحيط الهندي، باتجاه المسطحات التي تطل على الدول العربية، من أجل تأمين المسارات البحرية لنقل الطاقة¹. وتدرك الدول العربية حجم العلاقات المتنامية بين بكين وطهران، من خلال توقيع عقود استثمارية كبيرة في مجال الطاقة، تعزز من خلالها مكانة الاقتصاد الإيراني. لذا وجدت نفسها مضطرة إلى التعامل مع الصين بشيء من البراغماتية، التي ربما لا تستسيغها واشنطن كثيرًا، فعمدت إلى تأييد الصين في رفض الدعوة إلى اللجوء للتحكيم الدولي في شأن النزاع حول بحر الصين الجنوبي، وهذا الموقف العربي مرتبط بالاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين. كذلك بإمكان استثمار مكانة الصين في التخفيف من وتيرة الأزمات التي خلفها التنافس الإيراني - السعودي في المنطقة، حيث تكون هناك ضرورة للقيام بهذا الدور مستقبلاً.

وتخوف الدول العربية من حصول أي اضطراب قد يؤدي إلى إغلاق ما تطلق عليه الصين طريق الحرير البحري هرمز - ملقا - بحر الصين الجنوبي، ما سيحدث هزة اقتصادية عنيفة تؤثر فيها سلبًا، دفعها للجروح إلى فكرة الحل السلمي لمشكلة بحر الصين الجنوبي، والتوقعات تشير إلى أن الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين، ستعتمد في العام 2030 على النفط العربي بمعدل 90%. بينما ستحرر الولايات المتحدة من حتمية الاعتماد على هذا النفط، في ظل بدائل أخرى متاحة أمامها، ما يعني أن الصين ستتأثر بأي اضطراب جيوبوليتيكي لاحق قد تشهده القوى الأهم في الخريطة الإنتاجية النفطية في الشرق الأوسط، سواء كان ذلك في السعودية أو في إيران.

1 -Leszek Buszynski & Christopher Roberts, The South China Sea and Australia's Regional Security Environment National Security College Occasional, no. 5, September 2013, pp 4- 5.

خلاصة الفصل:

فنتيجة هذا النزاع، يظهر أنه ليس من المتوقع على المدى المنظور أن يصل إلى حالة التصادم الفعلي، وقد جربت أمريكا الحرب الفعلية مع الصين في حرب كوريا في بداية الخمسينات من القرن الماضي، فلم تنتصر فيها، وكانت قدرات الصين أقل بكثير مما هي عليه حالياً، حيث ازدادت قدراتها العسكرية بشكل هائل، ولديها قدرات مالية واقتصادية كبيرة. وكذلك بسبب الظروف الدولية حيث ازداد السخط على أمريكا جراء غطرستها وعنجهيتها واهتزت الثقة بها كدولة رائدة للديمقراطية والحرية وحاملة للقيم الرفيعة، ولم تعد أمريكا تميل لخوض حرب مباشرة، وخاصة أنها لم تتمكن من الانتصار عسكرياً في العراق وأفغانستان، ولم تنجح في تحقيق كل ما تريد فيهما، وبسبب أزماتها المالية المستمرة، وازدياد التحدي لها، وقد اهتز موقفها الدولي كدولة أولى تتفرد في السياسة الدولية، فلم تقدم على خوض حرب مع روسيا بسبب جورجيا عام 2008 أو بسبب أوكرانيا والقرم التي ما زالت أزماتها مستمرة منذ عام 2014. والأمة الإسلامية بدأت تفرق مضاجعها، حيث بدأت تتحداها وتحرك لطردها وإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة في بلادها ومنها منطقة بحر الصين الجنوبي.

ولذلك ستواصل أمريكا سياستها المتبعة حالياً ضد الصين كما ذكرنا في الأعلى، وسوف تبحث عن أساليب جديدة لزيادة الضغط عليها واستفزازها لتجعلها في حالة توتر دائم، وتبقيها في حالة توجس من اندلاع حرب فعلية لا تريدها، فتجعلها في حالة الاحرب واللاسلم.

إن مستقبل بحر الصين الجنوبي سيظل مرتبطاً بمسار التنافس الصيني الأمريكي، فاستمرار صعود الصين وتعظيم قدراتها البحرية يقابله تمسك الولايات المتحدة بدورها كقوة بحرية عالمية. وعليه فإن المنطقة قد تتحول إلى ساحة تنافس طويل الأمد يقوم على الردع والمنافسة الاستراتيجية أكثر من المواجهة العسكرية المباشرة.

على ميزان القوى الإقليمي والدولي

1- استمرار التنافس الاستراتيجي

من المرجح أن يبقى بحر الصين الجنوبي مجالاً للتنافس بين الصين والولايات المتحدة بسبب أهميته الجيوسياسية، إذ تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الإقليمي وحماية مطالبها البحرية، بينما تحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري لضمان حرية الملاحة ومنع الهيمنة الصينية على المنطقة.

2- تصاعد عسكرة المنطقة

قد يشهد المستقبل زيادة في الوجود العسكري، من خلال تطوير الصين لقدراتها البحرية وإنشاء قواعد ومنشآت عسكرية، مقابل تعزيز الولايات المتحدة لتحالفاتها مع دول المنطقة مثل الفلبين واليابان وأستراليا، مما قد يزيد احتمالات الاحتكاك بين الطرفين.

3- احتمال إدارة الصراع بدل اندلاعه

رغم التنافس، فإن اندلاع حرب مباشرة بين الصين والولايات المتحدة يبقى احتمالاً محدوداً بسبب التكلفة الكبيرة، لذلك قد يتجه الطرفان إلى سياسة الردع والتفاوض غير المباشر عبر القنوات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية.

4- تأثير التنافس على دول جنوب شرق آسيا

ستحاول دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) الحفاظ على توازن بين الطرفين، مستفيدة من العلاقات الاقتصادية مع الصين، ومن الشراكات الأمنية مع الولايات المتحدة.

5- مستقبل النظام الدولي

يمثل بحر الصين الجنوبي اختباراً لتحول النظام الدولي من الهيمنة الأمريكية نحو تعدد الأقطاب، حيث يعكس صعود الصين ومحاولتها إعادة تشكيل ميزان القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

خاتمة

خاتمة:

مما سبق يتبين صحة فرضية الدراسة التي تنص على أن هناك علاقة ارتباطية بين أهمية الموقع الاستراتيجي لبحر الصين الجنوبي وبين تصاعد التنافس الأمريكي الصيني لتوسيع نفوذهما، حيث تبين أن طبيعة التنافس الأمريكي الصيني لتوسيع نفوذهما، لذلك فالتنافس هو تنافس جيوبوليتيكي يرتبط بأهمية بحر الصين الجنوبي كونه يتحكم بالتجارة البحرية لكل من الصين واليابان والدول المطلة على البحر.

إن هذا التهافت للسيطرة على بحر الصين الجنوبي من قبل كل من الصين وأمريكا، التي تعتبر نفسها راعية لمصالح الدول المطلة على بحر الصين يوضح بشكل جلي أهمية هذا الموقع للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يدرك صانع القرار الأمريكي أن تحقيق أية سيطرة صينية تامة على هذا البحر سيكون سبباً في دفع الصين إلى المزيد من التطور والنفوذ عالمياً، وبذلك تكون قوة اقتصادية هامة سرعان ما ستتحول إلى قوة عسكرية، وهنا سيكون خطرهما، لذلك لن نرى في هذه الجبهة هدوء، فالأمور ستتجه نحو التصعيد، والولايات المتحدة ستكون أمام خيارين اثنين إما أن تدافع عن حلفائها الإقليميين أو فقدان مكانتها الإقليمية، وهو أمر مستبعد إذ سيقا تل كل طرف من أجل مصالحه وكما قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (مايك بومبيو) "إن العالم لن يسمح لبكين بالتعامل مع بحر الصين الجنوبي كإمبراطوريتها البحرية". كما أن الولايات المتحدة لا تريد أن تفقد سيطرتها على البحار وذلك لتضمن حرية الحركة للبضائع الأمريكية وهذا البحر مهم جداً كموقع استراتيجي.

الفرضية الثانية:

من يسيطر على مناطق الارتطام الجيوبوليتيكي يحظى بالنفوذ على المنطقة" تعني أن الدولة التي تتمكن من بسط نفوذها على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والمتنافس عليها دولياً، تستطيع التأثير في التوازنات السياسية والاقتصادية والعسكرية المحيطة بها.

وبتطبيق ذلك على الصراع الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، فإن هذا البحر يُعد منطقة ارتطام جيوبوليتيكي بسبب موقعه الاستراتيجي ومرور جزء كبير من التجارة العالمية عبره، إضافة إلى ما يزخر به من موارد طاوقية وسمكية. لذلك تسعى الصين إلى تعزيز سيطرتها عليه من خلال بناء الجزر الاصطناعية وتوسيع حضورها العسكري، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية وتعزيز مكانتها الإقليمية. في المقابل، تعمل

الولايات المتحدة على الحفاظ على حرية الملاحة ومنع هيمنة الصين على هذا الممر البحري الحيوي، حفاظاً على نفوذها الاستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الفرضية الثالثة: كلما ازدادت الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، اتخذ التنافس بين الصين والولايات المتحدة أبعاداً متعددة تشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والجيوستراتيجية والدبلوماسية.

تتمحور المصالح الأمريكية والصينية في بحر الصين الجنوبي حول اعتبارات اقتصادية وأمنية واستراتيجية متنافسة تؤثر في طبيعة التفاعلات بينهما داخل المنطقة.

هناك تنافس استراتيجي واقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي هدفت استراتيجية أوباما ظاهرياً إلى تعزيز التعاون مع دول المنطقة التوصل إلى حل الخلافات بطرق سلمية، تمثلت استراتيجيتها لاقتصادية في تكوين منطقة اقتصادية حرة مع دول جنوب شرق آسيا لهدف وضع حد لتوسيع نفوذ الصين الإقليمي، وكان رد الصين لذلك إطلاقها لأكبر مشروع في تاريخ البشرية وهو مبادرة الحزام والطريق، به تربط الصين اقتصادها مع معظم دول آسيا الوسطى حيث يسهل نقل البضائع نحو أوروبا وإفريقيا والأهم من ذلك ينقص من اعتمادها على مضيق ملقا في سنغافورة وتبديله بميناء غوادر في جنوب باكستان.

نستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ستبقى فارتفاع توترا لنزاعات حول السيادة على جزر بحر الصين الجنوبي مهما توصلت لإتفاقيات سلمية لكن الدول الإقليمية من جنوب شرق آسيا استخدمتها الو. م. أ كوسيلة فقط اقتصادياً وعسكرياً.

بناء على ذلك، يمكن إبراز لأهم الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث على النحو الآتي:

1. يحتل بحر الصين الجنوبي موقعاً جغرافياً استراتيجياً بالنظر إلى حجم وقيمة التجارة الصينية والدولية التي تمر فيه، والتي أكسبته أهمية اقتصادية وجيو - استراتيجية كبيرة في ظل صعود الصين، كونه يشكل مفترق طرق بحري رئيسي للتجارة الدولية، تعتمد عليه معظم اقتصادات الدول الكبرى التي تضع نفسها في مواجهة مباشرة مع الصين، وتسعى إلى السيطرة والهيمنة عليه بكل الطرق، وبالتالي، تحوله إلى بؤرة صراع وتنافس دولي.
2. يعد بحر الصين الجنوبي مصدراً حيوياً من مصادر الموارد الطاقة والموارد الطبيعية الهائلة التي تخدم استراتيجيات الصين الاقتصادية، وتعزز من قدرتها على الاستمرار في صعودها كقوة اقتصادية

دولية كبرى، بل ويؤهلها لأن تكون الأولى عالمياً في غضون سنوات قادمة، وهذا ما ضاعف من أهميته الاستراتيجية على كافة المستويات السياسية والعسكرية والأمنية في ظل التنافس الدولي الدائر فيه.

3. خلال العقود الثلاثة الماضية عملت الصين على فرض سيادتها على كامل بحر الصين الجنوبي فكان هذا سبباً رئيسياً لدخولها في نزاعات مع ست دول من جنوب شرق آسيا لدى كل منها ادعاءاتها ومطالباتها، ومن ثم، فقد تشكلت رؤيتين مختلفتين، إذ ترى الصين أنها نزاعات على السيادة والملكية وبالتالي، فهي لا تخضع لقانون البحار لعام 1982، وعلى العكس من ذلك، نصر دول جنوب شرق آسيا على أن نزاعاتها مع الصين لا بد ولأن تعالج في ضوء أحكام القانون الدولي. 4. تمكنت الصين وعلى نحو متفرد من أن تحدث تغييراً في توجهاتها الاستراتيجية على مختلف الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية، وعلى المستويين الإقليمي والدولي تحركها اتجاهات صعودها المتنامي والتحديات الاستراتيجية التي تواجهها في بحر الصين الجنوبي، ومن خلال استراتيجياتها البديلة أصبحت الصين قادرة على العمل على كافة المسارات والعلاقات السياسية والعسكرية والأمنية والتجارية والاقتصادية في الواقعين المادي والرقمي.

5. خلال استراتيجياتها في بحر الصين الجنوبي، تمكنت الصين من صنع نمط جديد ومختلف من العلاقات الاقتصادية الدولية لوضع حد لتطلعات ومشروعات الهيمنة الأمريكية على بنية النظام والاقتصاد الدوليين خاصة وقد تمكنت الصين بالفعل من إعادة دمج كافة دول العالم في الاقتصاد الدولي، وتحقيق مصالح كافة الدول بطرق سلمية من خلال تفعيل آليات الشراكة وتبادل المنفعة.

6. مازالت الصين تظهر عزمًا قويًا على المضي قدماً في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق لدعم سيطرتها على بحر الصين الجنوبي، وتحقيق كل الأهداف والتطلعات الصينية الكبرى، على نحو ما يفتح المجال للاحتتمالات مستقبلية متعددة، تشير الكثير من المخاوف الإقليمية والدولية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

- 1- أحمد حميد شهاب، محمد زيتون سلمان، متطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية.
- 2- احمد شكاره، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الاقليمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005.
- 3- أحمد محمد محرز، الحق في المنافسة المشروعة، مصر، د.د.ن، 1994.
- 4- ادريس الكريني، الزعامة الأمريكية في عالم متحول: مقومات القيادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (291)، 2003.
- 5- آزاد أحمد علي، الأبعاد الجيو استراتيجية للخلاف الأميركي الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية، مركز رووداو للدراسات، 2016.
- 6- أصيل كمال عبد الحسين، الاتفاق العسكري لدول اقليم المحيط الهادي، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، الجامعة المستنصرية ال عراق، 2012.
- 7- أعوان ع، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المشيد الجيوسياسي الجديد العالمي الجديد، عمان، دار الرمال للنشر والتوزيع، 2021.
- 8- ألكسندر وندت النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض): جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، (2006).
- 9- البديري. ك، دروب القوة العظمى الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية بيروت الرافدين، للطباعة والنشر، 2018.
- 10- بريجنسكي زيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية ط 5، 1999.
- 11- بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات التنافس السياسي والاقتصادي العالميين على مصادر الطاقة (النفط والغاز) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.
- 12- بو الجذري فيصل، إستراتيجية الهيمنة الإقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 16، 2018.
- 13- البيومي نجلاء الرفاعي وآخرون، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، تحرير: محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.
- 14- تيمولي دن الواقعية"، في جون بيليس وستيف سميت (محرران)، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- 15- جصاص لبنى، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، أطروحة مقدمة النيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية جامعة بائنة كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016/2017.
- 16- جوزيف ناي، مفارقات القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها؟، تعريب محمد توفيق الجبرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.
- 17- جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
- 18- جون ميرشايمر، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، مأساة سياسة القوى العظمى، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012).

- 19- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ت: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود مركز النشر العلمي والمطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية 2012.
- 20- جوناتان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، ت: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، 6 يونيو 2016.
- 21- جياو لينغ الحزام والطريق، فرص جديدة للتعاون بين مصر والصين في الحزام والطريق: إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل تقديم مصطفى الفقي تحرير سوزان عابد مركز الدراسات الاستراتيجية - مكتبة الإسكندرية، الاسكندرية - مصر 2021.
- 22- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، تر: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986.
- 23- حسين الزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، 2001.
- 24- حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر دار هومة، 2008.
- 25- حسين قادري، "النزاعات الدولية: دراسة تحليلية"، الجزائر: منشورات خير جليس، 2007.
- 26- حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه، مجلة المنتدى، المركز الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 28، العدد 258، 2013، ص 3-4.
- 27- حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2014.
- 28- الخالدي أ. العلاقات الأمريكية الصينية الرياض دار الوفاق للنشر والتوزيع، 2021.
- 31- خوشي عثمان عبد اللطيف، واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجاً، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، بابل، 2016.
- 32- دندن، ع. استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو باسيفيك مجلة السياسة الدولية، 2023.
- 33- روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2015.
- 34- روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، ت: ايهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.
- 35- ريبيكا فاني، التنين الصيني وسباق التكنولوجيا، ترجمة، محمد فتحي، محمد جبريل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.
- 36- ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، ترجمة: اسماعيل بهاء الدين سليمان، لبنان: دار الكتاب العربي 2018.
- 37- ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، ترجمة: إسماعيل بهاء الدين سليمان لبنان: دار الكتاب العربي 2018.
- 38- سرمد زكي الجادر، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية. العدد 43-44 جامعة النهرين العراق 2016.
- 39- سرى فؤاد عبد الكريم، سياسة الصين الإقليمية والدولية لضمان امن الطاقة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020.

- 40- سفيان بلماضي، جوسياسة المضائق البحرية الاستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجًا، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية، الجزائر، سنة 3، 2015.
- 41- سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009.
- 42- سمورا توماس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات سياسية، ماي 7- 2024،
- 43- سمير جاسم راضي ونوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (52)، 2016.
- 44- سيد ابو ضيف احمد، امبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 45- السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة: عالم الكتاب، الطبعة الأولى، 2001.
- 46- سيف نصرت توفيق الهرمزي، دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأميركية في النظام الدولي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد (22)، 2015.
- 47- شيوى قوانغ جغرافيا الصين دار النشر باللغات الأجنبية بكين الجمهورية الشعبية الصينية، 1987.
- 48- صفاء حسين علي الجبوري العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 12، 2011.
- 49- عادل حمزة عثمان، الدور الأمريكي للتغيير بالقوة (رؤية قانونية)، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 24، 2014.
- 50- عاش نيو سيديس خلال الفترة من 460 م إلى 395 ق م، وبعد الوالد المؤسس لما يعرف اليوم باسم التاريخ العلمي، نظرا لدقته الشديدة في تأصيل مرجعية كل حرف يكتبه، كما يعد مؤسس المدرسة الواقعية للسياسية.
- 51- عباس رشيد العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- 52- عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان، العدد 15، الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف 2007.
- 53- عبد العاطي، ع. عصر نووي ثالث نحو سلام أم مزيد من الصراع الدولي، ملحق تحولات استراتيجية العصر النووي الثالث)، السياسة الدولية، 2023.
- 54- عذراء مجيد محمد سعيد التأثير الجيوبوليتيكي في تطور القوة والقدرة الاقتصادية للصين" مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية، 75، م 4، 2025.
- 55- علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية تحليل مضمون مقارن سياسات عربية العدد 31 (آذار / مارس 2018).
- 56- علي بشار بكر اغون، القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي: دراسة في فرضيات الصعود والأفول، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017.
- 57- علي حسين بأكبر، تحولات الطاقة وجيوبوليتيكا الممرات البحرية ملقا نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
- 58- علي صلاح (محرر)، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، تقرير المستقبل، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (26)، 2018.

- 59- علي عباس عبيد، الانعكاسات السياسية والاقتصادية لخطة مارشال الصينية على العالم العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد (64) كانون الأول 2022.
- 60- عليبة أ. التنافس الدولي وضرورات تحديث القدرات النووية الأمريكية ملحق تحولات استراتيجية (العصر النووي الثالث)، السياسة الدولية، 2023.
- 61- عمر هاشم ذنون الحياي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وآفاقها المستقبلية، جامعة الموصل عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 62- عنود عبد الرحمن الحباشنة، مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها على تطور العلاقات الاقتصادية الصينية العربية، مجلة العلوم السياسية والقانون المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا المجلد (4)، العدد (25)، نوفمبر 2020.
- 63- غراهام اليسون حلمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تتجح الصين وأمريكا في الافلات من فح ليوسيديس؟ تر: اسماعيل بهته الدين سليمان من نهاد الحايك لبنان: دار الكتاب العربي 2018.
- 64- غريفتس مارتن وأوكالاها تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.
- 65- فاطمة بيرم، السيادة الوطنية في ظل الفضاء السيبراني والتحول الرقمي: الصين نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2020.
- 66- فهمي عبد القادر محمد، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول والنظريات الخصائص والمعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.
- 67- قاسم سهرة وحسين محمد، الصعود الصيني تأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 2001/2009، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.
- 68- كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية "الازمة السورية أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.
- 69- كمال حداد، النزاعات الدولية، الجزائر: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997.
- 70- كونراد زابيتس، الصين: عودة قوة عالمية، ت: سامي شمعون مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
- 71- مارتن جاك، عندما تحكم الصين العالم، ت: فاطمة نصر سطور الجديدة القاهرة 2010.
- 72- مارك ليونارد، ت. هبة عكام، فيما تفكر الصين؟، العبيكان للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية 2010.
- 73- مايكل إي، براون وآخرون، صعود الصين، مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.
- 74- مايكل كابر، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.
- 75- مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاتقطبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (63)، 2022.
- 76- محمد ابراهيم خماس، أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية- الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016.
- 77- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر: دار هومة، 2003.
- 78- محمد حميشي، العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017.

- 79- محمد علي عباس، التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، (دراسة في الطبيعة والأبعاد والمغذيات)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الأول، 2023.
- 80- محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 81- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، الجمهورية العربية المصرية، تموز 2011.
- 82- مصطفى علوي، " خريطة جديدة تحولات امن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، من الموقع: مجلة السياسة الدولية، العدد 204، 2016.
- 83- منتهى على حسين وحسين مهر خلف، بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني مجلة دراسات دولية، العدد الرابع وتسعون، 2023.
- 84- مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأردن الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
- 85- مينا وجيه عزيز، تداعيات التنافس الدولي على الأمن الاقليمي بمنطقة شرق آسيا، كلية الدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2025.
- 86- نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين تنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011.
- 87- نسيم طويل، التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد العاشر جانفي: 2017.
- 88- هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي_الروسي_الصيني في آسيا الوسطى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2019.
- 89- هانس م. كريستنسن، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وامين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018.
- 90- هدى ميتكيس، قضايا الاصلاح في ماليزيا، دراسة منشورة في مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2011.
- 91- يناك ك، تصاعد الدور الصيني وأثره على بنية النظام الدولي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري الجزائر، 2021.

الموقع الإلكتروني:

- 1- حدير سعيد، 2023، الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية لزيارة الرئيس الأمريكي لفييتنام، " المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، 14 سبتمبر. تاريخ الوصول 2026/03/18.
/futureuae.com/opencart/Mainpage/Item/8605
- 2- Armaments, disarmament and international security, sipri yearbook online, Stockholm International Peace Research Institute, 2021, last visit: 08/03/2026, on:
- 3- China economy overview. From CIA facebook, 2011. January 2011.
http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm.
- 4- Cox . J ، (2022) ، 'U.S. budget deficit cut in half for biggest decrease ever amid spending declines '، Available on the Web site ، <https://www.cnbc.com/07/03/2026us-budget-deficit-cut-in-half-for-biggest-decrease-ever-amid-covid-spending-declines.html> ، date of visit : 11/03/2026 ، time 1: 00 m.
- 5- Ding . J ، (2022) ، 'the rise and fall of great technologies and powers '، Available on the Web site (<https://jeffreyjding.github.io/documents/>) 1: 00 m.

- 6- Faisal Shallal (et al) University of Baghdad The Strategic Importance of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian -American Conflict, International Journal of Innovation, vol.12, no.1, 2020, p.339, <https://2u.pw/78Eco1>.
- 7- globaltimes.cn/page/202410/1321136.shtml.
- 8- Hayton, B. (2018). South China Sea: Vietnam Scraps New Oil Project, BBC News, March 23, 2018, <https://www.bbc.com/news/world-asia-43507448>.
- 9- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- 10- <https://sd.china-embassy.gov.cn> تم التصفح يوم: 2026/03/26
- 11- <https://www.sipriyearbook.org/view/9780192847577/sipri-9780192847577-chapter-010-div1-052.xml>.
- 12- John. Mearsheimer, can china rise peacefully ?, the international interest, 2014, accessed on: 07/03/2026. At: <https://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204>
- 13- Kuo, Mercy A. 2025. «vietnam in US-China Trade Tensions insights from Nguyen Khac Giang.>> 01 APRIL. thediplomat.com/2025/04/vietnam-in-us-china-trade-tensions/.
- 14- Kurlantzick, Joshua. 2015. «A China- Vietnam Military Clash.>> Council on Foreign Relations, 2. www.cfr.org. 2016. Le vietnam: une identitue irréductible. Accès le 20/04/2026. www.clio.fr . P1
- 15- Largest American companies by market capitalization, Companies Market cap, 20 April, 2022, last visit: 06/03/2026, on: <https://2u.pw/08qcYx>.
- 16- Majeed Kamil Hamzah et al, University of Baghdad, The Future of Russian-Japanese Relations in Light of the Crisis in the Kuril Islands, Utopia and Latin American Praxis, University of Zulia, vol. 25, no.1, 2020, p4, <https://2u.pw/yVGYpL5>. -The International Monetary Fund ,Congressional Research Center, 7March, 2022, last visit: 07/03/2026, on: <https://crsreports.congress.gov/>.
- 17- Military budget of the United States, From Wikipedia, accessed. 09/03/2026, https://en.wikipedia.org/wiki/Military_budget_of_the_United_States.
- 18- Moisés Silva Fernandes, "An Assessment of the Major Assumptions of Realism, Repositório Comum, pp. 41-55, accessed on 28/02/2026, at: <http://bit.ly/2HrYti6>
- 19- Mubashra Shaheen Gondal, US-China Competition in the South China Sea and International Law, Article at: <https://www.researchgate.net/publication/387222944>, 14 /03/2026 , p.4
- 20- 1Schoff . J , (2022) ,Competing With China on Technology and Innovation ,Carnegie Endowed for International Peace ,Available on the Web site , <https://carnegieendowment.org/2019/10/10/competing-with-china-on-technology-and-innovation-pub-80010>, date of visit : 02/03/2026 , time 1: 00 m.
- 21- strenghts(2025), comparision of vietnam and china Military. 2025. global fire power. Accès le 2025. globalfirepower.com/countries-comparision-detail- php?from=countries1.
- 22- The Department of Defense Releases the President's Fiscal Year 2022 Defense Budget, US Department of Defense, 28/02/2026, accessed. 10/03/2026, <https://n9.cl/pn71y>.
- 23- THU, Huong Le. 2020. «Rough waters ahead for vietnam china Relations.>>>> CARNEGIE, 30 09. CARNEGIEENDOWMENT.ORG/RESEARCH/2020/09/rough-waters-ahead- for-vietnam.
- 24- U.S. DEFENSE SPENDING COMPARED TO OTHER COUNTRIES, Peter J. Peterson Foundation, 28/02/2026, on: https://www.pgpf.org/chart-archive/0053_defense-comparison.

- 25- U.S. International Trade in Goods and Services، January 2023 ،Bureau of Economic Analysis،8March، 05/03/2026 : <https://2u.pw/VsidEV>.
- 26-What technologies will dominate in 2022? ،(2021) ،Wizata Magazine ،Available on the Web site: <https://www.wizata.com/knowledge-base/which-technologies-will-dominate-in-2022> ،date of visit : 26/04/2026 ،time 1: 00 m.
- 27- www.alarabiya.net/aswaq/economy/ 22/04/2026
- 28- www.asianewslb.com/
- 29- Yi, Wang. 2024. Robust China-Vietnam trade highlights advantages of cooperation. 10
- 30- إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، البنك الدولي، تاريخ الدخول: 2026/02/28، على الرابط:
- 31- أسامة أبو رشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأمريكية - الصينية على نظام عالمي جديد، تاريخ النشر، 7 أبريل 2021، تاريخ التصفح 2026/04/25 في: <https://www.dohainstitute.org>
- 32- إسراء عادل، من النفط إلى المعادن النادرة: التنافس الإستراتيجي للقوى الكبرى ومستقبل النظام الدولي، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، 2026، على الموقع الإلكتروني www.shafcenter.org
- 33- إسماعيل جعوطي، وزير الدفاع الأمريكي يؤكد في طوكيو التزام واشنطن بحماية اليابان شبكة أورو نيوز بتاريخ 2026/04/24. <http://goo.gl/OoeoPb>
- 34- ألكساندر كولي ودانيال نيكسون، كيف تتفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحـد بلا عودة؟ النشر الأحد 2020.7.5، التصفح 2026/04/25، في: <https://www.qposts.com>
- 35- بثينة اشتوي، بحر الصين الجنوبي الصراع البارد بين الصين والولايات المتحدة تاريخ الاطلاع: 2026 /03/23 <http://goo.gl/kTiYvo>
- 36- بدور جمال، نظرية الألعاب في العلاقات الدولية، الموسوعة العلمية، 2021، على الموقع الإلكتروني: political www.encyclopédie.org، تمت زيارة موقع اليوم 2026/03/05.
- 37- بيلهاري كوسيك، 2021 ، جنوب شرق آسيا في عصر تنافس القوى العظمى مركز الدراسات العربية الأوراسية تاريخ الوصول 2026/04/17 eurasiaar.org/southeast-asia-in-the-era-of-great-power-rivalry
- 38- الجامعة المستنصرية، محاضرة ، تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني: <https://uomustansiriyah.edu.uq.com>، يوم 2026/03/05 على الساعة التاسعة ليلا.
- 39- جوزيه غالانو، عسكرة المياه، التوتر يتصاعد في بحر الصين الجنوبي، 2026 تم التصفح على الموقع الإلكتروني www.noonpost.com تم اطلاع يوم 2026/05/13 على الساعة الخامسة صباحا.
- 40- حسين إسماعيل، الصين من نبوءة الانهيار إلى فخ ثيوسيديدس، متحصل عليه من: الصين اليوم، بتاريخ: <http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018>، 2026/03/02.
- 41- خطة الصين للهيمنة على عرش التكنولوجيا، هل تنجح في التفوق على الغرب؟، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط: <https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/science/2022/7/31>، تاريخ الزيارة: 26/04/2026، الوقت 11:35.
- 42- خليفة، احمد عبد الرحمن، السياسة الاقليمية - الصينية - استعادة المركز الحضارة للدراسات والبحوث، www.hadaracenter.com/ -2022، Accès le 15/04/2026

قائمة المصادر والمراجع

- 43- ديارى صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت - لبنان تشرين الثاني 2018 منشور على الرابط: <https://books.google.com.lb/books?id.>
- 44- زهراء مجدي، جذور وأسباب الصراع الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي تاريخ الاطلاع: 2026/04/23 <http://goo.gl/fip3xv>
- 45- شروق ممدوح محمد عريان، عايذة مجدي إسحاق، دور منظمة اسيان في الصراع على «منطقة بحر الصين الجنوبي». المركز الديمقراطي العربي، 2022، ص 307. democraticac.de/?p=83641
- 46- شريف شعبان مبروك، الاحتواء والمشاركة الاستراتيجية الأمريكية في آسيا المركز العربي للبحوث والدراسات، 2026/04/24 <https://goo.gl/info/1kMyji>
- 47- فر غلياد أسطول الصين يستطيع الرد على تصريحات الولايات المتحدة العدائية 2026/04/24 <http://goo.gl/VZ4iVZ>
- 48- ماجد الجميل، الاستثمار الأمريكي في الخارج، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2026/02/28، على الرابط: <https://2u.pw/xruyV>
- 49- محمد سعد أبو عامود، التنافس الأمريكي- الصيني في بحر الصين الجنوبي، جريدة الخليج، 24/03/2026 <http://goo.gl/oTisHs>
- 50- محمد فايز فرحات، النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية، 2017. acpss.ahram.org.eg/News/5638.qsp
- 51- مونيك ميلر، الولايات المتحدة تعزم منع شركات "التكنولوجيا المتقدمة" من بناء مصانع في الصين، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط: [https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-](https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-62818168) 62818168، تاريخ الزيارة: 26/04/2026، الوقت 12:00.
- 52- نبيل آل محمود، التفوق التكنولوجي الصيني، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط : <https://alwatannews.net/Opinion/article/983407>، تاريخ الزيارة : 26/04/2026، الوقت 11:38 .
- 53- نتاليا عبد الله، حاملة الطائرات الصينية تقلق البابان وترعب تايوان، تاريخ الاطلاع 24/03/2026. <http://goo.gl/iviYJs>
- 54- هند عبد الحميد، 2019، معجزة هانوي كيف صعد الاقتصاد الفيتنامي من تحت الصفر؟ مدونة الجزيرة 2019/3/12. تاريخ الوصول 2026/04/21. aljazeera.net/amp/midan/reality/economy/
- 55- هند عبد الحميد، 2019، معجزة هانوي كيف صعد الاقتصاد الفيتنامي من تحت الصفر؟ مدونة الجزيرة 2019/3/12. تاريخ الوصول 2026/04/21. aljazeera.net/amp/midan/reality/economy/
- 56- الولايات المتحدة تشدد القيود على مبيعات الرقائق الإلكترونية إلى الصين لكبح تفوقها العسكري، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (انترنت) عبر الرابط: [https://www.bbc.com/arabic/business-](https://www.bbc.com/arabic/business-6315365) 6315365، تاريخ الزيارة: 26/04/2026، الوقت 12:24.
- 57- يوم 2026/03/05 على الساعة التاسعة ليلا.
- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- "Understanding China's Position on the South China Sea Disputes," The Institute for Security and Development Policy, June 2016, p. 4. At: 2016-Understanding-Chinas-Position-on-South-China-Sea-Disputes.pdf (isdip.eu)
- 2- Alan Collins, "State-Induced Security Dilemma: Maintaining the Tragedy." Cooperation and Conflict, Vol. 39, No. 1, 2004, pp. 27-44.
- 3- Andre Vigarié, « La Chine et la géostratégie des Nations», Economica et institut des stratégies comparées, Paris 1995, p336. 26
- 4- Andrew Peterson, "Dangerous games across the Taiwan strait," The Washington Quarterly, Vol. 27, No. 2, 2004, pp. 23-41.
- 5- Ankita Das, Geopolitical Dynamics of South China Sea, international journal for innovative research in multidisciplinary field, Volume 11. Issue 12/03/2026.(106-111), p.106
- 6- Asle Toje, Will China's rise be peaceful ?Security. Stability and Legitimacy. Oxford University Press, 2018. p. 7-8
- 7- Biddle, O. (2019), Future Warfare in the Western Pacific. Washington Quarterly, 42 (4), 175
- 8- BISHT, INDER SINGH. 2023. «US Discussing F-16 Fighter Deal with Vietnal.>>> The Defens post. Accès le 13, 23. [thedefensepost.com/2023/09/25/us-f-16-deal-vietnam./](https://thedefensepost.com/2023/09/25/us-f-16-deal-vietnam/)
- 9- Blackwill, R., & Zelikow, P. (2021). Can the United States Prevent a War over Taiwan?, War on the Rocks, blog, 1 March 2021
- 10- Carsten Holbrad The Super Power and International Conflit (USA: The Macmillan Press, Ltd, 1979), p.17.
- 11- Charles, L., & Steve, F. (2016). Should the United States Reject MAD? Damage Limitation and U.S. Nuclear Strategy toward China. International Security, 41 (1), p 81.
- 12- Chivvis . C «Kapstein . E ,(2022) «U.S. Strategy and Economic Statecraft: Understanding the Tradeoffs «Carnegie Endowment for International Peace «p.11.
- 13- Chubb, A. (2016). Chinese Popular Nationalism and the PRC Policy in the South China Sea. Ph.D. dissertation, University of Western Australia . p53.
- 14- Colin Elman, "Realism," in: Martin Griffiths (ed.), International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction (London; New York: Routledge, 2007), p. 11.
- 15- Damn, M. (2020). Introduction to South China Sea military capability studies. South China Sea military capability series.
- 16- Darios Battistella, Théories des Relations Internationals (2éme éd, Paris Siences Po, 2006), p.496 .
- 17- Destradi Sandra. (2010) Regional powers and their strategies: Empire, hegemony and leadership, review of international studies, p9- 18.
- 18- Dina Mohammed Jabr and Youssef Habeeb Saleh Ali, Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BiLD Law Journal, vol.7, no.2, 2022, p.508.
- 19- Edward Kwon, "Invisible anxiety: would the rise of china really be a security threat to the united states?", **pacific focus inha journal of international studies**, vol: XXVII. N°3(2012) :p. 373.

- 20- Erik Beukel, China and the South China Sea: Two Faces of Power in the Rising China's Neighborhood Policy, DIIS Working Paper, 2010, p. 14.
- 21- Fernando Eguren Martin, Mayukh Mukhopadhyay and Others, The global role of the US dollar and its consequences, Bank of England, Quarterly Bulletin, 2017, p.2.
- 22- fook, Lye Liang, et Hop Ha Hoang. 2018. «Vietnam's Responses to china's Mritime Assertiveness in the south china sea.>> Yusofishak institute Analyse current events, 31 august: p5-6.
- 23- Geoffrey Till and others, Globalization and Defence in the Asia-Pacific, Routledge, New York, 2009, p81.
- 24- Glaser, C. (2015). A U.S.-China Grand Bargain? The Hard Choice between Military Competition and Accommodation. International Security, 39(4), p 53.
- 25- Graham Allison. Is war between China and US inevitable. on Youtube (Novembre20, 2018). (accessed 7 february 2021, at 22:31)
- 26- Gueguen, Nolwenn. 2023. «Ethic Chinese of Vietnam: perceptions of Belonging in the context of growing anti-china sentiment.» Center for east and south- east Asian studies, spring semester, éd.: 37.
- 27- Hadley, Greg. 2024. «PACAF Boss Helps Deliver Firest US Aircraft to vietnam in Decades.>> AIR SPACE FORCES MAGAZINE. [airandspaceforces.com/pacaf-first-us-aircraft-vietnam-t-6./](https://airandspaceforces.com/pacaf-first-us-aircraft-vietnam-t-6/)
- 28- Hameed, Muntasser Majeed, university of Baghdad , political structure and the administration of political system in Iraq , cuestiones politics, vol (37), no (65), 2020, p348.
- 29- Hung, V. (2023). Us-China Rivalry In Southeast Asia Region: A Study On The South China Sea Case, 9 (1), 336-51. Journal Of Liberty And International Affairs.
- 30- International Institute for Strategic Studies. (2021). Unambivalent Alignment: Japan's China Strategy, the US Alliance, and the 'Hedging' Fallacy', International Relations of the Asia-Pacific, 19 (3), p 224.
- 31- Jack Donnelly, Realism and International Relations, Series Themes in International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 6.
- 32- Jan senkyr, davidmerkle, geopolitics in the south china, seakonrad-adenauer-stiftung e. v. monitor security, august, 2023, p.4
- 33- Jean Marie Holtzinger, Enjeux actuels et futur en mer de Chine Méridionale», (Défense Nationale. Octobre, 2008, p 85.
- 34- Jeffrey A. Bader. Obama and China's rise: An insider's account of America's Asia strategy. Washington, DC: Brookings, 2012, p. 52.
- 35- Jihyun Kim, "Possible Future of the Contest in the South China Sea," The Chinese Journal of International Politics, Vol. 9, No. 1, 2016, pp. 27-57
- 36- John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," International Security, vol. 19, no. 3 (Winter 1994/1995), p. 10.
- 37- Joseph S. Nye. Jr, Bound to Lead: the changing natural of American power, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Washington, 1990, p27.
- 38- Joshua H. Ho, "The Security of Sea Lanes in Southeast Asia," Asian Survey, Vol. 46, No. 4, July/August 2006, pp. 559-560. 732 13

- 39- Jost, V. (2019). Les frontières en Mer de Chine Méridionale", les frontières en question, TDC, No (1127), 1-12.
- 40- Katherine Morton, "China's ambition in the South China Sea: is a legitimate maritime order possible?" International Affairs, Vol. 92, No. 4, 2016, p. 929.
- 41- Kenneth Waltz, Theory of International Politics (Massachusetts; California; Amsterdam: Addison-Wesley, 1979), p. 118.
- 42- Kevin Narizny, "Both Guns and Butter, or Neither: Class Interests in the Political Economy of Rearmament." American Political Science Review, Vol. 97, No. 2, 2003, p. 203.
- 43- Khoury, E. (2017). Recent trends in the South China Sea disputes, Asia Focus#16, Asia Programme, Institut de relations internationales et stratégiques.
- 44- Koschut, S. (2024). Power in World Politics. New York: Routledge.
- 45- Ian Storey, "China's Bilateral and Multilateral Diplomacy in the South China Sea, Cooperation from Strength, 2012, pp. 54-55.
- 46- Ian Storey, "China's Bilateral and Multilateral Diplomacy in the South China Sea," Cooperation from Strength, 2012, pp. 54-55.
- 47- Lauren A. Johnston, The Belt and Road Initiative: What is in it for China?", Asia and the Pacific Policy Studies, Vol. (6), No. (1), October 2018 , p 40, 58 .
- 48- Leszek Buszynski & Christopher Roberts, The South China Sea and Australia's Regional Security Environment National Security College Occasional, no. 5, September 2013, pp 4- 5.
- 49- Liff, A. (2019), China, Japan, and the East China Sea: Beijing's "Gray Zone, Coercion and Tokyo's Response. P 454. Accès le 8 12, 2024. dohqinstitute.org/ar/Politicalstudies/pages/modernization-of-chinese-army.
- 50- Mai, Lauren, et Gregory B Poling. 2024. « The U.S- Vietnam Comprehensive Strategic Partnership.>> CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES, August :
- 51- Marc Edouard Lanteigne, "China's Maritime Security and the 'Malacca Dilemma,'" Asian Security, Vol. 4, No. 2, 2008, pp. 147-148.
- 52- Marc Edouard Lanteigne, "China's Maritime Security and the 'Malacca Dilemma,'" Asian Security, Vol. 4, No. 2, 2008, pp. 147-148.
- 53- Martin D Mitchell, "The South China Sea: A Geopolitical Analysis" Journal of Geography and Geology; Vol. 8. No. 3; 28/02/2026) ,p15
- 54- Md. Salman Sohel, Gazi Abu Horaira, Md. Shahidul Islam, "Geo- Politics in South China Sea: A Historical Perspective", International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) (Volume III, Issue 12/03/2026,(344-349).p.344
- 55- Michael C. Williams, The Realist Tradition and the Limits of International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 1.
- 56- Michael McDevitt, The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future, Center for Naval Analyses, Washington. November 2014.p3.
- 57- Minxin Pei, "How China and America See Each Other", Foreign Affairs, Vol. 93, Issue 2, March/April 2014, pp. 143-147.

- 58- Muhammad Khalil Khan; Imran Ali Sandano; Cornelius B. Pratt; and Tahir Farid, China's Belt and Road Initiative: A Global Model for an Evolving Approach to Sustainable Regional Development, Sustainability, Vol. (10), No (11) :4234
- 59- p3-4.
- 60- Patalano, A. (2020). A Gathering Storm? The Chinese 'Attrition' Strategy for the Senkaku/Diaoyu Islands, 40(7), 1-4. RUSI Newsbrief.
- 61- Robert Gilpin, "The Richness of the Tradition of Political Realism," International Organization, vol. 38, no. 2 (Spring 1984), pp. 289-290.
- 62- Roche, Y. (2013). La Mer de Chine Méridionale: un Jeu Frontalier Majeur en Asie du Sud-Est, 21/2013-3. OpenEdition Journals, L'Espace Politique.
- 63- Sato, Y. (2021). Japan and the South China Sea Dispute. United Nations Comtrade Database.
- 64- Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller, "Preface," in: Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones & Steven E. Miller (eds.), Perils of Anarchy: Contemporary Realism and international security (Cambridge: MIT Press, 1995), p. ix. 4
- 65- Shan . Y .(2018) 'the Impact of Technological Innovation on China's Economic Level ' Atlanche Press 'vol 266 'No 1 'p. 307.
- 66- Shigeo Hiramatsu, "China's Advances in the South China Sea: Strategies and Objectives," Asia Pacific Review, Vol. 8, No. 1, 2001, pp. 40-50.
- 67- Shinzo, A. (2012). Asia's Security Diamond, Project Syndicate, blog, 27 December 2012.
- 68- Shiping Tang, A Theory of Security Strategies for Our Time: Defensive Realism, New York: Palgrave Macmillan, 2010, pp. 49-54. 728
- 69- Sofia Kausar, "sovereignty at sea: the south china sea dispute and unclos implications," international journal of law management & humanities, vol.6, iss 4, 15 /03/2026, P.2634.
- 70- Sorpong Peou, PEACE AND SECURITY IN THE ASIA-PACIFIC, PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL, California, 2010.p165.
- 71- Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," no. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (spring 1998), pp. 29-32, 34-46.
- 72- Talmadge, C. (2017). Would China Go Nuclear? Assessing the Risk of Chinese Nuclear Escalation in a Conventional War with the United States. International Security, 41(4), p 61.
- 73- Thomas J. Christensen, "The Contemporary Security Dilemma: Deterring a Taiwan Conflict." Washington Quarterly, Vol. 25, No. 4, 2002, pp. 7-21.
- 74- William Pfaff, The Question of Hegemony, Foreign Affairs Vol. 80, no. 1, 2001: pp. 221-223
- 75- Zbigniew Brzezinski, Out of Control, Global Turmoil on the Eve of Twenty-First Century, New York, NY.Charles Scribner's, 1993, pp. 85-202 -Jeffre Madrick, The End of Affluence, The National Interest no. 45, 1996, p. 89.
- 76- Zheng Bijian, "China's 'Peaceful Rise' to Great-Power Status", Foreign Affairs, Vol. 84, No. 5, Sept/Oct 2005. Fu Ying and Wu Shicun, "South China Sea: How We Got to This Stage: Understanding the source of the tension," The national Interest, 2016, at: South China Sea: How We Got to This Stage The National Interest

- 77- Wallensteen, P. (2002). Understanding Conflict Resolution: War, Peace, and the Global System: SAGE Publications.
- 78- Herz, Jon. "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", World Politics vol. 2, no2 p. 157.